كلية الدراسات العليا

جامعة القدس



السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي "القضية الفلسطينية" 1979 - 2011

أماني محمد عبد عريقات

رسالة ماجستير

القدس –فلسطين

1433 هـ - 2012م

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي
"القضية الفلسطينية" 1979 - 2011

إعداد:

أماني محمد عبد عريقات

بكالوريوس علوم سياسية/تاريخ - جامعة القدس/ القدس

المشرف الرئيس: د. أحمد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير بالدراسات العربية من معهد الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

القدس – فلسطين

1433 هـ - 2012م

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية /برنامج الدراسات العربية



إجازة الرسالة

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي"القضية الفلسطينية" 1979 - 2011

الطالبة: أماني محمد عبد عريقات

الرقم الجامعي: 20620226

المشرف: الدكتور أحمد أبو دية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2012/5/9 من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد أبو دية التوقيع ....

2- ممتحناً داخلياً: د. أحمد فارس عودة التوقيع ....

3- ممتحناً خارجياً: د. عبد الرحمن الحاج التوقيع..........................

القدس – فلسطين

1433 هـ - 2012م

الإهداء

إلى النقاء والصفاء ..... إلى ماض وحاضر ومستقبل خالد....إلى النور..الذي ينير ظلمات حياتي....إلى أبي الرائع

إلى اللحن الجميل......إلى ريحانة قلبي ....إلى الحنان والعطاء والأمل بغد أفضل....إلى نقاء الزنبق .... إلى أمي الحبيبة

إلى أسطورة حياتي ....وعمري الجديد إلى رفيق دربي والرجل الوحيد.الذي أحب ....إلى زوجي الغالي (أبو إبراهيم)

إلى هدية رب العباد ...إلى ورد الصباح ....وشمس النهار...إلى قمر الليالي ..وحلم الغد إلى ابني الجميل إبراهيم.

إقرار:

أقر أنا مقدمة الرسالة أنهما قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

....

أماني محمد عريقات

التاريخ: 2012/5/9

شكر وتقدير:

قال تعالى { **وإن ربك لذو فضل على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون**} صدق الله العظيم.

بعد الشكر والحمد سبحانه وتعالى، أود أن أتقدم بالشكر لجميع من ساهم بالمساعدة لإخراج هذه الرسالة، وأخص بالشكر الدكتور أحمد أبو دية المشرف على الرسالة والذي لم يبخل بتقديم إمكانياته العلمية والمعرفية ، وقدم لي التوجيهات التي جعلت هذه الرسالة تخرج للوجود وتكون بين يديكم.

وأتوجه بشكري وعميق تقديري لجميع من ساندني في إتمام هذه الرسالة وكان لي عوناً علمياً وأدبياً.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تفضلوا بمناقشتي بهذه الرسالة، وما أبدوه من ملاحظات قيمة.

كما أتقدم بالشكر لجامعة القدس وأساتذتها وأخص أساتذة قسم العلوم السياسية وبرنامج الدراسات الإقليمية، الذين كان لهم الفضل من بعد ا تعالى على توفير القدر الكبير من العلم والمعرفة لي.

وأتوجه بشكري لكلية الدراسات العليا ممثلة بعميدها المحترم،على ما قدمه لي من مساعدة وإسداء لي من النصيحة للوصول إلى هذه المرحلة.

الملخص

موضوع الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي "القضية الفلسطينية" 1979-2011 وكيف تصنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه هذا الصراع.

شهدت إيران العديد من التقلبات الداخلية منها ما مس الانتخابات الرئاسية الإيرانية من تطورات خاصة عام 1997 التي جعلت مكاناً للتيارات السياسية وجعلتها تشارك بقوة بهذه الانتخابات مما انعكس بالإيجاب على النظام السياسي الإيراني وعلى طبيعة وشكل السياسة الخارجية الإيرانية.

وتكمن مشكلة الدراسة بالإجابة على سؤال أساسي وهو ما هو توجه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على وجه التحديد؟ وما هي العوامل التي حددت هذا الموقف؟

وترجع أهداف ومبررات هذه الدراسة إلى سعيها إلى فهم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وكيفية تعامل إيران مع القضية الفلسطينية ومحاولتها التعرف على مواقف إيران من هذه القضية وتطورها خاصة مع بدء عملية السلام وقيام السلطة الوطنية ومروراً بدورها بدعم الحركات الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها تميز عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية بخصوصية شديدة جعلتها مختلفة عن غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى. ونجد انه تتداخل العديد من المؤسسات والقوى الاقتصادية والسياسية والدينية والإعلامية لتشارك في رسم السياسة الخارجية وتحديد علاقات إيران بمحيطها العربي والإقليمي وعلاقاتها مع الغرب، وإدارة ملفها النووي وأزمته في الهيئات والمجالس الدولية. وفيما يتعلق "بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية" فقد مرت علاقات إيران مع فلسطين بالعديد من المراحل المختلفة كانت لكل مرحلة ما يميزها من المصالح والأهداف التي رسمت شكلها وطبيعتها.وقد استخدمنا في دراستنا هذه وللمساعدة في الوصول للإجابات العلمية للدراسة عدد من المناهج العلمية (المنهج التاريخي و التحليل العلمي الممنهج لتحليل أدوات السياسة الخارجية).

وخلصت الدراسة إلى أن قدوم الثورة الإسلامية الإيرانية قد حول وبشكل كبير توجهات واهتمامات وأسلوب السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة وبالأخص القضية الفلسطينية، حيث شكلت الثورة الإسلامية منعطفاً هاماً بتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية.

وان الدور الذي تلعبه إيران تجاه القضية الفلسطينية هو دور سياسي لتجني المكاسب وتحقق أهدافها السياسية سواء كانت الداخلية بكسب تعاطف الشعب الإيراني (لان ساسته هم أنصار القضية الفلسطينية) أو كانت مكاسب خارجية من خلال تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، وليس كما تقوم إيران بترويجه أن دورها لنصرة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.

The Iranian foreign policy with regard to Arab-Israeli conflict "The Palestinian Issue", 1979/2011

Prepared by: Amany Mohammad Abed Erikat

Supervisor: Dr. Ahmad Abu Dayah

Abstract:

The study focused on the Iranian foreign policy with regard to Arab-Israeli conflict "The Palestinian Issue", 1979/2011 and how this policy was made.

Iran witnessed many internal changes in 1997 that affected the presidential elections. These changes were considered a base for the political parties to participate in those elections which created positive influence on the Iranian regime and on the nature of the Iranian foreign policy.

The problem of the study lied in identifying Iranian position towards the Arab-Israeli conflict, mainly the Palestinian issue, and the factors that defined that position.

The goals and justifications of the study aimed at understanding the Iranian foreign policy towards Arab-Israeli conflict particularly after the commencement of the Peace Process and the Palestinian Authority, and the Iranian role in supporting the Islamic movements.

The study concluded many results. The most significant one was that the policy-making in the Iranian foreign policy was distinguished from policies of other countries. Moreover, many institutions, economic, political, religious, and mass media forces took part in delineating Iranian foreign policy, defined relations of Iran with the Arab, the West, and the regional countries, and finally took over the crisis of Iran nuclear program in international bodies and committees.

The Iranian foreign policy towards the Palestinian issue witnessed various stages. Every stage had its own interests and goals.

The researcher used scientific approaches(the historical method, scientific analysis for analyzing tools of the foreign policy).

The study concluded that the Iranian Islamic revolution established a turning point in the Iranian foreign policy towards the whole region, particularly, the Palestinian issue.

Iran played a political role regarding the Palestinian issue to achieve its internal interests being supported by the Iranian people, who believed that their policy makers are the supporters of the Palestinian issue, and to achieve its external interests by its foreign policy in a way contradicted with the declared policy of supporting the Palestinian in their struggle against the Israeli occupation.

فهرس المحتويات:

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية الإيرانية من السياسات الفاعلة والحيوية في المنطقة والمؤثرة في الخارطة الدولية حيث تستمد إيران حيوية دورها في السياسة الخارجية من المتغيرات والمستجدات المتسارعه في هذه الخارطة وتنامي وصعود دورها كفاعل ومؤثر له بصمات واضحة في بلورة منظومة السياسات الإقليمية والدولية، والمتتبع للشأن الإيراني يلاحظ الحضور الإيراني في كل الدوائر الجيوسياسية المهمة : إفريقيا والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، وهذا النشاط العالمي المتزايد لإيران يثير بإستمرار ردود فعل استنكاريةً وساخطة من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتتعدد مضامين وأبعاد هذا الدور الإيراني الساعي إلى جعل إيران قوة عظمى لها مكانتها الدولية المرموقة، ومصوبة خصوصاً تجاه العالم الإسلامي الذي تتنافس على زعامته مثلث إقليمي مكون من إيران وتركيا ومصر، وتأخذ هذه السياسات أشكالاً متعددة منها العمل العلني من خلال البعد الدبلوماسي وتنمية العلاقات الودية ومنها الخفي ممثلاً في دعم القوى المعارضة للنظم السياسية العربية، ودعم الشيعة في المنطقة. كما تتدرج أهمية توجهات سياستها الخارجية حسب الأولويات فتحظى الدائرة الخليجية بأهمية حيوية وخاصة حيث تعمل إيران جاهدة على استبعاد الأطراف التي يمكن أن تزاحمها النفوذ فيه لاسيما الدول العربية غير الخليجية، تليها دول الجوار الإقليمي مثل لبنان وسوريا وفلسطين، وتختلف الأدوات التي تستخدمها للتعامل مع كل قضية، وكذلك تختلف الدول التي يتم التعامل معها بشأن تلك القضية .

وتختلف الأدوات التي تستعملها إيران باختلاف القضايا، فلتحسين الوضع الاقتصادي استعملت الأداة الدبلوماسية، ولتصدير الثورة استعملت الأداة العسكرية والدعم المالي وبدرجة أقل القوة اللينة (الإقناع والدبلوماسية). وفي مسألة الملف النووي تستعمل أدوات عدة مباشرة كأداة الدبلوماسية من خلال التفاوض، وغير مباشرة مثل الدعم المالي والعسكري للقوى والجماعات في المنطقة حتى توازن قوة الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً للارتباط بين العالم العربي وإيران وتشابك الموقعين الاستراتيجي والجغرافي والبعد الإسلامي نرى حالة من الارتباط الفريد بين الأمتين الإيرانية والعربية حيث ترتبط إيران مع العالم العربي بعلاقات وطيدة على كافة الأصعدة وتشكل القضية الفلسطينية جوهر هذا الارتباط النابع من الرفض الإيراني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وقدسية القضية الفلسطينية في دائرة الاهتمام السياسي الإيراني وهذا الالتزام الإيراني بالقضية الفلسطينية نابع وينطلق من عدة اعتبارات الأيدلوجية والأمن القومي والمصالح الإستراتيجية وفي أحد التصريحات لمحمود أحمدي نجاد اعتبر فلسطين "القضية الأهم في عصرنا، وبأنها أكبر ظلم عرفه التاريخ" وهذا مؤشر لا يقبل الشك على عمق الاهتمام الإيراني بالقضية والصراع العربي الإسرائيلي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

منذ الثورة الإيرانية شهدت السياسة الخارجية الإيرانية تحولات دراماتيكية تجاه منطقه الشرق الأوسط والخليج العربي، ولعل من أبرز هذه الأحداث تصاعد الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي (القضية الفلسطينية)

يسعى هذا البحث إلى دراسة المشكلة الآتية :

ما هو توجه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية هذا الدراسة على ما يلي :

إن فهم السياسة الخارجية الإيرانية أصبح ضرورة نظراً لكونها من دول المنطقة ذات النفوذ والتأثير بما تملكه من عوامل قوة فإيران أصبحت تلعب دوراً ملحوظاً في المنطقة العربية، كما أصبحت قضايا المنطقة المهمة محل اهتمام هذه السياسية لأسباب مختلفة من أهمها التنافس مع القوى العظمى في التأثير في منطقة الشرق الأوسط والاعتراف بها كقوة كإقليمية مهمة .

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا وأقدمها في الشرق الأوسط بل بالعالم، ولهذه الأهمية تجد إيران نفسها كباقي دول العالم التي تسعى لتحقيق مصالحها وأهدافها من خلال موقفها من القضية الفلسطينية.

رابعاً: مبررات الدراسة:

من أهم مبررات هذه الرسالة قلة الاهتمام بدراسة هذا الموضوع من قبل الطلبة إقليمياً وعدم نيله الاهتمام الذي يستحقه على المستوى الأكاديمي وذلك رغم أهميته البالغة، وإذا كان الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(تجاه القضية الفلسطينية) يرجع ذلك إلى رغبة الباحثة التعرف على كيفية إدارة القيادة الإيراني لسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية والصراعات التي تحيط بهذه القضية .

إن أهمية الدور الإيراني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(تجاه القضية الفلسطينية) ومع ما يشوب هذه السياسة من عدد من الأسئلة والغموض تجاه القضية الفلسطينية دفعت الباحثة إلى دراسة هذا الموضوع.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية ؟
- بيان الأهداف والمصالح الإيرانية في المنطقة وكيف توظف إيران بعض الإحداث في منطقة الشرق الأوسط من اجل تحقيق مصالحها .
- تحديد العوامل التي تؤثر في صنع السياسية الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية.

سادساً: أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما هو دور السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية؟
- هل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية مبنية على دوافع ومعتقدات دينية ام مبنية على المصالح والسياسة الدولية ؟
- ما هي العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية؟
- ما هو موقف إيران من عملية السلام وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية؟

- ما هي المحددات التي تتشكل من خلالها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية؟

سابعاً: فرضيات الدراسة:

تطرح هذه الدراسة الفرضية التالية:

تستخدم إيران تدخلها في القضية الفلسطينية وسيلة لتحقيق مصالحها الخارجية ومن ثم فان الدوافع والمصالح هي ما يحكم هذه السياسة وليست عوامل أخرى مثل العامل الديني مثلا!وان إيران تجند حلفاء لها بالمنطقة من أجل زعزعة السلام واستقرار المنطقة.

ثامناً: منهجية الدراسة:

للإجابة عن أسئلة البحث واختيار فرضياته فان الباحث سوف يعتمد على المنهج التاريخي إضافة إلى أدوات تحليل السياسية الخارجية.

تاسعاً: حدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية من سنة 1979 حتى عام 2011، وكيف إيران توجه سياستها الخارجية تجاه فلسطين من أجل الحصول على المكاسب المختلفة.

عاشراً: الدراسات السابقة

هرميداس باوند:إيران والقضية الفلسطينية" 2011.

تناولت هذه الدراسة مكانة الفضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الإيرانية، وموقف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه طلب التصويت للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وكيف من الممكن أن ينعكس طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية على علاقات إيران مع حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي التي من الممكن أن تتغير مواقفهما وتدخلان اللعبة السياسية.

خالد رمضان شعبان هتهت : " موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية " 2010

تناولت هذه الدراسة العلاقات الفلسطينية الإيراني على مر العصور وكيف مرت بمراحل عديدة في تعاطفها أو عدم تعاطفها مع القضية الفلسطينية، ففي مرحلة الشاه أو ما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية كانت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية في أوج التعاون لان مصالح إيران كانت تلتقي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أن الضغط الأمريكي على حكومة الشاه حينذاك كان عائقًا كبيرا أمام التعاطف الإيراني مع القضية الفلسطينية.

اما في عام 1979م، الذي عاصر ثورة الخميني الإسلامية والإطاحة بحكومة الشاه، وأعلنت الجمهورية الإيرانية الدعم بكل أشكاله للقضية الفلسطينية والرفض القاطع لإسرائيل وقطع كل اشكال التعاون فيما بينهما ، وأصدر الخميني قرارا بغلاق السفارة الإسرائيلية، وتسليم مقرها لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي عام (1981م) شهدت الحرب العراقية- الإيرانية دعما كبيرا للعراق من قبل منظمة التحرير الفلسطينية مما اثر بعلاقة ايران بفلسطين ؛ ومن ثم اتخذت إيران مواقف متباينة من الفصائل الفلسطينية ، وفقًا لمواقفها تجاه المتغيرات الإقليمية والداخلية التي تحدد خيار المقاومة الفلسطينية .

ومع بدئ التسوية السلمية و تكتل الدول العربية لتشجيع مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو دون مشورة إيران أو التنسيق معها حوله كان موقف إيران رافضاً للعملية السلمية .

ومع وصول حماس إلى السلطة التشريعية الفلسطينية أعاد لإيران تحمسها للقضية الفلسطينية مع دعم حماس لاعتبارات أيدولوجية واستراتيجية لها مدلولاتها في المطبخ السياسي الإيراني.

تغريد كشك:"السياسة الإقليمية الإيراني"2007.

تناولت هذه الدراسة الثورة الإسلامية الإيرانية بأنها أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث،كما تناولت الدراسة كيفية صنع إيران لسياستها الإقليمية، وكيف فرضت الوقائع الداخلية الجديدة في إيران نفسها بشكل إيجابي على علاقات إيران الإقليمية من -أبرزها العلاقات مع مصر ودول المغرب العربي.

أحمد إبراهيم محمود:" الأزمة النووية الإيرانية " 2005.

تناولت هذه الدراسة عناصر الأزمة النووية والمواقف الإيرانية والمواقف الإقليمية والدولية من استمرار إيران في سعيها لامتلاك السلاح النووي مع بيان الموقف الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإسرائيل والدول العربية.

زهاو ويمنغ: "المسالة النووية والعلاقات الإيرانية الأمريكية والإيرانية الإسرائيلية 2005.
تناولت هذه الدراسة العلاقات الأمريكية الإيرانية حول المسألة النووية الإيرانية ومستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية والموقف الإسرائيلي من المسألة النووية الإيرانية.

خضر الدهرواي: " إيران إلى أين بعد حرب العراق" 2004.
تناولت هذه الدراسة توجهات وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية، وتأثير العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية و تحركات إيران لإضعاف تأثير هذه العقوبات ومدى التعاون الإيراني الروسي والبرنامج النووي الإيراني والعامل الإسرائيلي في العلاقات الأمريكية الإيرانية.

جيمس بيل: سياسة هيمنة الولايات المتحدة وإيران في سلسلة دراسات عالمية2001.
تناولت هذه الدراسة السياسة الأمريكية تجاه إيران من حيث سياسة الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الأنظمة الفرعية في الشرق الأوسط، شرق أسيا، والعلاقات الإيرانية الصينية والإيرانية الروسية ومدى تأثيرها على المصالح الأمريكية مع بيان أهمية العامل الإسرائيلي في العلاقات الأميركية الإيرانية فضلاً عن ذلك مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية.
أما بالنسبة للدراسة الحالية فسيتم تناول السياسة الخارجية الإيرانية الأمريكية من حيث أهدافها ومرتكزاتها ومحدداتها والتطرق إلى الملف النووي الإيراني والعلاقات الأمريكية الإيرانية محدد لهذه الدراسة.

أحمد صدقي الدجاني: "العلاقات العربية الإيرانية – الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل" 1995:
تناولت هذا الدراسة قضية فلسطين في العلاقات العربية – الإيرانية "الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، وحاولت ان تعالج وفق مخطط «موقع قضية فلسطين ومدى مركزيتها لدى العرب والإيرانيين، وموقعها بالنسبة إلى الأمن القومي لكل منهما، وآثار محاولات التسوية الراهنة للصراع العربي – الإسرائيلي في العلاقات العربية – الإيرانية.

تعليق على الدراسات السابقة:

- ندرة الدراسات التي تتناول موضوع الدراسة بشكل مباشر، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم سهولة الموضوع وإلى عدم انشغال الباحثين بمثل هذا الموضوع في ظل وجود مواضيع محلية وإقليمية ودولية تهم الصراع بشكل اكبر.
- ناقشت بعض الدراسات السابقة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه بعض القضايا والصراعات مع محيط إيران الإقليمي العربي، ولم تتوسع الدراسات بمناقشة الدور والأهداف الحقيقة والأهداف الكثيرة التي تسعى إيران من تحقيقها من خلال تدخلها بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- لم تتعمق الدراسات بمواقف إيران العديدة التي تتعلق بالانقسامات الفلسطينية الداخلية،ولم تقدم الدراسات موقف إيران من التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة بشكل كافي وذلك لحداثة الموضوع.
- تعتبر الدراسات السابقة هي الأساس الذي ينطلق منه البحث قيد الدراسة، فقد قدمت هذه الدراسات بعض توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع بالمنطقة، والأحداث المتعلقة بموضوع الصراع.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية (مدخل نظري)

إن السياسة الخارجية تحتل موقعاً مركزياً مهماً في السياسة العامة للوحدات الدولية إذ تعتمد عليها الدول من أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها القومي وتعد السياسة الخارجية مرآة تعكس أهداف الدولة ومصالحها.

وتعتبر المفكرون والباحثون السياسيون أن السياسة الخارجية أهم موضوع في علم السياسة وأن السياسة الخارجية تعتمد على أدوات تحقق أهداف الدولة العامة من خلالها، ومنها الدبلوماسية والحرب.

ولان السياسة الخارجية ترتبط بجميع مواضيع علم السياسة سواء أكانت نظم سياسية أو أحزاب وجماعات ضغط، لا يمكن للباحث تجاهلها وعدم تقديمها في إطار نظري للبحث في هذا الفصل في موضوع السياسة الخارجية على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية ولعملية صنع القرار

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية وأبعادها وأهدافها

المبحث الثالث: مناهج صنع القرار في السياسة الخارجية

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية ولعملية صنع القرار السياسي الخارجي

أولاً: ما هي السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي الخارجي:

عند الحديث عن عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الإيرانية يجب تناول السياسة الخارجية بشكل دقيق ،ويجب مراعاة أنه لا يوجد أتفاق على تعريف مفهوم السياسة الخارجية حيث أورد كثير من الباحثين عدة تعريفات للسياسة الخارجية ومنها التعريف المقدم من تشارلز هيرمان بأنها مجموعة من السلوكيات اليومية المحددة لصانعي القرار الرسمين فتتكون السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية وتعريف الأستاذين "فيرنس" وسنايدر: بأنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد او كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة او حدث معين اما "جميس روزناو" فيعرف السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع الوطني بوعي من اجل إقرار او تغيير موقف معين في النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا (سليم،1989،ص ص 14-15). فالسياسة الخارجية منهج عمل تعده الدولة للتعامل مع حدث معين في الشؤون الدولية قد يعد مكاسب عامة للدولة وهي السلوك الرسمي لصانع القرار السياسي في الحكومة.

ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها : مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو تحقيق الأهداف الأخرى(الهزايمة،1997،ص23).

إذن السياسة الخارجية هي محصلة عملية صنع القرار الخارجي التي تقوم بها القيادات السياسية في الدولة أما عملية صنع القرار الخارجي فهي العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات السياسية والمادية إلى مخرجات (المشاقبة،1999،ص43) وتعرف أيضا بأنها التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر باعتباره الأكثر قدرة على حل المشكلات القائمة (الرمضاني، 1991،ص105).

أما القرار فهو مخرجات النظام السياسي الذي يقوم بتقديم ودراسة مجموعة من البدائل المتاحة والضيقة من أجل الوصول لصناعة القرار.

ويشير" سنايدر" إلى أن الدولة تتحد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسمين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة وان سلوك الدولة هو سلوك من يعمل باسمها

(دورثي، 1985،ص ص 305-308).أما صانع القرار السياسي الخارجي فهو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية (مكريدس،1966،ص44).

يبرز في عملية صنع القرار الخارجي دور البيئة العملية الداخلية والخارجية (operational environment) بحيث يشكل النظام دائرة تبدأ بالمدخلات (inputs) لتنتهي بالمخرجات (outputs) من خلال تفاعل المدخلات مع النظام. تشمل المدخلات البيئتين الداخلية والخارجية وتعتبر العناصر البشرية وغير البشرية التي توجد داخل المجتمع وخارج إطار سيادة الدولة وتشمل البيئة الخارجية إطارين (إقليمي ودولي) هي مكونات البيئة الداخلية (الهزايمة، 1997، ص ص13-16).

اما العوامل والظروف التي تتجاوز الحدود الإقليمية،و يدخل ضمنها الأفعال وردود الأفعال التي تظهرها الدول من خلال (صناع قراراتها) هي عناصر البيئة الخارجية. وترتبط البيئتين الداخلية والخارجية بعلاقات عديدة فإضافة إلى التفاعلات التي تحدث على الصعيد الرسمي بين المجتمعات هناك العديد من التفاعلات غير الرسمية التي تتعدد أبعادها ومجالاتها بحيث تصطبغ بطابع خاص خارج عن إطار التصرفات الرسمية للدول (مقلد، 1982، ص ص 186-188).

ولا بد من الإشارة إلى البيئة الخارجية تتأثر بشكل سلبي وتجعل فرص الاختيار إمام صانع القرار قليلة كلما زاد الضغوطات عليها (مقلد،1982،ص150) .

تعرف وحدات السياسة الخارجية بأنها الوحدات القادرة على صياغة برامج عمل قادرة على التأثير على العلاقات الدولية في إطار تنظيمي معين وفي السابق كانت الدول هي الوحدات الأساسية للسياسة الخارجية أما الآن فقد اتسع المفهوم ليشمل الدول والتنظيمات الدولية وحركات التحرر الوطني وغيرها من الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية(سليم،1992،ص135). فتشمل وحدات السياسة الخارجية وحدات السياسة الدولية وغير الدولية داخل النظام السياسي الدولي للتفاعل في إطار إقليمي وعالمي انطلاقاً من سياسات خارجية خاصة بتلك الوحدات(الرمضاني،1991،ص61).

ثانياً: المراحل السابقة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي :

ينجم عن تفاعل متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية تكوين موقف (حافز) بين الأطراف السياسة الدولية يستدعي الرد عليه فيقوم صانع القرار بتحديد الموقف وتحليله ويسعى إلى الكشف عن البدائل وتقييمها ومقارنتها وإدراك صانع القرار للموقف يعتمد على تكوينه الشخصي ومعتقداته وقيمه ومرونته في فهم المتغيرات وبالتالي يرتبط تصرف الدولة بكيفية فهم صانع القرار للمواقف التي يعتبر لاعباً فيها. تتم عملية إدراك الموقف بالحواس ويعرف الإدراك بأنه: (الصورة التي تتكون في ذهن قائد الحركة بغض النظر عن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضع التعامل) وهنا تبرز أهمية الإدراك السليم للموقف، خاصة ان عملية الإدراك عملية تراكمية مستمرة تتأثر بالتكوين العقائدي والشخصي لصانع القرار وحده، اما " جوزيف فرانيكل " فيرى ضرورة اخذ البيئة الموضوعية في عين الاعتبار(الحديثي،1982،ص ص63-69).

تقوم أجهزة صنع القرار في الدولة بتجميع الوقائع والمعلومات وتأتي هذه المعلومات من البيئتين الداخلية والخارجية ويتم نقل المعلومات بين مستويات اتخاذ القرار فيتم تفسيرها وتلعب عقائد صانع القرار دورا هاما في هذه المرحلة(سليم،1992،ص ص348-349).

عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية ذات أهداف بحيث يسعى صانع القرار إلى تحقيق أهداف معينة من خلال وسائل يعمد من خلالها إلى تحقيق هذه الأهداف، وهنا تبرز أهمية توضيح الأهداف، وتحديد الإمكانات والإحتياطات اللازمة لتحقيقها ومقارنتها، وأخيراً تقييم إمكانية تحقيق الأهداف على ضوء هذه الاحتياجات والإمكانات باعتبارها تعبيراً عن المصالح الوطنية لدولة صانع القرار السياسي(الحديثي،1982،ص78). والأهداف في النهاية هي التطلعات التي تتبناها الحكومات بغرض التأثير على البيئة الخارجية(الرمضاني،1991،ص323).

بعد تحديد الهدف تبدأ مرحلة تحديد البدائل فيستعرض صانع القرار البدائل المتاحة ويختار البديل الأفضل في هذه المرحلة يمكن أن يواجه صانع القرار صعوبة في الحصول على المعلومات أو عدم دقتها ويمكن أن تتعدد المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرار وبالتالي يصعب حصرها وتحليلها فينجم عن ذلك تداخل أبعاد الموقف ومتغيراته(دورثي،1985،ص310).

قد تؤثر المتغيرات الخارجية والداخلية على عملية الاختيار بين البدائل ولا بد من الإشارة إلى دور العامل الزمني في التأثير على عملية صنع القرار وفي التأثير على ادارك صانع القرار للموقف. وهنا يبرز دور عقائد وشخصية صانع القرار وحنكته وقدراته على التحليل والاستنتاج واختيار القرارات الرشيدة (الحديثي،1982،ص ص86-87). فقد تتضارب الميول لدى صانع القرار بحيث يتعرض لنازعات داخلية عند اتخاذ القرار تنجم من الضغوطات المختلفة التي قد يتعرض لها أو تنجم من البناء السيكولوجي النفسي لصانع القرار(دورثي،1985،ص323).

إن توافر البدائل يساهم في إيجاد المرونة في السياسة الخارجية ويساعد في التكيف مع نتائج الأخطاء، ففي حالة فشل مسار معين نتيجة اختيار بديل معين يمكن اتباع بديل دون الحاجة إلى اللجوء إلى عملية صنع القرار الكاملة مرة أخرى وقد يترتب على الافتقار إلى البدائل إرغام الأطراف الأخرى للدولة المعينة على الأخذ بمسار معين على نحو يصب في صالح هذه الأطراف. وفي النهاية يجب اختيار البديل الذي يترتب عليه أعلى المكاسب والمنافع واقل الخسائر (السعيد، 1999،ص ص73-72).

وتتأثر البيئة العملية والنفسية بدرجة متفاوتة بالمتغيرات الموجودة بالمجتمع والتي سبقت الإشارة إليها كما تتأثر بعوامل أخرى مثل(السعيد،1999،ص ص75-82):

1- المعلومات: تشكل المعلومات أساسا لصانع القرار السياسي لاتخاذ قراراه وفي كافة دول العالم هناك نهج معين تصل فيه المعلومات لصانع القرار السياسي وعلى ذلك الأساس يتخذ القرار.

وفي المنهج التحليلي يتطلب الأمر جمع معلومات كي يختار صانع القرار من عدة خيارات موجودة أمامه ويصل إلى صانع القرار السياسي يوميا آلاف المعلومات ووصف جوزيف فرانكل بان موقف صانع القرار في أعلى قمة الهرم يجعله بعيداً عن المعلومات التفصيلية التي تساعد في اتخاذ قرارا أدق لا بل انه اسير للمستشارين والإجراءات الطويلة داخل الهرم الوظيفي الذي يترأسه .فمثلا من (1300) برقية تصل إلى البيت الأبيض يقرأ الرئيس الأمريكي عشرين منها فقط اي 2% من مجموع البرقيات، وقد يؤدي حجب المعلومات عن صانع القرار إلى كارثة وانتبه الرئيس الأمريكي الراحل "جو ن كندي" إلى ذلك وحرص على جمع المعلومات وعلق أهمية كبيرة عليها لاتخاذ القرار (soreneen،1979،p95).

2- شخصية صانع القرار السياسي : قد يكون صانع القرار السياسي متمرساً فمثلا الملك الحسين تمرس في الحكم لفترة أطول من فترة الملك عبد ا الثاني بن الحسين ولا شك ان التمرس له اثر في تكييف المعلومات والتعامل معها وقد أشارت (مارغريت هيرمان) في ان التمرس له أثره في المرونة وتكييف المعلومات وبالنسبة للملك الحسين فقد ساهم قربة من جده قبل استلام الحكم في هذا التمرس الذي احتاجه الملك في بداية الخمسينات وقد يكيف الملك المعلومات حسب قربها او بعدها من أفكاره السياسية فيرفض بعض المعلومات التي لا تتلاءم مع معتقداته السياسية

3- محدودة الوقت المتاح لاتخاذ القرار.

4- درجة تأثر صانع القرار بالتقليد السائد والصورة الذاتية لمجتمع ما وهذا ما يعرف بالأسلوب القومي او الوطني فيؤثر هذا الأسلوب من خلال اتخاذ صانع القرار لقراراته بطرق فردية من نوعها وذات طابع خاص.

5- الالتزامات والسوابق التي يجب ان يعمل صانع القرار على ضوءها وعلى أساسها باعتبار ان صانع القرار في السياسة الخارجية لا يتصرف من فراغ.

6 - حساب المخاطر والتكاليف التي تترتب على اتخاذ القرارات السياسة بحيث يستحق الهدف الذي يسعى صناع القرار إلى تحقيقه أعلى ثمن يمكن ان تضطر الدولة تحمله .

ثالثاً: المراحل اللاحقة لعملية صنع القرار السياسي الخارجي:

تتم عملية صنع القرار بعد ان يقوم صانع القرار بتحديد البدائل المتاحة والممكنة ومقارنة النتائج المترتبة على كل بديل من البدائل ولا بد من استيعاب الحركة السياسية ومتغيراتها في هذه المرحلة ذلك بسبب إمكانية تأثر مصالح الأطراف الأخرى بنتائج القرار ويمكن أن تطرأ متغيرات خارج قدرات صانع القرار بحيث لم تكن في حسابه(الحديثي،1982،ص106)

ولا بد من ترجمة البديل الذي تم اختياره من مجموعة البدائل المتاحة إلى صانع القرار السياسي الخارجي من الحالة النظرية إلى التطبيق العملي من خلال اتخاذ القرار رسميا في الدولة من قبل السلطة الرسمية العليا في الدولة والتي نطلق عليها اسم الوحدة القرارية وهي عبارة عن إطار تنظيمي تناط بها مسؤولية تنظيم علاقات هياكل النظام السياسي وتنظيم علاقات النظام السياسي مع النظم السياسية الأخرى، باعتبارها الوسط الذي تتفاعل في أفكار صانعي القرار وتوصف بأنها مركز هياكل النظام لسياسي المكون من مجموعة من المؤسسات المكونة للنظام السياسي وتقوم هذه الوحدة بنقل الإدراك إلى أوساط صناع السياسة الخارجية فتقوم باستلام المعلومات المتعلقة بالموقف وتصنيفها وتحليلها وتجميعها(الرمضاني،1991،ص ص96-99).

تعتمد هذه المرحلة على طبيعة الوحدة القرارية وطبيعة العلاقة بين أعضاء السلطة التنفيذية ومدى الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية في مجال السياسة الخارجية للدولة (الهزايمة، 1997، ص171).

توجد إلى جانب الهياكل الرسمية التي تتحمل مسؤولية اتخاذ القرار هياكل غير رسمية وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود فوارق بين من يصنع القرار فعلا وبين من يساهم فيه حيث يتحمل مسؤولية إعداد القرار وإصداره وتنفيذه صانعو القرار الرسميون، بينما تنحصر مهمة المساهمين في عملية صنع القرار بإبداء الرأي والمشورة(الحديثي،1982،ص109).

تأتي مرحلة تنفيذ القرار و ترجمته من الحالة النظرية إلى الواقع العملي الملموس بإيجاد صيغة او مجموعة من الصيغ بناء على معطيات الموقف فتتفاعل في ضوء هذه العملية عدة عوامل (الحديثي،1982،ص ص116-118)، باعتبار ان عملية تنفيذ السياسة الخارجية حلقة الوصل التي تربط بين مدلولات ومخارج السياسة الخارجية وما يترتب عليها وهذه العوامل هي كالأتي(الرمضاني،1991،ص315) :

1- وجود قيادة سياسية قادرة على اتخاذ القرارات السليمة، تبرز هنا قدرات صانع القرار في التحليل والتقييم .

2- وجود الإرادة والتصميم لدى صانع القرار في تنفيذ القرار وترجمته إلى الواقع .

3- وجود وسائل وأدوات قادرة على تحقيق هدف اتخاذ القرار السياسي الخارجي .

وفي النهاية يمكن القول ان عملية صنع القرار السياسي الخارجي هي عملية واسعة وشاملة وتتكون من ثلاث مراحل(الرمضاني،1991،ص367) :

1- المرحلة الفكرية (ما قبل القرار).

2- المرحلة التنظيمية (اتخاذ القرار باختيار احد البدائل من مجموعة البدائل).

3- المرحلة السياسية (مرحلة ما بعد القرار) .

المبحث الثاني: أدوات وأبعاد وأهداف السياسة الخارجية

أولاً: أدوات السياسة الخارجية:

تنفذ السياسة الخارجية من خلال مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة وهذه الأهداف هي:

1- **الأداة الدبلوماسية :** وهي من أهم أدوات السياسة الخارجية وقد عرفها هارولد نيكلسون " انها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة وهي الطريقة التي يلجأ إليها السفراء والمبعوثون لتنظيم هذه العلاقة وتسويتها وأشار رايت " إلى ان الدبلوماسية تشمل معياريين أولهما القدرة التفاوضية على الاقتناع وثانيهما الأسلوب الذي تلجأ اليه الدولة لانجاز أهدافها بأقل التكاليف داخل الإطار السياسي الدولي(الرمضاني،1991،ص394). يتم تنفيذ السياسة الخارجية من خلال الأداة الدبلوماسية عن طريق المفاوضات بين الدول، ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية ومن خلال جهود الدبلوماسيين والضباط العسكريين وتشمل الدبلوماسية أية إجراءات تعمل على تعزيز المصالح الوطنية في الخارج كالواجبات الروتينية القنصلية في الدول الأجنبية والمفاوضات والاتصالات الرسمية على مستوى الحكومات (كانتور، 1989، ص 447).

وترتبط الدبلوماسية ارتباطا وثيقا بالتأثير وبقدرة الدولة على التأثير حيث تعتمد قوة المركز التفاوضي على قدرة الدولة على الفعل المؤثر وعلى القدرة التفاوضية لمبعوثيها وعلى السمة الدولية للدولة بحيث تتمكن الدولة من إقناع الطرف الآخر بالموافقة على الاتفاقات التي ترغب بها الدولة وتؤثر سمعة الأطراف الدولية كونها عاملا قد يدفع بالدول الى التردد في الدخول بمفاوضات معها في حالة عدم تمتعها بهذه السمعة نتيجة عدم وفائها بالتزاماتها السابقة (الرمضاني،1991،ص ص399-401) ويمكن إجمال أبرز الادوات الدبلوماسية على النحو التالي:

- المساعدات الاقتصادية والعسكرية من قروض واتفاقات تجارية وتجارة تصدير الأسلحة (كانتور،1989،ص458) .
- الوعد كأداة ترغيبيه تهدف إلى دفع الأطراف المعينة إلى الموافقة على عقد اتفاقيات مع الأطراف الأخرى مقابل مكافآت تترتب عند الالتزام بالاتفاقات(الرمضاني،1991،ص402.
- التحذير او التهديد باستخدام القوة العسكرية(الحديثي،1982،ص182) .

2- **الأداة العسكرية واستخدام القوة والحرب:** هي الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية اذا تعذر ذلك بالطرق الدبلوماسية وهي خيار تلجأ اليه الدولة مضطرة بهدف تحقيق أهداف مهمة في السياسة الخارجية سواء كانت دفاعية او استرداد أراض تم اخذها وذلك حتى يتم تحطيم إرادة الخصم وتغيير الأمر الواقع او المحافظة على الأمر الواقع أو درء خطر محتمل الوقوع (الرمضاني،1991،ص431). وتلجا الدول الى هذه الأداة كما ذكرنا عند استنفاذ الوسائل الأخرى وفشلها كالدبلوماسية والتدابير الاقتصادية والحملات الدعائية والتهديد او عندما

تصبح هذه الأداة الوسيلة الوحيدة القادرة على تنفيذ القرار. ويأخذ الاعتماد على الأداة العسكرية مظهرين هما(سرور، 2003، ص38):

- التهديد باستخدام القوة العسكرية.
- الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية للدفاع عن مصالح الدولة وأهدافها وتثير هذه الأداة قضايا الأمن الإقليمي والانضمام إلى الأحلاف العسكرية .

نجحت الحرب في حل النزاعات الدولية، لكنها في نفس الوقت أدت إلى تأجيج التوترات والأزمات بين الدول وتهدف الدول من وراء شن الحروب إلى تحطيم العدو وإجباره على تقديم التنازلات او العمل على تعزيز قوة الدولة الذاتية او التحرر من السيطرة الأجنبية وكانت الدول في السابق تلجأ إلى الحروب لتوسيع مناطق نفوذها وأدى ظهور الأسلحة النووية إلى تقليل احتمالات المواجهات العسكرية لإمكانية تطور النزاع إلى حرب شاملة مؤدية إلى خسائر ونتائج غير متوقعة فعملت هذه الأسلحة إلى إضافة بعد جديد إلى السياسة الدولية(كانتور،1989،ص ص98-100).

لا يمكن إنكار دور القوة كمتغير من المتغيرات في السياسة الدولية اذا كانت لها تأثير كبير في مسار الأحداث والوقائع التاريخية لكن في العقود الأخيرة تراجع في استخدامها كأداة لتحقيق الأهداف السياسية .

3- **الأداة الإعلامية والدعائية**: وهي مجموعة من وسائل الإعلام التي تملكها الدولة ومدى كفاءتها في خدمة أهداف الدولة السياسية، اذ تعد هذه الأداة من مصادر المعلومات التي تعمل على تقديم البدائل والخيارات فتساهم في صنع القرار السياسي (سرور، 2003، ص34).

تتمتع هذه الأداة في الوقت الحاضر بأهمية كبيرة نتيجة تطور الوسائل التقنية والثقافية والسياسية فقد ساهمت التكنولوجيا في تطور وسائل الاتصال الجماهيري بين الدول وعملت المتغيرات الثقافية على نشر الوعي وزيادة الاهتمام بالسياسة الخارجية (الرمضاني، 1991، ص 421).

وتستخدم الدعاية للتأثير على الرأي العام فتلجأ اليها الدول لإضفاء الصبغة الشرعية على سياستها (كانتور، 1989، ص470)

لا بد من وجود عدة شروط لضمان نجاح هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية منها (سرور، 2003،ص ص35-36):

- لا بد من نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات على اعتبار انه رأي عام فمن شان هذه الخطوة ان تعمل على زيادة التفاعل بين الجماهير وصانعي القرارات.
- مراعاة الفروق بين سياسات الدولة المعلنة وسياستها الفعلية.
- مراعاة طبيعية المجتمع المراد مخاطبته ومعرفة ما يثير اهتماماته ومخاوفه.
- توفير كوادر سياسية وإعلامية مؤهلة للاستفادة من هذه الأداة كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية .

4- **الأداة الاقتصادية :** تستند هذه الأداة إلى إمكانات الدولة الاقتصادية من اجل تحقيق أهدافها الخارجية(جريدة الراي،22-4-2005) ويلاحظ تزايد استخدام هذه الأداة في تنفيذ السياسة الخارجية في الوقت الحاضر وخاصة في ظل وجود الفوارق والتناقضات الاقتصادية على خارطة السياسة الدولية .

تتضمن هذه الأداة الإغراءات الاقتصادية كالمساعدات والمنح والقروض والتسهيلات التي تقدمها عادة الدول الكبرى او المنظمات الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتتضمن هذه الأداة العقوبات الاقتصادية كالحصار الاقتصادي والحظر والمقاطعة الاقتصادية ونظام الحصص الذي يعمل على تحديد كمية السلع المستوردة من الخارج والعمل على تحديد تدفقها في داخل الدولة وتضمن العقوبات الاقتصادية أيضا التأميم والتجميد.

ثانياً: أبعاد السياسة الخارجية:

1- السياسة الخارجية حركة هادفة ومستمرة: فالسياسة الخارجية هي عملية واعية تطمح إلى انجاز وتحقيق مجموعة من الأهداف داخل إطار البيئة الخارجية (الإقليمية والدويلة) فعلى الدولة ان تدرك ماذا تريد والسبيل المؤدي إلى تحقيق ذلك والسياسة الخارجية عملية مستمرة تتسم بالديمومة طالما بقيت هناك حاجة لتفاعل الدولة مع غيرها ,فلا تنتهي السياسة الخارجية بتحقيق الهدف المراد تحقيقه وانجازه فهذا الهدف المراد تحقيقه وانجازه. فهذا الأمر يجعل الاستمرارية صفة للسياسة الخارجية (الرمضاني،1991،ص ص41-42). ولا يمكن ان نتصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن أهدافاً فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للبيئة الخارجية بل هي عملية واعية تطمح إلى تحقيق أهداف معينة ويترتب علي هذا البعد الهدفي للسياسة الخارجية ان يسمح بالتميز بين السياسة الخارجية وبين الظواهر والتفاعلات التي تتفاعل بين الوحدة الدويلة والبيئة الخارجية بالإضافة إلى التزام الدولة بأهدافها المعلنة اما المجتمع الدولي (سليم، 1998، ص ص23-26).

2- السياسة الخارجية حركة غير متجزئة: يتشكل إطار السياسة الخارجية من جميع الأفعال السياسية للدولة سواء كانت تجاه مجموعة من الوحدات السياسية الدولية او اتجاه واحدة فينجم كل فعل عن عملية سياسية تبدأ منذ لحظة التفكير بقرار سياسي خارجي محدد وننتهي بترجمة القرار إلى واقع ملموس خلال الوحدات الدولية على مضمون الأفعال (الرمضاني، 1991، ص ص49-50).

3- البعد الخارجي للسياسة الخارجية : تختلف السياسة الخارجة عن السياسة الداخلية من كون الأولى تصنع داخليا وتنفذ خارجيا والثانية يتم إعدادها وتنفيذها داخل المجتمع الذي صيغت في إطاره فالسياسة الخارجية بالرغم من صياغتها داخل إطار الوحدة الدولية فإنها تسعى لتحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية بينما تسعى السياسة الداخلية إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع المدني (الرمضاني،1991،ص45).

4- البعد الرسمي للسياسة الخارجية : إي أن السياسة الخارجية هي السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون او الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات في الوحدة الدولية بحيث يمتع هؤلاء الممثلون والأشخاص بالسلطة السياسية في دولهم وتناط بهم مهمة رسم السياسة العليا للدولة داخل الوحدات القرارية التي تتباين وفقا لطبيعة النظام السياسي في الدولة (سليم،1992،ص141) .

5- تعدد المتغيرات وتنوعها في حركة السياسة الخارجية: بحيث تتفاعل متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية للوحدات الدولية فتؤثر المتغيرات الداخلية في السياسة الدولية وكذلك الأمر بالنسبة إلى البيئة الخارجية للدولة فالسياسة الخارجية هي عملية تجسيد للتغير تتمخض عن تداخل الظروف الداخلية والدولية فصانع القرار بتفاعل سلبا اوا يجابا في إطار بيئة مركبة: تتكون البيئة الداخلية للدولة ومن البيئة الخارجية للوحدة الدولية بإطاريها الإقليمي والدولي (الرمضاني،1991،ص40).

6- الحركة التأثيرية للسياسة الخارجية : يترتب على أفعال السياسة الخارجية التأثير في سلوك الوحدات الدولية في إطار السياسة الخارجية فسيادة الدول في عالم اليوم أصبحت أكثر عرضة للاختراق حيث أصبحت الدول تتفاعل مع وحدات دولية أخرى خارج نطاق سيادتها القانونية فترتب على هذا الانفتاح إمكانية إيقاع التأثير في مضامين هذه السياسات وتعتمد إمكانية التأثير على مدى إمكانية الوحدة الدولة لتوظيف قدراتها التأثيرية (الرمضاني، 1991، ص43) .

ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية:

يقصد بالهدف السياسي الخارجي بأنه وضع معين مرتبط بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص الجهد والإمكانيات اللازمة للانتقال لجعل الحالة تنتقل من المرحلة النظرية إلى مرحلة التطبيق المادي فأهداف السياسة الخارجية هي التي تضفي على حركة السياسة الخارجية أبعادها ولا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية دون وجود أهداف تسعى إلى انجازها (الرمضاني، 1991، ص ص323-324).

تقسم أهداف السياسة الخارجية إلى أهداف دائمة لا تتغير كالمحافظة على الأمن القومي، وأهداف متغيرة مرتبطة بقضايا ومواقف معينة على المستويين الإقليمي والدولي (سرور، 2003، ص29) ونعني بالأهداف الدائمة تلك الأهداف التي تحظى بالإجماع أو شبه الإجماع الداخلي على ضرورة تحقيقها وحمايتها،وعدم التنازل عنها أو المساومة عليها، ويطلق على هذه الأهداف: الأهداف الإستراتيجية العليا أما الأهداف المتغيرة فهي اقل ثباتا من الأهداف الدائمة (عبيد،2004،ص27).

يمكن إجمال ابرز أهداف السياسة الخارجية على النحو التالي:

- حماية الوجود الذاتي والأمن القومي للدولة ويتربع هذا الهدف على سلم أولويات الدولة لان ذلك يزيد من تأثيرها وفعاليتها على الساحتين الإقليمية والدولية (الهزايمة، 1997، ص24).
- الدفاع عن إيديولوجية الدولة و ترويجها ونشرها في الخارج (الرمضاني،1991، ص336).
- تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، فيتحقق الثراء المادي والقوة الاقتصادية.
- ضمان السمعة والمكانة والهيئة في المجتمع الدولي.

وتهدف السياسة الخارجية دائما إلى تحقيق أهداف ومبادئ معينة تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال استخدامها للعديد من الأدوات المتاحة من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها، ومن الطبيعي أن تقوم الدول بالتحول من استخدام الأداة العسكرية إلى الأداة الدبلوماسية وذلك نظراً للتغيرات والتطورات وأهداف الدولة المتجددة التي تشهدها الحالة.

المبحث الثالث: مناهج صنع القرار في السياسة الخارجية

أولاً: منهج صنع القرار:

يعتمد هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي لتفسير السياسة الخارجية، ويركز على كيفية تفاعل النظم القومية "الدول" مع المؤثرات المنعكسة عليها من النظام الدولي. يعد سنايدر ابرز من قدم نموذجا لهذا المنهج ويشمل الإطار الذي قدمه ما يلي(توفيق،2004،ص ص118-119):

- البيئة الداخلية لصنع القرار.
- البيئة الخارجية لصنع القرار.
- الهيكل والسلوك الاجتماعي.
- عملية صنع القرار.
- الفعل.

تشمل البيئة الداخلية، السياسات الداخلية والرأي العام والبيئة السياسية المجتمعية للدولة، والموقع الجغرافي للدولة، والثقافات العامة والسمات التي يتصف بها السكان. وتشمل البيئة الخارجية العوامل والظروف التي هي خارج الدولة كأفعال وردود الأفعال للدول الأخرى ويختلف الهيكل والسلوك الاجتماعي عن المحيط الداخلي للبيئة الداخلية حيث ينطوي تحت هذا الإطار: (الوعي الاجتماعي والسياسي، وقيم المجتمع الأساسية ونماذج المؤسسات الرئيسية)(عبيد،2004،ص45).

يفترض هذا المنهج ان السياسة الخارجية هي محصلة لقرارات يتخذها أشخاص يتولون مناصب رسمية في الدولة،وتتأثر حركة صناع القرار بكيفية إدراكهم وتعريفهم للموقف وبمجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية (ترتبط بخصائص وحدة اتخاذ القرار وبالبنيان الحكومي، ومجموعة من المتغيرات الموضوعية والاجتماعية والمعنوية). يرتبط بهذا المنهج عدة نماذج لدراسة صنع القرار وهي(الرمضاني،1991،ص ص119-128):

- نموذج يعتمد على كيفية تعريف صانع القرار للموقف، وهنا يبرز دور النظام العقيدي والإدراك ويربط هذا النموذج صناع القرار بخصائصهم الشخصية والنفسية.
- نموذج ينطلق من دور السياسات البيروقراطية وإثرها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، فيصدر القرار وفقا لهذا النموذج عن عملية مساومة سياسية بين لاعبين متنافسين يتمتع كل منهم بقدرات ومصالح مختلفة.
- نموذج يركز على دراسة قرارات هامة إتخذتها دول معينة في أوقات مختلفة.
- نموذج ينطلق من طبيعة الهياكل الرسمية وغير الرسمية المساهمة في عملية صنع القرار.

ثانياً: المنهج التحليلي:

يفترض هذا النموذج أن عملية صنع القرار تتم على أساس البحث الشامل للمعلومات المرتبطة بالموضوع، ومن ثم البحث الشامل عن البدائل المتاحة أمام صانع القرار فيقارن صانع القرار بين البدائل، ويقارن بين النتائج المترتبة على كل بديل من البدائل المتاحة(ابوديه،1990،ص15)، فيقوم صانع القرار باختيار البديل الذي يحقق أفضل المنافع بعد تقييم البدائل من حيث النفقة والمنفعة (سليم، 1989،ص480).

لم يسلم هذا النموذج من النقد الأمر الذي أدى إلى محدودية تطبيقه لعدم إمكانية توصل صانع القرار إلى معلومات كاملة بسبب غموض المعلومات وتناقضها(ابوديه،1990،ص16). بالإضافة إلى عدم وجود المقدرة الكاملة للتوصل إلى كل البدائل المتاحة أو النتائج المترتبة على كل بديل من البدائل، كما انه ليس هناك ما يضمن أن اختيار البديل الذي يحقق هدفاً معيناً لا يضر بالأهداف الأخرى (سرور،2003،ص16)

يمكن تخليص افتراضات هذا النموذج في النقاط الآتية (سليم،1989،ص326):

- الحكومة هي وحدة التحليل الأساسية في هذا النموذج.
- الحكومة كائن متجانس لعدم وجود الصراعات داخل الجهاز الحكومي وذلك لإيمان إفرادها بنفس الأهداف " المصلحة القومية".
- الحكومة كائن رشيد لاختيارها البديل الأكثر تعظيماً للمنافع.
- تعتبر السياسية الخارجية في ظل هذا النموذج سياسية رشيدة وهذا ينطبق أيضا على أهدافها الرامية إلى تحقيق المصلحة القومية من خلال جمعها للمعلومات المتعلقة بالموقف وحصر البدائل وتقسيمها، واختيار البديل الذي يحقق أفضل المنافع.

ثالثاً: المنهج التنظيمي:

يفترض هذا المنهج ان للعقل البشري قدرات على التفاعل مع البيئة واتخاذ قرارات معقدة وسريعة في فترات زمنية محدودة دون القيام بحصر شامل للبدائل والنتائج المترتبة عليها التي يتطلبها المنهج التحليلي. فعملية صنع القرار وفقاً لهذا المنهج تتم بطريقة مبرمجة وشبه الية من قبل صانع القرار الذي اعتاد وتدرب عليها سلفا (أبوديه،182،ص11). أن عملية صنع القرار في ظل هذا النموذج هي عملية متمحوره حول البحث المتتابع عن البدائل، وليست عملية لتعظيم المنافع كالنموذج السابق، إذ يتم وفقا لهذا النموذج اتخاذ القرار عند الوصول إلى ادني بديل مقبول (سليم، 1989، ص340).

يمكن إجمال افتراضات النموذج بما يلي:

- ان وحدة التحليل الأساسية في ظل هذا النموذج هي الحكومة، فتقوم أجهزة الحكومة بجمع المعلومات وتحديد البدائل لصانع القرار(أبوديه،1982،ص12)
- ان الحكومة ليست كائناً متجانساً، باعتبارها مكونة من مجموعة من المنظمات التي لا تستطيع أي منها منفردة ان تحسم صنع القرار السياسي الخارجي(سليم،1989،ص341).
- ان سلوك المنظمة هو سلوك مبرمج يستند الى إجراءات عمل روتينية وإجراءات تنظيمية لا تتغير بسرعة ومحددة سلفا تنتهي بتنفيذ القرار(سليم،1989،ص341).
- تركز هذه المنظمات في سلوكها السياسي الخارجي على متغيرات محددة ومبرمجة سلفاً دون الاهتمام بحساب الاحتمالات والمنافع وتقديرها(ابوديه،1982،ص13).

رابعاً: المنهج المعرفي (الإدراكي):

تعتبر عملية صنع القرار عملية عقائدية، بحيث يسقط فيها صانع القرار عقائده الذاتية على هذه العملية فيختار صانع القرار البديل الذي يتناسب مع عقائده ، فعملية صنع القرار هي تفاعل دائم بحيث تتفاعل فيه عقائد صانع القرار والمعلومات في اطار ديناميكي (أبوديه، 1982، ص14).

ويمكن تلخيص افتراضات وطروحات المنهج كما يلي(سليم،1989،ص ص343-344):

- ان وحدة التحليل في عملية صنع القرار هي الفرد.
- ان موضوع التحليل هو العملية العقائدية الإدراكية متضمنة حسابات الفرد عن البيئة الموضوعية التي تدخل في اهتمامات صانع القرار المعرفية.
- ان إدراك " صانع القرار" للموقف يعزز دوره في البحث عن البدائل والمعلومات وتحليل الموقف وتحديد الاهداف.
- تتم عملية الاختيار بين البدائل على أساس اختيار البديل الأكثر توافقاً واقتراباً من النظام العقائدي لصانع القرار فلا يختار صانع القرار البديل الأكثر تحقيقاً للمنافع، بل يفصل بينهما محاولاً التأكيد على عدم التعارض بناء على الفصل بين القيم واختيار بديل يحقق القيمتين معا.

وبعكس النموذج السابق الذي اشرنا بأنه يتعذر تطبيقه في حالات الأزمات والمواقف الجيدة التي تتطلب اختيار بدائل جديدة، يمكن تطبيق النموذج المعرفي وقت الازمات وفي المواقف التي لم يواجهها صانع القرار من قبل(ابوديه،1982،ص15).

ويذكر الباحثون مناهج أخرى منها منهاج النظم:

يعتمد هذا المنهج في جانب منه على منهج المدخلات الذي يتضمن المساعدات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، والاتصالات، والإعلام الخارجي، والمدخلات الثقافية والنشاطات الخارجية الدولية. ويعتمد على المخرجات والتي تشمل السياسة الخارجية وأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية (توفيق،2004،ص105).

يفترض هذا المنهج ان كل نظام للسياسة الخارجية يشمل عدة عناصر هي (عبيد،2004،ص ص39-40):

- المدخلات وتشمل البيئة الخارجية الإقليمية والعالمية والبيئة الداخلية والبيئة النفسية لصانع القرار.
- العملية حيث تنطوي عملية صنع القرار على مرحلة الإعداد والصياغة ومرحلة التنفيذ من خلال أجهزة ووحدات صنع القرار.
- المخرجات وهي مجموعة القرارات السياسية التي تنطوي على تأثيرات في البيئة الواقعية (الخارجية والداخلية).

الفصل الثالث:

النظام السياسي الإيراني وعملية صنع السياسة الخارجية

مقدمة:

تقع إيران في جنوب غرب آسيا بين بحر قزوين في الشمال والخليج العربي وخليج عمان في الجنوب، وتعتبر إحدى حلقات الوصل البرية بين أوروبا وبين الشرق الأقصى.

وسطح إيران معقد بوجه عام، حيث تتكون الأراضي الإيرانية في معظمها من هضبة واسعة تحيط بها سلاسل جبلية عالية ووعرة تشكل حدوداً طبيعية تفصل بين إيران وبين جيرانها.

وتبلغ مساحة إيران 1,648,000 كم مربع، وتقسم إلى أربعة عشر إقليما وتمتاز إيران بمناخ معقد يبدأ من المناخ شبه القاري حتى القطبي، والانتقال من فصل إلى فصل في إيران يحصل بشكل مفاجئ ، كما تمتد الصحارى على مساحة شاسعة ب850 كم مربع(شاكر،1980،ص87).

ووفق الإحصائيات الأخيرة الصادرة من إيران لعام 2011 يبلغ عدد سكانها 74مليون نسمة ، ويبلغ عدد المحافظات في إيران 22 محافظة ، العاصمة هي طهران وهي أكبر مدن إيران حيث يبلغ عدد سكانها 8 مليون نسمه ، يمتاز الشعب الإيراني بأن غالبيته فتي وتبلغ الكثافة السكانية 8 نسمه في كل كيلو متر مربع ، كما يوجد بالمجتمع الإيراني عدد من اللغات واللغة الرئيسية هي اللغة الفارسية ، وهناك(اللغة التركية،الكردية،العربية،الكيلانية والبلوجيه) (مسعود،2003،ص342).

يمثل المسلمون في إيران 98% ، 91% من الشيعة ،7,8 من السنة (ومعظم الأكراد والتركمان هم من السنة)، والمسيحيون 0,7 واليهود 0,3 والزرادشتيين 0,1 والأديان الأخرى 0,1 (شاكر، 1980، ص90).

وفي إيران مخزونات كبيرة من الغاز الطبيعي ، وتعتبر إيران ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك، كما يوجد في إيران الحديد الخام والفحم والأملاح وتمتاز أيضاً بتنوع في قطاعها الزراعي.

والدول المحيطة بإيران هي: باكستان, أفغانستان, تركمانستان, أذربيجان ,أرمينيا, تركيا والعراق .

والقسم الأعظم من دخل البلاد يأتي من الثروة النفطية الكبيرة .ومنذ عام1979 ، أصبح الحكم في إيران جمهورياً بعد الإطاحة بالنظام الملكي للأسرة البهلوية الذي بدأ منذ عام 1925، وتبنت الجمهورية المذهب الشيعي الجعفري مذهباً رسمياً للبلاد(مسعود،2003،ص345).

المبحث الأول: تركيبة النظام في إيران وملامح السياسة الخارجية

يتكون النظام السياسي الإيراني من عدة مؤسسات غير تقليدية في الأنظمة السياسية، وهذه التركيبه المعقده بهدف إحكام قبضة رجال الدين على السلطة لكن بصورة تبدو ديمقراطية .!! ويوجد في إيران عدة هيئات تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية، حيث النظام السياسي متعدد الأقطاب، وثمة قوى فاعلة عديدة ترسم سياسة البلد يمكن أن يطلق عليها " مصادر اتخاذ القرار ", وأهم هذه المؤسسات:

أولاً: المرشد

يضع الدستور الإيراني (ولي الفقيه)أو قائد الثورة الإسلامية أو ما يعرف بالمرشد الأعلى في رأس الهرم السياسي وهو الرجل الأول في الحكم والدولة ويجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية فلا يستقيم نظامها إلا به فالمرشد يتمتع بوضع شديد التميز لأنه يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة (مسعد،2001،ص78) .

وتحدد المادة (110) من الدستور الإيراني المعدل (الدستور الإيراني والوحدة الإسلامية عام 1989 ،ص61-62)) الوظائف والصلاحيات الدستورية للمرشد الأعلى بما يلي :

- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- الإشراف على حسن إجراءات السياسات العامة للنظام.
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- القيادة العامة للقوات المسلحة
- إعلان الحرب والسلم والنفير العام.
- حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.
- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية.

- نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

- فقهاء مجلس صيانة الدستور - أعلى مسئول في السلطة القضائية
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية
- رئيس أركان القيادة المشتركة - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية
- القيادة العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي .

كذلك تنص المادة (57)من الدستور الإيراني المعدل على أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة (المرشد الأعلى) وذلك وفقا للمواد اللاحقة في هذا الدستور وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض .

ومتى ما عجز القائد اثر مرضه أو أية حادثة أخرى عن القيام بواجبات القيادة مؤقتا يقوم المجلس (مجلس صيانة الدستور) خلال مدة العجز بأداء مسؤوليات القائد.
ويلاحظ إن وضع المرشد قد تعزز بفضل التعديلات التي أدخلت في دستور عام 1989 حيث زادت من صلاحياته الواسعة أصلا وقللت من الاشتراطات فأصبح رئيس الجمهورية بموجب دستور 1989 مسئولا أمامه بجانب مسؤوليته أمام الشعب ومجلس الشورى .
وعلى الرغم من ذلك فهناك اتجاه يرى أن تعديلات عام 1989 جاءت لتقلص من سلطات المرشد على أساس ان هذا الأخير لم يعد مطلق اليد في رسم السياسات العامة للنظام بينما حدث العكس وان مبدأ عزله أصبح واردا.

وللمرشد مكتب وهيئة موظفين وطاقم مستشارين وممثلين في أجهزة الدولة ومؤخرا جهاز مخابرات وقد شهد جهاز المرشد تضخما ملحوظا بعد رحيل الخميني ووصل عدد العاملين في هذا الجهاز بضعة آلاف أما فيما يتعلق بجهاز مخابرات المرشد والذي يعد احد أهم مظاهر الازدواجية في المؤسسية الإيرانية، فان تأسيسه يعود إلى التطور المرتبط بالكشف في عام 1998 عن ضلوع وزارة المخابرات في تنفيذ عمليات اغتيال المثقفين وبالتالي أضعاف الثقة فيها (مسعد، 2001، ص84).

ويعد المرشد الحالي للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي المرشد الثاني بعد الخميني وكان انتخاب خامنئي قد دفع الى طرح السؤال التالي كيف يمكن اعتبار المرشد الجديد ممثلا عز وجل في الوقت الذي يعتبره كبار علماء الشيعة قاصرا عن بلوغ درجة آية ا العظمى ؟

لقد انتقد آية ا منتظري عدم مسؤولية المرشد أمام الشعب وجمعه لسلطات واسعة وطالب بتقييدها لتقتصر على تقديم النصائح للسلطات المنتخبة أو انتخاب القائد باستفتاء شعبي عام بعد ترشيحه من مجلس الخبراء فقط (مسعد،2001،ص92).

ومن ثم يلعب المرشد دورا جوهريا في عملية صنع القرار وذلك لان المرشد يرتبط بشبكة من العلاقات والمصالح والتفاعلات فهو من أهم مراكز التأثير في النظام الإيراني ولأنه يتمتع بصلاحية البت في الشأن الديني والسياسي معا.

ثانياً: السلطة التنفيذية:

وتشمل: الرئيس ونواب الرئيس والوزراء:

1- رئاسة الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب المرشد، وهو المسئول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية(الدستور الإيراني ص103)، باستثناء الشؤون التي ترتبط بالقيادة. ورئيس الجمهورية هو المسئول أمام الشعب، في حدود صلاحياته ووظائفه بموجب الدستور أو القوانين العادية (علي المؤمن، 2002)، ومن ضمن ما يختص به الرئيس هو ما نصت عليه المادة 128 من الدستور: "يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية وتصديق رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى(بن جدو ،1998،ص8). ويلاحظ من المواد السابقة الذكر، أن الدستور قد خصص جانباً من مهام رئاسة الجمهورية للسياسة الخارجية، بعضها بروتوكولي، والبعض الآخر تنفيذي.

2- مجلس الوزراء أو الحكومة:

يتبع المجلس سلطات رئيس الجمهورية، بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء الذي كان يتمتع بسلطات كبيرة ، وقد فوض الدستور لمجلس الوزراء بعض الصلاحيات المباشرة بشأن السياسة الخارجية حيث نص على ما يلي (رسلان،1993،ص99)

حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بـ :

- طرد الاستعمار تماماً ومكافحة النفوذ الأجنبي .
- تنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية، والالتزام الأخوي تجاه جميع المسلمين والعمل على الحماية الكاملة لمستضعفي العالم.

3- -مجلس الأمن القومي:

والذي يرأسه رئيس الجمهورية، ويعد مصدراً للسياسة الخارجية ومراقباً لتحركاتها ومواقفها،وقد نصت المادة 176 من الدستور على ما يلي - :

"يتم تأسيس مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، للقيام أيضاً بالمهمات التالية:

* تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

* التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة .

* الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية ويتكون أعضاء المجلس من رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ووزراء الخارجية والداخلية والمخابرات ومسئولي الأجهزة العسكرية والأمنية. (مسعد، 2001، ص204):

ثالثا: السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور ويعد هذان المجلسان احد أهم مظاهر الديمقراطية الإسلامية في إيران وهي ليست على غرار المجالس التشريعية في النظم الديمقراطية من حيث النوعية أو المهام الموكلة إليها فإذا كان مجلس الشورى الإسلامي يشبه الى حد كبير المجالس النيابية في الدول الديمقراطية فان مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام لا يوجد لهما مثيل في النظم السياسية الديمقراطية فضلا عن مجلس الخبراء (الذي يعتبر من خصائص نظام ولاية الفقيه)(بنان،2004،ص14).

1- مجلس الشورى:

وهو مجلس تشريعي ورقابي يمارس دوراً هاماً في السياسات الخارجية. وتسند إلى المجلس مهام عديدة منها (ايزدي، 2000،ص97):

- سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستورياً.
- شرح القوانين العادية والتدقيق والتحقيق في كافة شؤون البلاد.
- التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- البت في التعاملات المالية الخاصة بأخذ القروض أو تقديمها أو تقديم المنح سواء الداخلية أو الخارجية.
- منح الحكومة الثقة، وطرحها عنها واستجوابها.
- إجراء أي تعديل جزئي على حدود البلاد لا يكون إلا بموافقته. وتصطدم أعمال مجلس الشورى بمجلس آخر هو مجلس صيانة الدستور الذي يمثل سلطة رقابية حاكمة على أعمال المجلس وممارساته.

2- مجلس صيانة الدستور:

المهمة الرئيسة للمجلس هي مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور، والمجلس رقابي على أعمال وممارسات مجلس الشورى, وإذا رأى مجلس صيانة الدستور أن ما يصدره مجلس الشورى من قرارات لا يتوافق مع أحكام الإسلام والمذهب الشيعي الرسمي في البلاد ، فإنه يقوم بإعادتها إليه، كما أن المجلس هو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور، وأضاف الدستور إلى المجلس مهام الإشراف على انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات التي
تجري لمجلس الشورى، وعلى الاستفتاءات العامة.

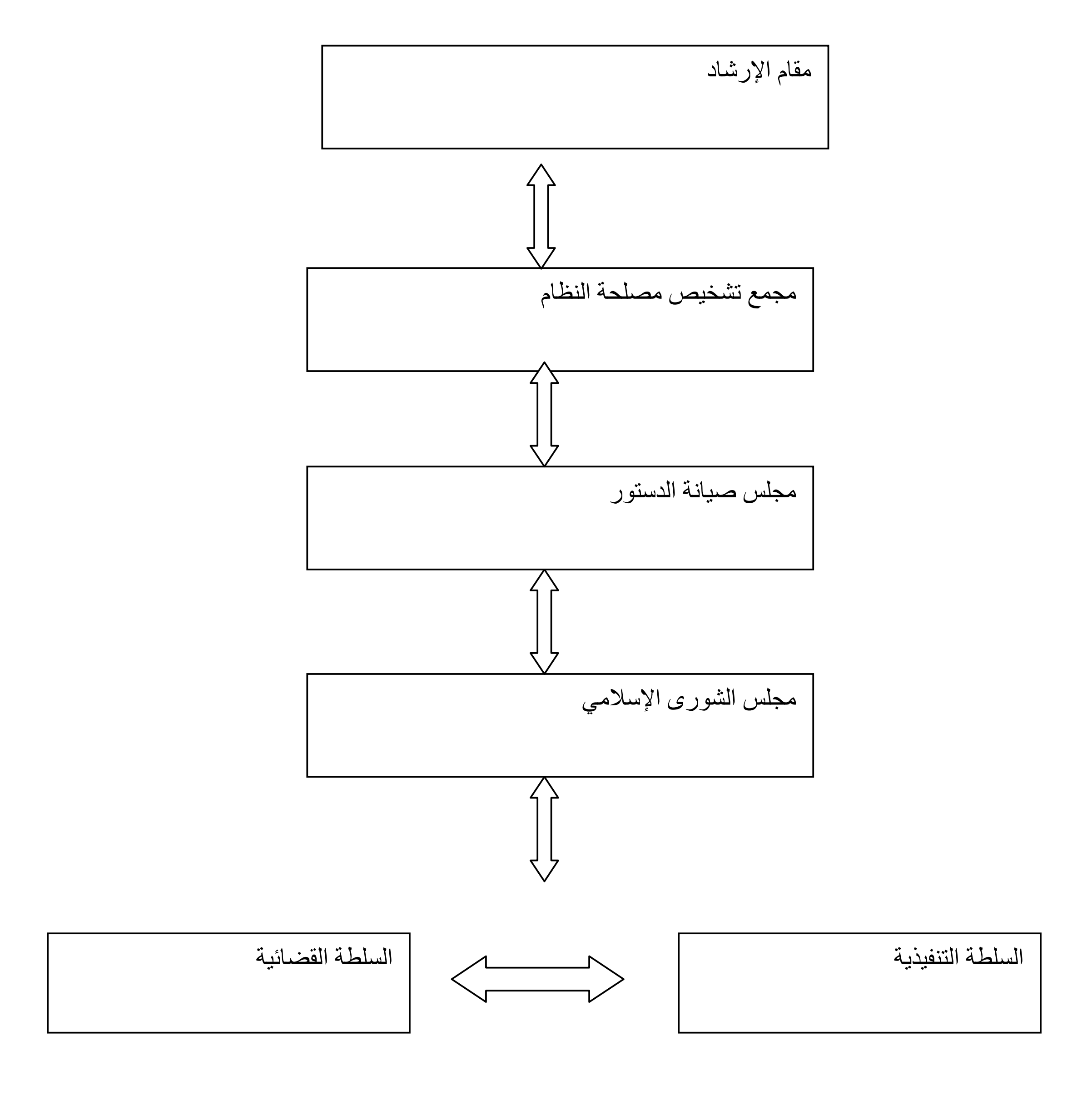
ويتكون مجلس صيانة الدستور من اثني عشر عضواً: يعين المرشد ستة منهم مباشرة، ويوقع على تعيين الستة الآخرين الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى (بنان،2004،ص24) .

3- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

ويقوم بفض النزاعات بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى إذا رفض الأول توصيات الثاني، وهو أيضاً شريكاً للمرشد في اتخاذ القرار ومستشاراً له، كما أن الدستور أناط به " حل كافة مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية، ويقوم المرشد بتعيين جميع أعضاء المجمع الدائمين والمؤقتين (ايزدي،2000،ص107).

4- مجلس الخبراء:

يعد مجلس الخبراء من أهم المؤسسات السياسية لاتصاله المباشر مع مرشد الثورة،حيث يعهد الدستور إلى المجلس بوظيفتين أساسيتين هم :(الدستور الإيراني والوحدة الإسلامية) من خلال تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة وعزل القائد إذا رأى الأعضاء أنه انحرف عن المسار الدستوري ، ويؤثر المجلس على السياسة الخارجية بشكل غير مباشر من خلال تعيينه للمرشد
ويقوم بتنفيذ ما يصدر عن المصادر السابقة من قرارات ورؤى ، كما أن هناك بعض الجوانب التخطيطية في عمله ، إضافة إلى تقديم الخبرة (ايزيدي،2000،ص16).



رسم توضيحي للنظام السياسي الإيراني- الباحثة

المبحث الثاني:عملية صنع السياسة الخارجية

أولاً: الجهات التي تصنع السياسة الخارجية الإيرانية:

تحظى بنية اتخاذ القرار المتعلق بسياسة إيران الخارجية بخصوصية شديدة تميزها عن غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى، ففي العادة وزارة الخارجية هي التي تتصدى لاتخاذ القرار على الصعيد الخارجي، بيد أن وزارة الخارجية في إيران قد لا تتصدى بمفردها للقيام بمثل هذا الدور بقدر ما تتصدى له مؤسسات أخرى. ففي واقع الأمر، تقع عملية صنع قرار السياسة الخارجية في بعض الأنظمة السياسية ذات البرامج السياسية المعقدة تحت تأثير نفوذ عدد من المؤسسات والشخصيات التي رغم عدم تمتعها بأي مسئولية رسمية إلا أنها وبنفوذها تتدخل في إدارة شئون الدولة، وتؤثر في صناعة القرار الخاص بالسياسة الخارجية، فبما يعرف في القاموس السياسي بـ "جماعات الضغط (بيزن،2000،ص84).

أما "بنية اتخاذ القرار الخاص بالسياسة الخارجية الإيرانية" فثمة عدد من المؤسسات والقوى السياسية والاقتصادية والدينية التي تتمتع بنفوذ قوى في علمية صنع هذا القرار، ومن جملة هذه المؤسسات (عبدا ، 2003، ص7).

مكاتب آيات ا ، أئمة خطب الجمعة، الأحزاب السياسية ذات التأثير، لاسيما جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم، جمعية رجال الدين المناضلين (روحانيت مبارز)، مجمع رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز)، حزب ا ، إضافة إلى وسائل الإعلام والصحف مثل صحيفتي الجمهورية الإسلامية والديمقراطية، إلى غير ذلك من الصحف المنتمية لتيارات اليمين واليسار في إيران. ومن ثم فإن سياسة إيران الخارجية تعد محصلة عوامل معقدة ومتعددة المستويات بين المسئولين في هرم السلطة الإيرانية، وليس كما هو متخيل محصلة أداء وزارة الخارجية بمفردها رغم أن المادة "57" من الدستور الإيراني تنص على أن إيران تلتزم بنظام حكومي يقوم على أساس الفصل بين السلطات، وطبيعي أن أساس هذا الفصل يجري على أعمال وزارة الخارجية التابعة للسلطة التنفيذية أيضا، إلا أن تدوين السياسة الخارجية الإيرانية وتنفيذها يقع كذلك وبشكل مباشر في نطاق صلاحيات المرشد (قائد الثورة)، والسلطتين التشريعية والتنفيذية معاً (بيزن، 2000، ص ص 85-92) :

1- دور المرشد في صنع السياسة الخارجية:

المرشد أو "الولي الفقيه" هو أعلى سلطة في إيران، ووفقا لـ "ولاية الفقيه المطلقة"، فإن سقف صلاحيات المرشد لا تحدد بحدود قانونية، وبالتالي فإن جزءا هاما من قرارات السياسة الخارجية يقع بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار صلاحيات المرشد، والمادة"110" تنص على أن المرشد

هو الذي يعين السياسات العامة لإيران بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، وتعد السياسة الخارجية جزءاً من هذه السياسات التي تجب أن تحصل على موافقة المرشد.

2- رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو الشخص الثاني بعد المرشد في سلم هرم السلطة الرسمي في إيران، وهو الذي يتولى وفقا للمادة "113" من الدستور مسئولية تنفيذ الدستور، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، إضافة إلى رئاسته للسلطة التنفيذية، أما فيما يخص صنع القرار الخارجي فرئيس الجمهورية يلعب دوراً مؤثراً في صناعة هذا القرار من خلال جملة الوظائف التالية:

- تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية (المادة 124، 122).
- التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة والدول الأخرى بعد المصادقة عليها في مجلس تشخيص مصلحة النظام سواء رئيس الجمهورية بنفسه أو عن طريق ممثله القانوني (المادة 125).
- تعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، والتوقيع على أوراق اعتمادهم وكذا تسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى (المادة 128).

3- مجلس الوزراء:

يتم تنفيذ السياسات العامة التي يحددها المرشد بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام في شكل قرارات وقوانين عبر مجلس الوزراء، مع الأخذ في الاعتبار مسئولية كل وزير من الوزراء فيما يخصه من وظائف وواجبات، وتباعا فإن عملية قطع العلاقات الدبلوماسية وكذا تقليصها أو توسيعها تقع في نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية.

4- مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان):

مجلس الشورى هو أعلى سلطة تشريعية في إيران، ويستطيع هذا المجلس إصدار وتشريع القوانين في إطار الحدود الواردة بالدستور ومع مراعاة المبادئ الدينية، ويساهم مجلس الشورى في سياسة إيران الخارجية من خلال الصلاحيات التالية:

- يجب مصادقته على المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية (المادة 77).
- يحظر مجلس الشورى إدخال أي تغيير على الحدود الإيرانية وحتى وإن كان التغيير لا يضر باستقلال ووحدة الأراضي الإيرانية ويراعي المصالح القومية فمن الضروري مصادقة أربعة أخماس نواب المجلس (المادة 78).
- التصديق على المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، وفي الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعاوى أجنبياً (المادة 139).
- عمليات الاقتراض والإقراض ـ داخل إيران وخارجها ـ التي تجريها الحكومة يجب أن تحظى موافقة المجلس (المادة 80).

- لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبعد موافقة المجلس.
- يحق للمجلس مراجعة شئون إيران كافة بما في ذلك السياسة الخارجية وفقا للمادة (76).

5- مجلس صيانة الدستور (الرقابة على القوانين):

وفقاً لصلاحيات هذا المجلس الواردة بالدستور تحت المادتين (94، 96)، يلعب مجلس صيانة الدستور دوراً مؤثراً هو الأخر في مراقبة السياسة الخارجية، وذلك من خلال تصديقه على القرارات التي يصدرها مجلس الشورى ومنها ما قد يتعلق بالسياسة الخارجية، للتأكد من مطابقتها للدستور والشرع.

6- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

يعد هذا المجمع جهة استشارية بالنسبة للمرشد واضع السياسات، لكنه رغم ذلك يحظى بمكانة حيوية بين اروقة صنع القرار في إيران. خاصة وأنه قد يفصل في الخلاف القائم بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، وقطعاً قد يكون هذا الخلاف حول مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية.

7- مجلس الأمن القومي والسياسة الخارجية:

بموجب المادة (176)، من دستور إيران فإن مجلس الأمن القومي الإيراني منوط للقيام بالوظائف التالية:

- وضع السياسات الدفاعية والأمنية في إطار منظومة السياسات الموضوعة من قبل المرشد.
- العمل على التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية فيما يتعلق بالشئون الأمنية والسياسات الداخلية والخارجية.
- الاستفادة الكاملة من الإمكانات الموجودة لدى إيران من أجل التصدي لأية تهديدات داخلية أو خارجية وكذا يدخل جزء هام من وظائف مجلس الأمن القومي في حيز العلاقات الخارجية.

8- وزارة الخارجية:

وفقا للدستور فإن السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على الاستقلال الكامل لإيران، ووحدة أراضيها، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة (المادة 152)، وكذا يمنع عقد آية معاهدة قد تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية والشئون الأخرى لإيران (المادة 153)، كما تستطيع حكومة إيران منح اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين يعتبرون وفقاً لقوانين إيران مجرمين وخونة (المادة 155)، وهكذا لم تتضمن نصوص الدستور ولا لوائح مجلس الشورى على قيام وزارة الخارجية بتحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، ولعل المواد سالفة الذكر توضح ذلك، غير أن وزارة الخارجية هي الجهة المعنية بصناعة القرار الخارجي، بينما وبالنظر إلى هيكل السلطة الفعلي في إيران وصلاحيات المسئولين يظهر أن تنفيذ السياسة الخارجية هناك يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة كلا حسب نطاق صلاحياته؛

فوزير التجارة يتدخل فيما يتعلق بالتبادل التجاري مع العالم الخارجي، بينما يتدخل وزير الدفاع حينما يتعلق الأمر بشئون التسليح، وكذا وزير الثقافة وغيره من الوزراء، كلا وفقا لوظائفه وصلاحياته.

ومع ذلك يمكن رصد مهام وزارة الخارجية الإيرانية في النقاط التالية:

- المتابعة والمراقبة الدائمة للأحداث الدولية والأوضاع الخارجية، وإعداد التقارير الخاصة بذلك.
- إجراء المباحثات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية.
- إقامة وتطوير العلاقات الدولية الخارجية .
- مراقبة وتقيم أداء السفارات الإيرانية في الخارج.

تأسيسا على ما سبق، يلاحظ أن بنية القرار الخاص بسياسة إيران الخارجية إنما هي محصلة تعامل معقد ومتشابك بين المسئولين في سلم هرم السلطة، ومن ثم فهناك تغييرات قد تطرأ على محتوى هذا السلم أو وقوع أية اختلافات بين القائمين على صناعة هذا القرار والمنفذين له فسرعان ما يؤثر على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، ولعل المتتبع لعملية سير السياسة الخارجية في إيران خلال الثلاث عقود الأخيرة سيلاحظ تراوحها بين الجد تارة والمد تارة أخرى، فإيران بعد الثورة، وتحديداً إبان فترة الحكومة المؤقتة بقيادة أبو الحسن بني صدر شهدت محاولات لإقامة علاقات خارجية تقوم على رؤى ليبرالية بحتة، ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الحسن بني صدر والخميني، وحينما دانت الأمور للأخير، بدأت السياسة الخارجية تسير وفقا لمنظومة عرفت بمنظومة "خط الإمام" أي السير وفقا لتوجهات الخميني (وتحديدا وفقا لنظرية ولاية الفقيه)، وهكذا رفعت السياسة الخارجية الإيرانية شعارات "اللاشرقية واللاغربية"، "والتولي والتبري" في نهجها.

والحقيقة أن سياسة إيران الخارجية في تلك المرحلة اتسمت بالتوتر خاصة حينما راحت تتمحور حول مبدأ تصدير الثورة، وتعزيز العلاقات الإيرانية مع الحركات الإسلامية المناهضة في الدول الإسلامية أكثر من توطيد علاقاتها بالحكومات نفسها، ولكن بعد وفاة الخميني، وانتهاء فترة الحرب العراقية الإيرانية ومع تولي مقاليد حكم إيران التيار المعتدل أصبحت المصالح القومية تحتل الصدارة على قائمة أولويات السياسة الخارجية، ومن ثم برزت المرحلة الثانية من عمر السياسة الخارجية الإيرانية بانتهاج حكومة الرئيس محمد خاتمي خلال الفترة 1997-2005 سياسة نبذ التوتر في السياسة الخارجية، وكذا إقرار العلاقات الإيرانية مع جميع دول العالم باستثناء إسرائيل.

أما مع تولي الجناح الأصولي المتشدد بزعامة محمود أحمدي نجاد مقاليد الحكم في عام 2005 فسرعان ما دخلت علاقات إيران مع العالم الخارجي مرحلة جديدة من التوتر مرة أخرى.

وتعد القضايا التي شهدتها إيران منذ قيام ثورتها عام 1989، وحتى التسعينيات، محور مهم في صنع السياسة الخارجية الإيرانية حيث اثرت هذه القضايا على سياسة ايران الخارجية ومن ابرزها

الحكومة الإيرانية المؤقتة، و مدى الفجوة التي كانت موجودة آنذاك بين الزعامة الدينية والقيادة السياسية والتناقضات التي ظهرت على السياسة الخارجية في ذلك الوقت من عمر الثورة.

فبعد أسبوع واحد من قيام الثورة والإطاحة بنظام محمد رضا شاه قام الخميني بتعيين مهدي بازركاني أمين عام حزب "نهضة حرية إيران" في منصب رئاسة الوزراء للحكومة المؤقتة وهو الذي باشر أعماله وحدد مهام حكومته على النحو التالي(نيفين ،2001،ص66):

- القيام بتنظيم وإدارة شئون البلاد.
- تنظيم استفتاء شعبي على تغيير النظام من ملكي إلى نظام جمهوري.
- تأسيس مجلس مؤسسين لتدوين الدستور.
- انتخاب مجلس لنواب الشعب الإيراني.

كما قام بازركان باختيار أعضاء حكومته من أطياف الوسط ذات التوجهات الليبرالية، ولذلك فسرعان ما اصطدمت هذه الحكومة الليبرالية بالزعامة الدينية بقيادة الخميني والقوى الثورية الأخرى، وكانت أبرز صداماتهم؛ الخلاف حول أيهما الأكثر أهمية وإلحاحا: جمهورية إيرانية أم جمهورية إسلامية.

وتعد "قضية السفارة الأمريكية"، قضية احتلال السفارة من أبرز قضايا العلاقات الخارجية في تاريخ الثورة إبان تلك الفترة حيث عرفت هذه القضية بالانقلاب الثاني نظراً لتداعياتها وآثارها السلبية على علاقات إيران الخارجية. فبعد قيام الثورة الإيرانية أعلنت الولايات المتحدة استعدادها استضافة الشاه المخلوع فقام الطلاب أعضاء الجمعيات الإسلامية (أتباع خط الإمام) باحتلال السفارة الأمريكية لدى طهران وأسر خمسة وستين من العاملين بالسفارة. تلك الأزمة التي دامت لأكثر من 444 يوماً الأمر الذي أفضى إلى تداعيات داخلية ومن جملتها إقدام الحكومة المؤقتة على تقديم استقالتها وأخرى خارجية وأهمها قطع العلاقات الأمريكية مع إيران(عبدا ،2003،ص8).

ثانياً: التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة الإيرانية السابعة 1997:

تعتبر الرئاسة السابعة التي فاز بها حجة الإسلام محمد خاتمي من أكثر الانتخابات تنافسية وأهمية في التاريخ الإيراني فلأول مرة يتغير المسار السياسي للحكومة والبلاد نتيجة لرأي الشعب سلمياً فقد كانت النتيجة السياسية والاجتماعية هي نتاج الاقتراع السلمي، وتبقى هذه الخصائص فريدة في التاريخ الإيراني حيث كانت الرسالة التي وجهتها هذه الانتخابات تنص على السلم والابتعاد عن العنف والتسامح السياسي.

لقد اختلف الوضع تماما في انتخابات 23 ايار/ مايو 1997 عما سبقه من انتخابات فقد تطورت التيارات السياسية الإيرانية وأصبحت أكثر قوة وكان دورها في الانتخابات ابرز واشد تأثيراً حيث

ظهر التنافس الانتخابي إلى حد كبير على أساس الهوية السياسية، والموقع الاجتماعي والقوة التنظيمية والإمكانيات المالية والانسجام النظري للتيارات فلكل تيار مرشحه الذي جاء بأطروحة سياسية محددة ولعل أهم ما يميز تيار خاتمي على سائر التيارات هو الوضوح في أطروحته فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية (مختارات إيرانية،2001،ص12).

قدمت التيارات أطروحتين متقابلتين وكانت أطروحة تيار خاتمي والاتجاهات الموالية له هي ضرورة تغيير الأوضاع وإصلاحها، بينما كانت أطروحة منافسيه الدفاع عن الوضع القائم واستمرار التقليد الموجود في المجالين السياسي والاجتماعي، وقد تمت الدعاية لهاتين الأطروحتين بشكل واسع جدا من قبل التيارات السياسية، حيث كان التنافس في انتخابات 23ايار/مايو 1997 ائتلافيا فاصطف تيارا اليسار والمعتدل في مقابل اتحاد تياري اليمين وحزب ا ، ولم تكن هذه الائتلافات رسمية أي حصيلة مفاوضات وبرامج محددة بين قادة التيارات، وإنما ظهرت بشكل طبيعي ودون تخطيط مسبق لتتعمق في مراحل لاحقة وحتى نهاية التسعينيات بشكل تيارين واضحي المعالم هما تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين(برزين،2000،ص99-101).

وهكذا فقد تبين انتخابات 1997 حجم التطورات التي حدثت في المجتمع منذ عام 1993 حتى عام 1997 اي الدورة الثانية من رئاسة هاشمي رافسنجاني والتي أدت إلى قوة التيارات وأثبتت انتخابات 23ايار/مايو ان وجود التيارات أهم ميزة سياسية في هذه المرحلة من تاريخ إيران.

ولا بد من الإشارة إلى أن تحرك التيارات على صعيد الفكر والسياسة كان من داخل النظام نفسه فالتيارات التي تشكل جسم النظام هي التي حملت لواء التغيير وليس القوى المعارضة مثل مجاهدي خلق والقوى الملكية واليسارية خارج البلاد فلم تستطيع التأثير في هذا التحول التاريخي بشيء يذكر.

القضية المهمة الأخرى التي ظهرت في الانتخابات هي التغيير في المكانة الاجتماعية للتيارات أي اختلاف العلاقة بيت التيارات وقاعدتها الاجتماعية قبل الانتخابات وبعدها فالصورة عن التركيبة الطبقية وعلاقتها بالتيارات اضطربت، خلال الانتخابات كما يلي(بريزن،2000،ص105-107):

- فقد تيار حزب ا قاعدته الاجتماعية عمليا ولم يستطع تعبئة الطبقات المحدودة الدخل التي كانت تشكل المحرك لفكره، فالأصوات القليلة التي حصل عليها مرشح التيار المتشدد 2% بعثت الحيرة ووجهت بذلك ضربة قاصمة إلى موقع تيار حزب ا ومكانته وأثبتت أن هذا التيار لم يعد له وزن يذكر في ساحة الرأي العام الإيراني.
- اجتاز تيار اليسار خلال فترة الانتخابات مرحلته البينية ووصل حد البلوغ الاجتماعي أي انه تجاوز المرحلة التي كان فيها مجرد تيار سياسي محدود بالمثقفين، وتحول إلى تيار سياسي اجتماعي يستطيع الاستناد إلى رأي شعبي واسع.

- جاءت الانتخابات بخسارة فادحة لتيار اليمين لكن في الوقت نفسه بينت ان اليمين وخلافا للتيار المتطرف لا يزال يحتفظ بقاعدة اجتماعية قوية.
- استطاع التيار المعتدل أن يحصل على زخم جديد ويبقى على قيد الحياة من خلال اقترابه من تيار اليسار فقد تحالف خاتمي مع القوى الشعبية اليسارية الإسلامية التي كانت مهمشة في عهد رافسنجاني وكذلك مع التكنوقراط والليبراليين والإسلاميين واستطاع في ضوء الظروف المستجدة كسب رأي الشعب ففي انتخابات المجلس السادس (البرلمان) التي جرت في شباط 2000 فازت لائحة مؤيدي خاتمي الإصلاحية(السرحاني،1989،ص172) .

ونتيجة لكل ما تقدم يمكن القول ان انتخابات 23ايار/مايو 1997 أثبتت وجود التيارات داخل النظام الحاكم فقد أصبح وجودها بعد ذلك رسميا وأكثر قبولا وقد حدث هذا التغيير نتيجة لشدة الاختلافات في الرأي بين التيارات مما أدى إلى وضوحها وشفافيتها في أعين الرأي العام وكذلك الموالين لها. وكان ذلك سببا في اصطفافها لاحقا على شكل تيارين (محافظ –إصلاحي).

ثالثاً: التيارات والتغيير الرئاسي في انتخابات الرئاسة التاسعة 2005:

اشتدت حدة المنافسة بين الإصلاحيين والمحافظين لاسيما في سنوات الولاية الثانية لخاتمي حيث استفاد المحافظون من نقطتين تتمثل الأولى في تحول الإصلاح إلى بؤرة للجدال بعد ان كان حتى الأمس القريب محور السلطة والقوة بالنسبة للإصلاحيين.وتتمثل الثانية في خط الخلاف والمواجهة إلى داخل النطاق الحزبي (نووي،2004،ص35).

لقد عجز الاصلاحيون عن تطوير حركة الإصلاحات والاستسلام لحالة الجمود، بسبب أوجه النقص التي شابت إستراتيجيتهم ويتمثل الوجه الأول في أنهم كانوا يحلون خلافاتهم بشكل ظاهري فقط عندما يكون الصراع محتدماً مع التيار المنافس (المحافظين)، ولكن بعد الوصول إلى وضع مستقر كانت تظهر رواسب هذه الخلافات مما أثر على برنامج التيار الحاكم ومساره بينما اتى الوجه الثاني في إغفال الإصلاحيين لعنصر الزمن عدم توافق الحركة الفعلية، والأداء السياسي للإصلاحيين مع سرعة مجريات الإحداث بعد عام 1997، مما جعلهم يواجهون مأزقا حقيقيا حيث يمكن أن تؤدي أي حركة من جانبهم إلى تضيق الخناق عليهم، الأمر الذي اضطرهم إلى إرجاع الأحداث إلى حد الصفر للاستفادة من عنصر الزمن في تنفيذ برنامجهم الإصلاحي.

ويتمثل الوجه الثالث من أوجه قصور إستراتيجية الاصلاحين هو أنهم اعتبروا أن تحالف القوى المشكلة للتيار الإصلاحي ذو طبيعة ثابتة بل اعتبروا أن التيار المنافس سيحاول أن يكون موجودا - في الساحة- من خلال نفس القوى التي ظهر من خلاها في السنوات الماضية (ارمين، 2000، ص23-28) .

إن عدم تطوير إستراتيجية الإصلاحيين أدى إلى إصابتها بالشلل وعجزها عن اتخاذ القرارات المهمة في حين تمكن التيار المنافس (المحافظين) من توسيع دائرة وجوده على الساحة السياسية وتحولات الجامعات إلى بؤرة إثارة المشاكل والأزمات الموجهة للتيار الثاني من بعد ان كانت الساحة مقتصرة على نشاط الإصلاحيين فقط، وأدى ذلك في النهاية إلى تكاتف قوى التيار المحافظ إلى حد جعل مؤيدي التيار الإصلاحي عاجزين عن التعامل بشكل منسق وموحد مع هذه القوى، وهو الأمر الذي مكن التيار المحافظ من الانتقال من إستراتيجية التعادل أي الانتقال من رد الفعل إلى الفعل. عبر ثلاث خطوات هامة هي(محبيان،2003،ص20) :

- التعرف على العناصر الفاعلة في التيار الإصلاحي ومحاولة تقييدها وإعاقة نشاطها.
- تحييد آثار هذه العناصر بشكل يجعلها عبئاً ونقطة ضعف وعائقا أمام تنفيذ البرنامج الإصلاحي.
- إجبار التيار الإصلاحي على استبعاد العناصر السابقة الذكر من برامجه وقد تجلى ذالك عندما رفض مجلس صيانة الدستور لائحة تعديل قانون الانتخابات التي قدمها الرئيس خاتمي لمجلس صياغة الدستور ومن هنا نجح المحافظون في تجنب الأخطاء التي كانوا قد وقعوا فيها في انتخابات 2000 وفازوا بأغلب المقاعد النيابية في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى الإسلامي وأخيراً احكم المحافظون في إيران قبضتهم على السلطة بالفوز الكاسح للمحافظ المتشدد رئيس بلدية طهران محمود احمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية على البرغماتي الرئيس السابق حجة الإسلام علي هاشمي رافسنجاني مما يضع الإصلاحيون والمعارضون في مواجهة مستقبل غامض (مختارات إيرانية، 2004، ص 23-27) .

رابعاً: الانتخابات الإيرانية الأخيرة 2009:

اشتدت المنافسة في الانتخابات الأخيرة في إيران عام 2009 وكان أقطاب المنافسة هم أحمدي نجاد والإصلاحي مير الموسوي، هذا الاحتدام بالمنافسة لم يتوقف عند الخطابات السياسية والمؤازرة من قبل أنصار القطبين وانما اخذ اشكالاً عديدة أبرزها العنف والتصادم قبل إعلان نتائج الانتخابات.

وفور إعلان وزير الداخلية الإيراني عن نتائج الانتخابات بحصول أحمدي نجاد على 24مليون و527 الف و516 صوت اي بنسبه 62% من أصوات الناخبين الإيرانيين وحصول الإصلاحي مير الموسوي على ما 13مليون و216الف و411 صوت بنسبه 33%(world،2009)، شهدت إيران ظاهرة من الفوضى في الشارع حيث انطلق أنصار السيد موسوي إلى الشارع مستنكرين هذه النتائج المزورة وعبروا عن سخطهم وغضبهم لمثل هذا التزوير وعمت المظاهرات والاحتجاجات كبرى المدن الإيرانية في 13 يونيو2009 واستمرت للعام 2010 وحملت هذه الثورات عنوان"الموجه الخضراء أو البحر الأخضر" وذلك نسبة للون المعتمد للمرشح الاصلاحي مير الموسوي

(BBC،2010). هذه الاحتجاجات قوبلت بالقمع من رجال الامن الإيرانيين وحتى بالاعتقالات غير القانونية وايضاً قامت الحكومة الإيرانية بحجب العديد من مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت التي يقوم الناشطون الإيرانيون من خلالها بتغذية وإدارة هذه الاحتجاجات.

ومع وصل السيد أحمدي نجاد لسدة الحكم في إيران للمرة الثانية عام 2009 تكون إيران هكذا وحسب راي الساسة والمحللون السياسيون أنهت صفتها بأنها جمهورية إسلامية وبدأت حقبة الإمارة الإسلامية أو نظام الإمام(News junkie blog،2009).

خامساً: العوامل التي تؤثر بالسياسة الخارجية الإيرانية:

- عوامل داخلية : وهي العوامل التي ترتبط بالبيئة الداخلية الإيرانية وتقسم إلى(بيزن،2000، ص123):
  1- المطبوعات الداخلية.
  2- منبر صلاة الجمعة الخطب الدينية.
  3- بيوت كبار الفقهاء .
  4- رابطة الفقهاء المناضلين
- عوامل خارجية : وهي العوامل التي ترتبط بالبيئة الخارجية وتقسم إلى(بيزن،2000،ص 125):
  1- المنظمات الدولية.
  2- المطبوعات الأجنبية.
  3- الإذاعات الأجنبية.
  4- الجماعات والتكتلات المناهضة لإيران وحكومتها.

يلاحظ أن تركيبة النظام السياسي في إيران ومن خلال التعرف على مصادر اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية تؤثر تجاه صنع إيران لسياستها تجاه القضية الفلسطينية، حيث تختلف هذه السياسة باختلاف الطبقة الحاكمة (صقور أم حمائم) ولكن تبقى القضية الفلسطينية رغم ذلك حاضرة في الأجندة الإيرانية لكن تتحدد أهميتها ومدى التعمق بها حسب توجهات الطبقة الحاكمة من المرشد الأعلى الذي وضعه الدستور على رأس الهرم السياسي في النظام السياسي الإيراني ومروراً بالسلطة التنفيذية وأذرعها المختلفة والسلطة التشريعية ومجالسها المتعددة وما يحيط بهذه الدوائر والمؤسسات من بيئة خارجية وداخلية تلعب دوراً مهماً في التأثير على طبيعة وشكل القرار، ويبقى الهدف الأعلى في فكر هذه الدوائر هو استعمال القضية الفلسطينية من أجل تحقيق مصالح إيران وأهدافها الخارجية.

والمتتبع للتغيرات في الساحة السياسية الإيراني من انتخابات عام 1997 وهي ولاية الرئيس خاتمي الأولى، ومروراً بانتخابات 2005 ولاية الرئيس خاتمي الثانية وانتهاء بانتخابات 2009 واستلام السيد أحمدي نجاد للحكم، يجد أن موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية لم يأخذ منحناً جديد يختلف بشكل كبير عن سياسة رفسنجاني، حيث بقيت سياسة إيران تدعو لعدم الاعتراف بإسرائيل وتدعو إلى محوها، وبقيت إيران تعارض اتفاقية السلام وترى أن حل القضية الفلسطينية هو من اختصاص الأمم المتحدة، وتقبل إيران أي حل نهائي يقبله الفلسطينيون ويتماشى مع توجهات الثورة الإيرانية.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

أولاً: محددات الجوار الإقليمي الجغرافي

إيران الدولة الإسلامية الأكثر تأثيرا وحضورا في سياسات المشرق العربي لمجاورتها لأكثر من دولة عربية ولموقعها على بوابة النفط العالمي ولحدودها مع أكثر من دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابق ولإمكانياتها الواسعة الاقتصادية والعسكرية ولثقلها السكاني الذي يتجاوز السبعين مليون.

ولا يبدو الجوار بالنسبة إلى إيران مناطق مستقرة وربما يشكل في معظمه ضغوطا إضافية عليها ففي الغرب يمثل العراق حالة فريدة لاحتمالات عدم الاستقرار نتيجة تداعيات حربي الخليج والاحتلال العسكري الأمريكي البريطاني للعراق وعلى حدودها المشتركة مع شمال العراق وتركيا هناك حالة من عدم الاستقرار الدائم بسبب غياب السلطة المركزية في مناطق الأكراد في العراق والمواجهات المستمرة بينهم وبين السلطات التركية وكما في كل من تركيا والعراق هناك جماعات كردية سياسية مسلحة تناوئ السلطة في إيران وهناك دائما إمكانية لاستخدامها كورقة ضغط (صدري، 2002، ص38).

وفي الشرق تقع أفغانستان التي مزقتها الحروب الأهلية ويعتقد أن في إيران نحو مليون لاجئ أفغاني يمثلون ضغطا في كل اتجاه ويضيفون عبئاً إضافيا على الحكومة ، أما باكستان فهي تعيش مشكلاتها الداخلية الخاصة ومشكلاتها الإقليمية وأوضاعا اقتصادية صعبة، أما تركيا فتعتبر دولة مستقرة نسبيا وعلى الرغم من شراكة تركيا مع إيران في منظومة تعاون اقتصادي يضم باكستان وأفغانستان وست دول من بقايا الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن تنافساً تقليدياً تاريخياً بينهما وهذا التنافس يطفو أحيانا على السطح باتهامات متبادلة بالتدخل في شؤون الداخلية لهذا البلد او ذاك من دول الجوار الجغرافي. ويكفي ان مناطق واسعة من بقايا الاتحاد السوفيتي التي قدمت مكافأة له بعد الحرب العالمية الثانية كانت على حساب إيران وتركيا الأمر الذي يحمل بذور نزاع عليها في المستقبل ،ولتركيا أيضا ميول واضحة تجاه أوروبا ومن غير المستبعد ضمن ظروف متغيرة ان تأخذ تلك الميول أوضاعا عملية ضمن سياسة الاحتواء لإيران.

كما تشعر إيران بالقلق إزاء انتشار القومية التركية الأذربيجانية في شمالها الغربي وهي من المشاكل الخطيرة التي من المحتمل ان تواجهها اذ ينتمي حوالي 10-12 مليون من المواطنين الإيرانيين إلى العرق الأذربيجاني وهو ما يعادل ضعف العدد المقيم في جمهورية أذربيجان (اتورغوت،2011).

ثانياً: الأيديولوجية والمصالح السياسية:

مثلت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث. وهي الحدث الذي كان له أكبر الأثر على سياستها الخارجية بسبب التغيير الذي حدث في داخل إيران وفى رؤيتها للعالم الخارجي، ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية. ومنذ تلك اللحظة وقع صانع القرار الإيراني في الحيرة والتخبط بين ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيدولوجية التي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية والفرص السانحة أمام النظام الإيراني (زاده،2004،ص63-64).

لعبت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي خاصة في العقد الأول من عمرها. وتعبر مقولة الخميني أصدق تعبير عن ذلك حين أعلن "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية". لقد قدمت الثورة لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الخارج (وكذلك الداخل) فتميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس الناجح والمؤثر من القرآن الكريم الذي أعطاها الفعالية المطلوبة للتأثير على المتلقي لهذا الخطاب. وتتلخص المعيار الأساسي للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح "الاستكبار".

وفي مرحلة ما بعد الخميني وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، عملت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رافسنجاني على المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية في محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه إيران لإعادة بناء ما دمرته الحرب. فكان شعار رافسنجاني الرئيسي البناء، كما أصبح الانفتاح على الخارج غاية هامة لجذب استثمارات أجنبية ووقف تدهور الوضع الاقتصادي والمحافظة على بقاء النظام نفسه.

استمرت الأهمية الاقتصادية في ظل خاتمي فتم التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير التجارة ولكن تحت مفهوم أشمل للتنمية يحوي ليس فقط الأبعاد السياسية بل الثقافية أيضا والتي استخدمتها إدارة خاتمي بكفاءة من أجل الحفاظ على جسور الحوار مع الدول التي يتعثر تطوير العلاقة معها بالشكل الذي تطمح إليه إيران(بير زادة،2003،ص8).

بمعنى آخر حدث تحول في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم إلى محاولة معرفة الظروف الدولية، بحيث لم تعد السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على رفض أو تأييد شيء، وإنما بناء على موقف مدروس وتحليل خاص للمجتمع الدولي .

فالاتجاه الذي قادة خاتمي يختلف عما كان سائدا في عهد رفسنجانى ويسعى إلى تقديم رؤية إيرانية للنظام الدولي ودور إيران فيه. وبهذا يمكن القول إن سياسة إيران الخارجية انتقلت من مجرد كونها سلسلة من ردود الأفعال إلى مرحلة الصياغة الحقيقية التي لها خططتها المستقبلية. وفي هذا السياق طرحت إيران مفهوم حوار الحضارات الذي نجح في إعادة السياسة الخارجية إلى مسارها الثقافي الصحيح بخلاف ما كان سائدا في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي فقط. أصبح توجه صانع القرار الإيراني نحو العالم الخارجي يقوم على إستراتيجية ثقافية تنطلق من محاولة الترويج للثقافة والحضارة الإيرانية من أجل مزيد من النجاح في سياسة الانفتاح على العالم ، ولاقت هذه الدعوة للحوار بين الحضارات ترحيب كثير من الدول، خاصة الأوروبية، ولقد استغل خاتمي ما قدمته الانتخابات الإيرانية خاصة البرلمانية الأخيرة من صورة طيبة للتطور الديمقراطي في إيران وأرسل إشاراته الإيجابية للعالم الخارجي.

ومن ثم فرض خطاب خاتمي الإصلاحي تساؤلا رئيسيا حول حقيقة تغير السياسة الخارجية الإيرانية والرؤية الإيرانية لكثير من القضايا الدولية المطروحة مثل حقوق الإنسان وطبيعة التعامل مع المنظمات الدولية والعلاقات المشتركة مع أوروبا والنظرة تجاه العالم العربي وتعريف الأمن القومي، وما إذا كان تغيير جوهري أم مجرد نوع من المواكبة لنبرة حكومة خاتمي الإصلاحية كما تبدو للعالم الخارجي، ولعل الأهم رصد التحولات الحقيقية في السياسات نفسها التي عبرت عن هذا الخطاب الإصلاحي. ومن هنا يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من قوة التيار المحافظ وعلى رأسه مرشد الثورة إلا أن خاتمي بات يشكل ظاهرة إصلاحية تتجاوز شخصه حيث حظي بتقدير المحافظين أنفسهم وعلى أقل تقدير يعتبرونه وجها مقبولا للتيار الإصلاحي، كما أصبح الإصلاح حركة مؤسسية قانونية دستورية من الصعب تجاوزها مهما بلغت قوة مناوئيها (بير زادة، 2003، ص24).

ولم تكن السياسة الخارجية أفضلا حال مع تسلم المحافظين زمام السلطة في إيران، فقد زادت الأمور تعقيداً مع الولايات المتحدة ووصلت الاحتكاكات بين الطرفين لأسوء وضع منذ 30 عام وبدأت الخطابات المعاكسة للمواقف بين الطرفين وعلى صعيد العلاقات الإيرانية الأوروبية هي ايضاً لم تتحسن بل زاد ملف ايران النووي تعقيداً بالبحث بين الأطراف الأوروبية. ومع علاقاتها مع إسرائيل دعا أحمدي نجاد لمحو إسرائيل من التاريخ، كما ساءت علاقة إيران بمحيطها العربي مع محاولتها زرع الفتنة والفوضى في بعض الدول العربية وأبرزها الخليجية،ولكن فيما يتعلق بعلاقاتها مع سوريا وحزب ا فقد تحسنت وازدادت عمقاً (جريدة الوسط،2005).

ثالثاً: العلاقات العربية – الإيرانية:

لمكانة إيران الهامة في الشرق الأوسط ولإعتبارها أكبر البلدان الإسلامية في المشرق الإسلامي، ولما للدول العربية من مكانة باعتبارها ثقل العالم الإسلامي، فرضت هذه المعطيات نفسها على إيران والعرب من أجل انشاء علاقة عربية إيرانية يتحدد من خلالها طبيعة التعامل بين الأطراف مع بعضهم البعض وحفاظ كل طرف على مكانته وأمنه الإقليمي. وهذه العلاقات مرت بالعديد من المراحل قبل وبعد الثورة الإسلامية، حيث تحددت وبنية هذه المراحل على طبيعة النظام الحاكم والبيئة الداخلية والخارجية وحجم المصالح لكل طرف من الأطراف.

انطلقت إيران في بناء علاقاتها مع العرب من مفهومي الاستقلالية والحكم الإسلامي، وتعتبر هاتان الأيديولوجيتان اللتان أثرا بشكل أو بآخر على تطور العلاقات العربية الإيرانية، فحينما زاد التمسك بهما زادت درجة التوتر في هذه العلاقات، وهو ما ساد في الثمانينيات خاصة في ظل الحرب العراقية الإيرانية وموقف العرب المساند للعراق أمام ما عرف بالتهديد الإيراني للمنطقة ولمنع نشر مشروعها بتصدير ثورتها.(الدورب،1996،ص52).

وارتبطت هذه الفترة بمبدأ "تصدير الثورة" الذي عانت منه دول الخليج لوجود أقليات شيعية كبيرة فيها خاصة البحرين ثم السعودية والكويت. واختلف الساسة الإيرانيون حول طرق تصدير الثورة الملائمة والفعالة، فهناك من رأى تقديم النموذج أو المثل كأداة رئيسية للتصدير وبالتالي نادى هذا الاتجاه بالوسائل السلمية، ورأي آخر فضل أسلوب التصدير العسكري ولكنه مثل الاتجاه الأضعف وسرعان ما اختفى منذ عام 1986(النعيمي،1994،ص132-133).

وكانت قيادة رافسنجانى لإيران توجهاً نحو الاعتدال السياسي وبمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية حيث أحدث تحولا تدريجيا في مجالات مثل تصدير الثورة وقاد انسحابا منظما للأنشطة العنيفة خارج البلاد.

ولان إيران تعتبر الحكم الإسلامي ومفهوم الاستقلالية هما حجر أساس الرؤية الأيديولوجية الثورية الإيرانية، فقد حكم المحور الأول علاقة إيران بدول الخليج مما قاد إلى علاقات متوترة معها. أما بالنسبة لاستقلاليتها وللعداء للدور الأميركي والإسرائيلي فقد كان عامل تقارب على مستوى عربي آخر وهو سوريا والسودان وجماعات إسلامية عربية تم في إطاره التغاضي عن المحور الأيديولوجي الآخر خاصة مع سوريا (محمد، 2000،ص442).

ومن ناحية أخرى ظل تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على المنطقة العربية تأثيراً فكرياً وأيديولوجياً ومعنوياً إلى أن بدأ الانحسار داخل محيط الأفكار ارتبط بالقيود التي فرضها النظام الدولي على إيران. ومع مرور الوقت والاتجاه نحو مزيد من البراجماتية بدأ يخف الصراع بين متطلبات المصلحة القومية والمصلحة الأيديولوجية. لم يتحقق الفتور في العلاقات الإيرانية العربية والعداء في بعض الحالات إلا فى البدايات الأولى للثورة. ثم بدأ التغيير بالتدريج مع تغير لهجة خطاب النظام الإيراني وخفوت حدته وتحوله لمزيد من البراجماتية على المستوى الخارجي ولم يعد هذان المحوران يتحكمان في مسار العلاقات مع العرب(الزين،1979،ص5).

فتح قبول إيران وقف الحرب بينها وبين العراق بناء على قرار رقم 598 مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب، فغابت الحرب كمحور في رسم الأهداف الخارجية الإيرانية. وبدأت إيران بالعمل على تحسين صورتها الخارجية مع اهتمام واضح بالتسليح وعمليات إعادة البناء. وبدأ صوت البراجماتيين يعلو وتتحسن العلاقات مع العالم العربي (وكالة الأنباء الكويتية، 2001).

وشكلت علاقة إيران بالحركات الإسلامية عائقا أمام وجود علاقات عربية إيرانية سلسة وبالرغم من أن إيران لم تلعب دورا تكوينيا أو تثويريا للحركات الإسلامية في الوطن العربي، لكنها لعبت دورا تحفيزيا ومعنويا، بذلك يتمثل تأييد إيران للحركات الإسلامية في المنطقة العربية بالدعم المادي والمعنوي أو تقديم النموذج الرائد وهو النموذج الذي اهتز بسبب ظروف إيران الداخلية (شناء، 1986، ص24).

وعلى الصعيد العربي تعتبر العلاقة الإيرانية المصرية مؤشراً من مؤشرات هذا التذبذب، ففي عهد الرئيس خاتمي كان هناك ترحيب بعودة العلاقات بينهما، إلا أن المرشد خامنئي لم يصرح عن راية في هذا المجال والتزم الصمت حياله، مما حدا بإيران إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر " مشكلة إيرانية إيرانية(إدريس،2000،ص68)، بينما يخرج رأي ثالث يعتبر أن تنمية العلاقات بين إيران وكل من السعودية ومصر تأتي في المقام الأول (مختارات إيرانية، 2003 ،ع30).

وقبيل شن الولايات المتحدة حربها على العراق في 2003/3/20، اقترح وزير الخارجية الإيراني السابق كمال خرازي تنظيم استفتاء في العراق بإشراف الأمم المتحدة لتحديد مستقبل الحكم ,الأمر الذي جعل زميله في الحكومة وزير الدفاع علي شمخاني -الذي ينتمي إلى تيار آخر- يسخر من هذا الاقتراح.

وفي عام 2001 جرت عدة محاولات من عناصر من حزب ا اللبناني التابع لإيران وجهات إيرانية لإدخال أسلحة إيرانية الصنع إلى الأراضي الفلسطينية عبر الأردن، ومحاولة فتح جبهة أردنية، ولدى اعتراض العاهل الأردني الملك عبدا وإبلاغه الرئيس خاتمي بذلك، اجاب خاتمي بعدم علمه بذلك و أن جهات لا تتبع له، هي التي ربما قامت بذلك، واتهم التيارات المتشددة بمحاولة تخريب جهوده لتغيير السياسة الخارجية لإيران(الشرق الأوسط،5-2-2003)

- **ملف إيران النووي وموقف الجامعة العربية منه**

يتمثل الموقف العربي تجاه ملف إيران النووي بالتحذيرات التي وجهها الأمين العام السابق للجامعة الدول العربية عمرو موسى عام 2007 "إن الموقف العربي منذ فتح الملف النووي الإيراني على الساحة، يتمسك بضرورة استمرار العمل السياسي والحوار وإجراء مفاوضات والبعد عن كل ما من شأنه تدهور الأمور في المنطقة سواء عن طريق عمل عسكري أو إجراءات قانونية".
(www.albainah.net)

وتعقيباً على المطالب الخاصة بتصعيد العقوبات ضد إيران، قال عمرو موسى" إن باب الحوار يجب أن يظل مفتوحاً وفعالاً للتعامل مع هذا الأمر.(/www.albainah.net)

رابعاً: العلاقة مع الغرب كمحدد للسياسة الخارجية

ارتبطت إيران قبل الثورة بعلاقة وطيدة مع الغرب وعملت إيران على دور الشرطي للغرب في المنطقة، إلا أن هذه العلاقة وهذه المعادلة للدور الإيراني اختلف بصورة كبيرة جداً بعد الثورة الإيرانية عام 1979، مما دفع الدول الغربية بالمقابل إلى تغيير سياستها وأهدافها تجاه إيران، ونتج عن ذلك قيام الدول الغربية بفرض حصار إقتصادي على إيران ودعم العراق بحربه ضد إيران.

وتحتل العلاقات الإيرانية مع الغرب أحد المحاور الأساسية والمهمة التي تبني عليها إيران توجهاتها وملفاتها الخارجية المتعددة سواء أكانت بعلاقاتها مع محيطها الإقليمي أو العربي أو إسرائيل أو الغربي،وكيف تؤثر هذه العلاقات على رؤية إيران للقضية الفلسطينية، وكيف تقوم هذه العلاقة بتحديد إدارة إيران لملفاتها المختلفة (الغاز والنفط).

وبسبب توتر العلاقات الإيرانية مع الدول الغربية فرضت هذه الحالة على إيران حالة من العزلة الدولية التي تسعى إيران بكل إمكانياتها وجهدها بان تقوم بإدارة ملف سياستها الخارجية بالطرق التي تخرجها من هذه العزلة وتجعلها فاعلاً مهماً بمحيطها الإقليمي والعربي والدولي ،وتقوم إيران باستخدام مواردها الإقتصادية ومخزونها من النفط والغاز من أجل تحقيق هدفها الرامي لاخراجها

من العزلة الدولية وخلق دور لإيراني فاعل ومهم في أمن واقتصاد الخليج وآسيا الوسطى (المطهري، 1998،ص39).

وتعاني إيران من حساسية شديدة تجاه الغرب وذلك من خلال تجربتها التاريخية التي عاشتها إيران في تاريخها الحديث من عام 1941 إلى عام 1979 حيث ساد استغلال القوى الغربية لإيران ومواردها وانتهاك ثقافتها ومن ثم تخشى إيران من علاقاتها مع الغرب المساس بالاستقلال الوطني. وبالرغم من المخاوف الإيرانية فهناك إعجاب بتقدم الحضارة الغربية ومن هنا تصبح العلاقة مع الغرب هي "الكشاف المرشد" للسياسة الخارجية الإيرانية (سيجادبور،2002،ص46). لم ينظر صانع القرار الإيراني إلى الغرب باعتباره كيانا موحداً، بل قام بالتمييز بين القوى الغربية والولايات المتحدة من جانب واليابان وأوروبا من الجانب الآخر للتحرك بجدية في مساحة أكبر.

تبرز العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة كأهم ملف في علاقة إيران بالغرب، فقد مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأميركي والحضور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولهذا الخلاف جذور تاريخية وجغرافية وأيديولوجية، وكلما زاد الطابع الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة وأهدافها الإقليمية (السويدي، 1996، ص161). وارتفعت درجة العداء بين الولايات المتحدة وإيران خاصة بعد الثورة مباشرة وطيلة ولاية الخميني، فالخلاف في جوهره أساسي وجذري ويمس المصالح ويقف الدعم المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل عقبة رئيسية أمام تخطيه، خاصة وأن التحالف مع إسرائيل الدعامة الأساسية للإستراتيجية الأميركية في المنطقة والأداة الأولى لتحقيق مصالحها. إلا أن هذا العداء وإن استمر صعوداً وهبوطاً كان مرتبط بطبيعة التيار الحاكم في إيران محافظين أم اصلاحيين (الحسيني، 1993، ص117).

وركزت إيران في توجهها نحو العالم الغربي وبشكل أخص الأميركي على مفهوم ثقافي جديد وهو حوار الحضارات، في محاولة لنفي صورة الإرهاب والتطرف عنها والتي روجت لها وسائل الإعلام الأميركية واللوبي الإسرائيلي بالأساس.

وإن مسائل الخلاف بين الدولتين من وجهة النظر الإيرانية تتركز في عدة نقاط أهمها: الأرصدة الإيرانية المجمدة منذ قيام الثورة والتي تقدر بنحو 12 مليار دولار، الحظر التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل المفروض على إيران والذي يعوق تنمية بنائها الاقتصادي والعسكري بعد الحرب. ففي ظل تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج على كل من إيران والعراق لتطويقهما قامت أميركا بفرض حظر اقتصادي شامل في مايو/ أيار 1995 وألحق بقانون داماتو 1996، كذلك تعتبر

إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل بشؤونها الداخلية لتأييدها لمظاهرات الطلبة في يوليو/ تموز 1999 وإصدار التقارير التي تدين إيران بإنتهاك حقوق الإنسان وتضييق الحريات الدينية. كما يأتى الخلاف حول الموقف من كثير من القضايا الإقليمية التي تهم الدولتين ومن أهمها الموقف من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (هويدا، 1990، ص326). واضطرت إيران إلى إحداث مراجعات في علاقاتها وسياساتها الخارجية لموازنة الموقف الأميركي بهدف إيجاد بدائل للعلاقة مع الولايات المتحدة مثل تطوير العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوروبا.

وعلى الجانب الآخر يرى بعض المحللين أن مسألة العلاقة بين البلدين ليست مشكلة إيرانية بقدر ما هي مشكلة أميركية، فما زالت مراكز السلطة الأميركية الداخلية مثل الكونغرس الموالي لإسرائيل واللوبي الإسرائيلي تقف عقبة أمام تحسين العلاقات مع إيران. فبالنظر إلى الخسائر التي تتكبدها إيران خاصة على المستويات الإقليمية سواء في الخليج أو آسيا الوسطى من جراء الحصار الأميركي، يمكن للنظام الإيراني أن يكون أكثر مرونة وأقل ممانعة في عودة العلاقات خاصة وأن إيران في مجال علاقاتها مع بريطانيا أثبتت أنها قادرة على إزالة العقبات من أمامها كلما استلزمت المصلحة ذلك.

والعقبات في البيئة السياسية الداخلية لكل من الدولتين عقبات عديدة تجعل من تحسين العلاقات أمراً ليس بالسهولة المرجوة. إذا كان هذا هو الحال في ظل نجاح الإصلاحيين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة حيث لم تتعدى محاولات التقارب مع الولايات المتحدة مستوى التصريحات الرسمية والتي هي في كثير من الأحيان تكون تصريحات مترددة بل ومتضاربة ومتعنتة أحيانا أخرى إذا أدخلنا تصريحات المرشد والتيار المحافظ، فان الاجور زادت بعد فوز المحافظون في الانتخابات الأخيرة (ذيبان، 1979، ص76).

رسم يوضح محددات السياسة الخارجية الإيرانية

المدخلات	الاجراءات	المخرجات
الخصائص القومية	المرشد (الولي الفقيه)	استراتيجية التبني
القائد السياسي		استراتيجية التحفيز الذاتي
النظام السياسي		اسراتيجية المساومات
المسافة الدولية	رئيس الدولة وزير الخارجية	استراتيجية التصاب
النسق الدولي		
الموقف الدولي		
التفاعلات الدولية		

وقد أثرت المحددات السابقة للسياسة الخارجية على الإستراتيجيات التي تتبناها هذه السياسة وذلك على النحو التالي:

1- استراتيجة التبني: يقصد بهذه الإستراتيجية الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية وقد ظهرت هذه الإستراتيجية بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة دخول العراق إلى دولة الكويت حيث التزمت إيران بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بتوقيع العقوبات على بغداد.
2- إستراتيجية التحفيز الذاتي: وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تأكيد دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية الأسيوية والخليجية والعربية .

ويدخل في إطار هذه الإستراتيجية احتجاج إيران المتكرر على أية ترتيبات أمنية في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى عزل واستبعاد إيران خاصة وإنها حصلت على تعهدات دولية متعددة لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية على أنها سوف تشارك في الترتيبات الأمنية الإقليمية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية. وأيضاً يدخل في إطار هذه الإستراتيجية مشاركة إيران في اجتماعات دول الجوار الإقليمي للعراق بعد الحرب الأمريكية على العراق بهدف المساهمة في وضع الترتيبات الأمنية الجديدة للمنطقة.

3- إستراتيجية المساومات: تدخل هذه الإستراتيجية في صلب سلوك السياسية الخارجية الإيرانية حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أعلى درجة من الربحية وقد تبلورت هذه السياسة خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت عندما استطاعت إيران إجبار العراق على التنازل عن جميع شروطه في النزاع القائم بين البلدين والرجوع إلى اتفاقية الجزائر التي كان العراق قد ألغاها قبيل حربه مع إيران.

4- إستراتيجية التصلب: تهدف هذه الإستراتيجية إلى إظهار استقلالية إيران عن التبعية للغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية ورفضها لجميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الخليج كما تركز هذه السياسة على المبادئ الرئيسية للثورة وعدم التخلي عنها. وهذه الإستراتيجية لا تقتصر فقط على النواحي القانونية والدستورية وانما تمتد إلى ما يسمى النفسية الجغرافية السياسية عند الإيرانيين. ذات الجذور التاريخية والثقافية وعادة ما تصدر هذه الإستراتيجية على شكل تصريحات حادة من قبل العلماء في موضوع ينطوي على عناصر الهيمنة الخارجية او عند حدوث قضية دولية، تبدي إيران تأييدها للعالم الإسلامي مثل الاعتداء الإسرائيلي على جنوب لبنان كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى الحشد الداخلي والخارجي.

تكشف هذه الأنماط الإستراتيجية الأربعة عن مدى تعقد صنع السياسة الخارجية الإيرانية وبالتالي ليس كل ما يصدر عن إيران في سياستها الخارجية له مدلول مباشر ومحدد على دولة ما، أكثر من مدلولاته غير المباشرة في الكثير من الأحيان .

المبحث الرابع: الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية

تتخذ السياسة الخارجية الإيرانية مجموعة من السمات التي تعود أساساً إلى طبيعة النظام السياسي الإيراني، ويمكن إجمال هذه الملامح كما يلي:

أولاً :تخبط وتذبذب المواقف والسياسات:

إن صنع القرارات والمواقف السياسية في إيران تحيطه إشكاليات وذلك لوجود عدة مؤسسات في إيران تتخذ القرار، وهذا ما قام بالتعبير عنه الأستاذ فرهانج رجائي من خلال وصفة لنظرية ولاية الفقيه المعتمدة في إيران أنشأت دولة برأسين في إشارة إلى المرشد ورئيس الجمهورية .(مجلة شئون المتوسط،2001) .

وبالإضافة لتمتع المرشد بصلاحيات واسعة كبيرة، يمتلك المرشد خامنئي مؤسسة خاصة به موازية لمؤسسة الدولة تطيعه طاعة مطلقة وتتخذ توجهات وسياسات المرشد، ولم يمنع نفسه من استخدامها منذ وصول خاتمي لموقع الرئاسة حتى وفي ظل وجود أحمد نجاد في منصب الرئاسة، ومن هذه المؤسسات رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية التي يرأسها مستشار المرشد خامنئي لشؤون العالم الإسلامي .

وظهر جلياً تدخل مؤسسات المرشد في الحياة السياسية وفي قرارات الحكومة اثناء حكومة خاتمي الأول، حيث تدخلت هذه المؤسسات في صلاحيات وزيران في الحكومة وفرضت هيبتها على وزاراتهما،وهم وزير الداخلية عبد ا نوري، الذي لم يسمح له بممارسة سلطته على قوات الشرطة إلا بعد فترة من الزمن وسرعان ما أقيل من منصبه وسحبت الثقة منها، والآخر وزير الثقافة مهاجراني الذي وجد أنه ووزارته بموازاة منظمة الثقافة والإرشاد التي تتبع المرشد الذي يشرف أيضاً على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون (مجلة شئون المتوسط،2001).

ثانياً :الإرث الفارسي وامتداد سياسات الشاه:

الإرث الفارسي إرث متجذر في إيران أثر على الحياة في إيران وأثر على رؤية إيران الإقليمية حيث ومن منطلقها الفارسي تسمي إيران الخليج الذي تطل عليه ب" الفارسي " رغم أن أغلبية الدول المطلة عليه عربية وإسلامية وقد سكنته القبائل العربية منذ زمن .

ويظهر بشكل واضح أيضاً تأثير الإرث الفارسي على إيران ويتجلى باللغة الفارسية والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الإرث الفارسي.

هذا التوجه وتبني الفكر الفارسي وتعزيزه لم يكن حديث الولادة، فقد ظهر في الدولة الصفوية الشيعية (906ه) التي قامت على دمج المذهب الشيعي بالقومية الفارسية ، وفضلت العجم على العرب وإشاعة اليأس في الإسلام وتولدت مجموعات تدعوا إلى إحياء التراث الوطني الإيراني والاعتزاز به، وفصل الإيرانيين عن تيار النهضة الإسلامية المندفع وتمجيد الأكاسرة (شريعتي، 2002، ص ص،119-122)

وحافظت إيران في عهد الثورة على هذا الإرث ، فالعنصر الفارسي في إيران اليوم هو العنصر الحاكم والمسيطر على مقاليد الأمور رغم وجود عرقيات أخرى كثيرة ففي بداية الثورة ازدادت الخلافات العرقية بين الإيرانيين (الفرس) والأقليات الأكراد والتركمان والعرب والبلوش الذين لم يشاركوا في مكاسب الثورة (السبكي، ص241).

ويظهر بوضوح تمسك إيران بإرثها الفارسي وتشددها وتعصبها للعنصر الفارسي في سعي إيران حصر المرجعية الشيعية فيها، وعدم نقل المرجعية إلى مناطق أخرى كالنجف في العراق أو "جبل عامل" في لبنان، بالرغم أن "جبل عامل" كان له الدور الأكبر في إرساء المذهب الشيعي في إيران أثناء حكم الصفويين، كما تصر إيران على أن تكون قبلة الشيعة مدينة قم الإيرانية، وان لا يكون للعرب هذه الوضعية، وإن مدينة غير إيرانية لن يكون بوسعها أن تكون "حوزة" الشيعة وقبلتهم .

ويقوم الدستور الإيراني بالإعتراف رسمياً بالديانات التي كانت موجودة في بلاد فارس قديماً كالزردشتية ويعترف بحقوق أفرادها، ويعطيهم مقاعد في مجلس الشورى، وتحظى أعيادهم بأهمية في إيران وبالتحديد عيد النيروز الفارسي، كما أن الشهور الفارسية تحل محل الأشهر الهجرية الإسلامية التي أجمع المسلمون على استخدامها والتي ترتبط بالشعائر والمناسبات الإسلامية ارتباطاً وثيقاً، في الوقت الذي يقيد به اهل السنة وتقيد ممارسة شعائرهم الدينية والتوسع بمذهبهم ولا يقوم الدستور الإيراني بمنح الاعتراف الرسمي الحقيقي لاهل السنة ومذهبهم.

وإذا كان الفرس قد أقاموا في السابق دولة قوية، واحتلوا أجزاء من بلدان عربية، وحاربوا الإسلام، فإن هناك في العصر الحديث في إيران من اقتفى هذا الأثر، وحلم بإنشاء دولة قوية، ولو على حساب الآخرين(السبكي،1999،ص245) .

كان شاه إيران المخلوع محمد رضا يعتبر إيران "القوة الرابعة" في العالم وكان دائم التهديد للكيانات الصغيرة ، وكان جل إهتمامه ان تقوم إيران بإمتلاك الأسلحة، ولتحقيق هذا الهدف كان الجزء الأكبر من ميزانية إيران ينفق على التسلح.

ومن أجل الوصول إلى إيران قوة رابعة بالعالم احتل الشاه ثلاثة جزر إماراتية عام 1971 بدعم من بريطانيا، وكان دائم التهديد للبحرين مطالباً بضمها لإيران(وتوقفت أطماع إيران في البحرين جراء

الضغط البريطاني)، كما أن الشاه أرسل حملة عسكرية إلى عمان لدحر ثوار ظفار وإخماد ثورتهم وحماية النظام البوسعيدي، وقام بدعم الفصائل الكردية في العراق من أجل أن تثور وتتمرد على الحكم عام 1968.

ورغم العداء وعدم الاتفاق بين الثورة والشاة إلا أن الثورة بقيت متمسكة ببعض ارث الشاه من خلال تمسكها باحتلال الجزر الاماراتية الثلاثة (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) التي احتلت بداية التسعينيات مدعية ملكيتها لها،وحتى اللحظة ترفض إيران الوساطة أو مناقشة القضية مع الإمارات.

وكانت البحرين مسرحاً للتدخل الإيراني منتصف التسعينات عندما قدمت طهران دعماً لمجموعات بحرينية شيعية معارضة لنظام الحكم، كما تجدد هذا الدعم في عام 2011 من أجل اسقاط النظام في البحرين وتغييره بما يتماشى مع الأطماع الإيرانية الشيعية.

كما أن العراق كان هو الآخر إحدى محطات التدخل الإيراني، فقد استمر الدعم الإيراني للأكراد لإضعاف الحكم في العراق, ودخلت إيران في حرب مع العراق(1988-1980) (مجلة المستقبل، ع279، ص92).كما كان للتدخل الإيراني بالعراق صورة جديدة وذلك من خلال دعم بعض القادة السياسيين والأشخاص المقربين لإيران ودعمهم من أجل السيطرة على النظام السياسي في العراق وذلك من خلال تشكيل حكومة عراقية بعد حرب الخليج الأخيرة وحتى تاريخه هذا من أشخاص مواليين لإيران.

ثالثاً :العقيدة الشيعية المسيطرة

تسيطر العقيدة الشيعية على الحياة العامة والبيئة السياسية الإيرانية، حيث تنص المادة 12 من الدستور الإيراني وبشكل واضح على (أن المذهب الشيعي الإثني عشري هو المذهب الرسمي في البلاد)، كما تنص (المادة 5-17) على أن نظرية " ولاية الفقيه " الشيعية الحديثة هي المرجع والمنظم لأمور الحكم في إيران،كما أن (المادة 115) تشترط اعتناق هذا المذهب لتولي المناصب الهامة وعلى رأسها المرشد ورئيس الجمهورية، فالمذهب الشيعي يحكم ويوجه جميع جوانب الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الإيرانية.

والعداء الإيراني للمسلمين لأهل السنة في الخارج ليس أمراً غريباً لان إيران تمارس هذا العداء على مواطنيها في الداخل، ولم يعد يخفى ما تمارسه إيران ضد مواطنيها السنة من ظلم وتهميش وتقييد لمذهبهم، وذلك بهدم المساجد والمدارس، واعتقال للعلماء والشباب،حتى أن العاصمة طهران التي يعيش فيها أكثر من نصف مليون مسلم سني لا يسمح فيها حتى الآن ببناء مسجد للسنة (الغريب، 2008، ص105).

رابعاً :تصدير الثورة:

ترى إيران بأن ثورتها حققت لها الدولة الإسلامية التي طال انتظارها و ترى بنفسها نموذجاً للمسلمين، ومثلاً للإسلام، ولا بد لها من قيادة العالم الإسلامي.، ويجب على العالم الإسلامي أن يسير على خطاها.

يقول الرئيس محمد خاتمي "والإسلام الذي بقي في الأذهان قروناً عديدة بهيئة مجموعة من الأفكار والقيم – نزل اليوم ببركة الثورة الإسلامية إلى الميدان لإدارة الحياة وتأسيس النظام، وقد أقام دولة، ومن ثم دعا منافسيه ومعارضيه إلى النزال، ليس في ميدان العقل والأفكار فحسب، بل وفي ميدان العمل وواقع الحياة." (بشارة وشحادة،1999،ص186)

وانطلاقاً من رؤية الرئيس محمد خاتمي ، تعتبر إيران نفسها من خلال ثورتها هي التي جسدت الحكم الإسلامي الذي كان مفقوداً، ولتصفية بعض الحسابات، انتهجت إيران منذ وقت مبكر بعد الإطاحة بالشاه مبدأ " تصدير الثورة "،وهو يتمثل بأن تلجأ إيران إلى القوة لنشر عقيدتها ومذهبها إلى الخارج الذي اعتبرته متعطشاً لهذا الثورة، واعتبرت أنه لا بد من قتال حكام المسلمين الذين يحولون دون وصول أنوار هذه الثورة إلى المسلمين المستضعفين من شعوبهم(تصدير الثورة، 1997، ص88)

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) لتشكل الحلقة الأولى في مشروع التصدير، الأمر الذي جعل دول الخليج تتوجس من المشروع الإيراني، وتقوم بدعم العراق في حربه ضد إيران، ومع فشل إيران بإلحاق الهزيمة بالعراق، والولوج إلى دول أخرى لتصدير الثورة توقف هذا الأسلوب مؤقتاً ليحل محله أساليب أخرى.

"صارت إيران تلجأ إلى " الغزو الناعم " منذ عام 1989 وذلك من خلال إنشاء مراكز ثقافية وطبية، وتقديم منح دراسية لطلاب من العالم الإسلامي لدراسة العلوم الدينية والعقيدة الشيعية، كما أنها تقوم بتوزيع الكتب والنشرات التي تدعو إلى المذهب الإمامي وتحاول تحسين صور إيران، وتنظم معارض للكتاب الإيراني وأسابيع ثقافية إيرانية في الخارج . وتقوم إيران بترميم أضرحة الصحابة في بعض الدول، ومن ثم قدوم حجاجها إلى هذه الدول لنشر ثورتهم و بفعل المال الإيراني والحجاج الإيرانيين تبدو هذه المدن لو أنها جزء من إيران.

ومن الأساليب التي تعتمدها إيران ايضاً في تصدير ثورتها، (الأساليب الإقتصادية) هو ما عبر عنه الرئيس الأسبق رفسنجاني بأمل إيران، بأن تعتمد السعودية على اليد العاملة الإيرانية والبضائع والمنتجات الإيرانية، كما تقوم إيران بدعم جماعات المعارضة داخل الدول التي تنوي إيران نشر مشروعها بها وتصدير ثورتها لها للعمل على زعزعة النظام والإطاحة به.

من الملاحظ أن الملامح التي تتسم بها السياسة الخارجية الإيرانية تظهر في بناء سياستها الخارجية أيضا تجاه القضية الفلسطينية كما سيظهر لاحقاً أيضاً، فالتخبط وتذبذب المواقف في بعض الأحيان تجاه القضية الفلسطينية موجود في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك لتصارع مؤسسات صنع القرار داخلها واختلاف فكرهم في بعض الأحيان، أما الإرث الفارسي والعقيدة الشيعية فلهما القدر الأكبر من الأهمية في سياسة إيران الخارجية تجاه القضية الفلسطينية حيث تسعى إيران لخلق نواه لها في فلسطين للمذهب والفكر الشيعي وذلك من خلال دعمها لبعض فصائل المقاومة بالمال والمواقف المختلفة، لتظهر نفسها وفكرها أمام المجتمع الفلسطيني بأنه المعتدل والمحب للقضية الفلسطينية وأهلها، أما تصدير الثورة فيظهر جلياً في مقولة (اليوم إيران وغداً فلسطين).

المبحث الخامس: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

يعتبر الدستور الإيراني أهم مصدر لمعرفة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية مع الوضع في الاعتبار ما جاء في مقدمة ومواد الدستور عامة خاصة المواد:(152_155) ويمكن ان نعرف بسهولة ان أهداف النظام والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية قد وضعت وفقا للمبادئ والضوابط والمعايير الإسلامية وتتمثل أهداف السياسة الخارجية الإيرانية بما يلي (القلم، 2000، ص34-37):

1- سعادة الإنسان في المجتمع البشري ككل.
2- استقلال الدولة.
3- مقاومة الظلم والمطالبة بالعدالة والقضاء على الظلم في العالم وحماية المستضعفين.
4- التعهد الأخوي تجاه جميع المسلمين ووحدة العالم الإسلامي وأيضا الدفاع عن حقوق المسلمين.
5- طرد الاستعمار بشكل كامل والتصدي للنفوذ الأجنبي وحماية جميع الأراضي وكذلك رفض جميع التحالفات التي تؤدي إلى سيطرة الأجانب على الثورات الطبيعية والاقتصادية للدولة فضلا عن السيطرة على الجيش.
6- إقامة العلاقات السلمية مع الدول الصديقة.
7- الصدق والوفاء بالعهود في المعاهدات مع الآخرين (ملكي،2003،ص23).

وتتركز الأهداف على المستوى التنفيذي في السياسة الخارجية الإيرانية ب:

1- الحفاظ على المصالح القومية.
2- تأمين المصالح الوطينة جميع الدول.
3- إقامة علاقات مع جميع الدول.
4- أداء المهام التي ألقتها الثورة الإسلامية على عاتق حكومة إيران هذا يرتكز إلى خلفية تصدير الثورة (سفاف،2001،ص20) .

ثانياً: أنماط السياسة الخارجية الإيرانية:

من أهم أنماط السياسة الخارجية تلك الأنماط الثلاثة التي قدمها (كال هولتسي) في سياق دراسته لتغيير السياسية الخارجية فهناك نمط الانعزال ونمط الاعتماد على الذات ونمط عدم الانحياز – التنوع وقد بنى هولتسي هذه الأنماط على أساس مجموعة من المعايير هي: مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية (تنويع المشاركة أو تركيزها) ومدى قبول الدولة لتغلغل القوى الخارجية ونمط ارتباطاتها العسكرية والدبلوماسية. ويجب الإشارة إلى انه يصعب تحديد نمط محدد للسياسة

الخارجية لدولة ما، انما يمكن اقتراب هيكلها و شكلها بشكل اكبر من نمط دون آخر، فالسياسة الخارجية الإيرانية اقتربت من نمطين بعد قيام الثورة الإسلامية وهما (القام، 2000، ص 22):

- الانعزال : يتسم هذا النمط من السياسة الخارجية بمحدودية المشاركة الخارجية أصلاً (ومن ثم تقل أهمية معيار التنويع) ورفض التغلغل الخارجي وتفادي الارتباطات العسكرية والدبلوماسية الخارجية. وقد اقتربت السياسة الخارجية الإيرانية من نمط الانعزال خلال الفترة الزمنية الواقعة بين قيام الثورة واستلام الرئيس خاتمي الرئاسة في إيران، أي في المراحل الثلاثة الأولى من تطور السياسة الخارجية الإيرانية فقد ابتعدت إيران عن الدول الكبرى وكسبت هويتها بقطع علاقتها معها وعارضت سياسة الانحياز إلى إحدى القوتين العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وذلك في وقت لم تتمكن دول كثيرة من مواصلة حياتها دون الاعتماد على إحدى هاتين القوتين.

وذكر الخميني في بيانه بعد انتصار الثورة الإسلامية ان العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة ظالم مع مظلوم(مختارات إيرانية،2002،ص47-48).

- عدم الانحياز: يتميز هذا النمط من السياسة بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية ولكن مع تنوع الشركاء الخارجيين وتفادي الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى (دهقاني، 2003، ص13-14) بمعنى نقض أي نوع من قوى تسلط الاخر في العلاقات الدولية وقد اقتربت السياسة الخارجية الإيرانية من هذا النمط كثيراً بعد استلام الرئيس خاتمي منصب الرئاسة الإيرانية.

وهنالك ثلاثة أنواع لهذا النمط يدعى النوع الأول: عدم الانحياز الواقعي بمعنى قبول الوضع والنظام القائم والسعي لتغييره بهدف إحلال نظام أفضل. في هذا التعريف تكون المنظمات الدولية غير عادلة وعلى الجمهورية الإسلامية السعي من اجل تغييرها لإحلال النظام الأفضل مكانها. ولعدم الانحياز نوع من الالتزام والأيديولوجي وفضلا عن رفضه لأي نوع من الارتباط بالقوى الكبرى العالمية وعلى الصعيد الدولي يرفض النظم غير العادلة الحاكمة للعلاقات الدولية ومؤسساتها كما يرفض قواعد اللعبة الدولية (دهقاني،2003،ص18-20)

أما النوع الثاني هو عدم الانحياز الإصلاحي ومع أن أحداث تغيير في الوضع الدولي القائم امر ضروري وحتمي في هذا التعريف لعدم الانحياز الا ان السعي لإحداث هذا التغيير يأتي في إطار النظام القائم وبالتعاون مع الدول الاخرى ويطالب عدم الانحياز الإصلاحي بإصلاح البنية العليا للنظام القائم بهدف إحداث تغيير تدريجي في البنية التحتية له(دهقاني،2003،ص35).

ويمكن اعتبار عدم الانحياز المحافظ كنوع ثالث لنمط عدم الانحياز على الرغم من وجوده القليل او غير الواضح، إلى جانب نمط الانعزال النمطين الذين مارستهما السياسة الخارجية الإيرانية في فترة الحكومة المؤقتة في بداية عهد الجمهورية الإسلامية.

- الاعتماد على الذات : يتسم هذا النمط من السياسة الخارجية بمحدودية المشاركة الخارجية مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة، قد اقتربت السياسة الخارجية الإيرانية من هذا النمط في الفترة التي تلت الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، حيث تفادت التغلغل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كما ابتعدت عن الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل.

ثالثاً: أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية:

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بأبعاد متعددة تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية والبيئة الإقليمية، ويتم تحديد كيفية التعامل مع هذه الأبعاد من خلال متغيرات منها البيئة الإجتماعية والنفسية لصانع القرار والضغوط والحراك المجتمعي والاحتياجات للبيئة المجتمع سواء أكانت إقتصادية أو تقنية. كما تلعب البيئة الخارجية ومتغيراتها دوراً في تحديد أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أبعاد للسياسة الخارجية الإيرانية كما يلي:

- البعد الأول: هو أن السياسة الخارجية الإيرانية تنبع بشكل رئيسي من الخصائص الذاتية للجمهورية الإيرانية الإسلامية ومن الإرادة الذاتية لصانعي سياستها فالسياسة الإيرانية الخارجية لا تنبع من خصائص دولة أخرى وهي تصدر قراراتها بكل تفرد واستقلالية.
- البعد الثاني: هوان السياسة الخارجية للوحدة تؤثر بطريق مباشر في سياسات الدول الأخرى وبالتالي فان لها وزناً يعتد به في تحليل السياسات الخارجية للكيانات الأخرى، وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي تلعبه كل من السعودية وإيران مثلا فان التفاعلات الجارية بينهما تؤثر بشدة على طبيعة التفاعلات السائدة في المنطقة بل ان تعاون هاتين الدوليتين من الممكن ان يعيد الاستقرار النسبي إلى المنطبق.
- البعد الثالث: ان برنامج السياسة الخارجية الإيرانية لا يصوغه وينفذه فرد بذاته ولكن يتم في إطار معين يقوم بمهمته تعبئة الموارد وتطبيق البرنامج نتيجة التفاعل الديالكتيكي بين المصممين الرئيسين للسياسة الخارجية الإيرانية هما المرشد والرئيس (بيرزادة، 2003، ص9).

الفصل الرابع

إيران والقضية الفلسطينية

المبحث الأول موقف إيران من القضية الفلسطينية :

مقدمة:

تأثرت علاقة إيران بفلسطين خلال قرن من الزمن بما يجري من تقلبات سياسية في إيران من جهة وبتطوير الأوضاع في فلسطين من جهة ثانية وبدور القوى الإقليمية والدولية المؤثر في منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي من جهة ثالثة لذا يمكن تقسيم هذه العلاقة إلى ثلاث مراحل لكل منها سماتها ومحطاتها السياسية المميزة وهذه المراحل الثلاث هي:

- المرحلة الأولى: تمتد من العام 1897 وحتى العام 1947 شهدت فيها إيران تغيرات سياسية وتبلورت فيها بدايات الاهتمام بالشأن الفلسطيني كتعبير عن وجود اهتمام إسلامي بما يجري في فلسطين من أحداث وكان هذا الاهتمام سلبيا في بعض الأحيان بسبب العلاقة مع الدول الاستعمارية.
- المرحلة الثانية: تمتد ما بين عامين 1948-1978 وشهدت انحسار الاهتمام الرسمي الإيراني بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي الإسرائيلي عموما و تخال هذه المرحلة إقامة علاقات بين طهران وإسرائيل وذلك على خلفية العوامل التي كانت تتحكم بالسياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه.
- المرحلة الثالثة والمستمرة: تبدأ بسقوط النظام الشاه في إيران والإعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية في شباط 1979 وتتميز هذه المرحلة بانقلاب جذري في السياسة الخارجية الإيرانية إزاء القضية الفلسطينية لجهة التركيز على البعد الإسلامي لهذه القضية وانعكاساتها على الأوضاع العربية والإسلامية.

أولاً: الموقف الإيراني من فلسطين قبل الثورة الإسلامية:

يعود اهتمام إيران بفلسطين نظرا لان موضوع فلسطين كان في مقدمة أعمال عصبة الأمم إذ انه بموجب المادة 22 من ميثاقها فان العصبة تتولى المسؤولية الدائمة وغير المباشرة لإدارة العراق والأردن وفلسطين وسوريا كما انه شكلت في شباط 1921 لجنة رسمية دعيت بلجنة الوصايا وضعت هذه البلدان تحت الوصاية البريطانية وكانت إيران من أوائل الدول التي انخرطت في عصبة الأمم وان لم تهتم بطرح موضوع فلسطين في اجتماع لعصبة الأمم حالها في ذلك كحال بعض مندوبي الدول الإسلامية الأمر الذي دفع مجلس العصبة إلى عدم اختيار أي من ممثلي الدول الإسلامية لعضوية اللجنة الخاصة بفلسطين(ولايتي،1997،ص479) وفي أيار /مايو 1930 شارك وفد من إيران إلى جانب وفود مصر والعراق وسوريا ولبنان في لجنة البراق التي أصدرت تقريرا اعتمدته بريطانيا لإصدار الكتاب الأبيض في 24 تشرين الأول من العام نفسه الذي اعترف بملكية المسلمين للقدس وتصرفهم فيها(خسروهاشي،1999،ص658).

إن موقف الدول الإسلامية ومنها إيران إزاء فلسطين خلال الفترة (1918-1939) الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كان موقفاً سلبيا بسبب الأوضاع التي كانت تمر بها تلك الدول وسوء توقعات السياسيين فيها الأمر الذي أدى إلى أن يتعامل العالم الإسلامي مع قضية فلسطين بقدر واسع من التشتت والضياع والارتباك وعدم الاكتراث وربما التبعية أيضا(راشد، سامح، 2003، ص6).

ومثال ذلك كان واضح في اقتراح قدمه مسئولو وزارة الخارجية الإيرانية إلى المكتب الملكي الخاص عام 1936 مفاده (أن الحد من الهجرة اليهودية وبيع الأراضي واستحالة رضي الدول العربية ليس في مصلحة حكومة الشاه وإن تجميع اليهود في هذا البلد الذي يقع في أهم موقع في قلب العالم العربي يحمل منافع اقتصادية إضافة إلى الإبعاد السياسية المفيدة لإيران ذلك ان وجود هؤلاء اليهود الجديرون البارعون في جميع العلوم والفنون وسوابقهم التاريخية المشرفة مع إيران يمكن ان يشكل عائقا كبيرا أمام تأسيسها إمبراطورية أو اتحاد عربي تحت النفوذ الأجنبي والذي قد يهدد في المستقبل سواحل إيران الجنوبية وحدودها الغربية أو على الأقل يخلق متاعب ومشاكل للبلاد (ولايتي،1997،ص215).

وعندما صدر وعد بلفور في 2 تشرين الثاني 1917 وبسبب ضعف الحكومة الإيرانية المركزية لم يكن هناك أي وثيقة رسمية إيرانية تحدد موقف إيران من هذا الوعد لكن يستفاد من مضمون الكتابات من تلك المرحلة أن بعض اليهود الإيرانيين بادروا فور إعلان وعد بلفور إلى تنظيم

تجمعات ومنتديات لعبت دورا مهما على صعيد العلاقة بين إيران وفلسطين فيما بعد (ولايتي، 1997، ص 179).

وواصلت الحكومة الإيرانية عدم مبالاتها بتطورات الأوضاع في فلسطين وخاصة بعد حادثة البراق في القدس التي على أثرها بعث رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين الحاج أمين الحسيني رسالة رسمية إلى الحكومات الإسلامية تطلب منهم إرسال مبعوثين عنها إلى القدس تزامنا مع وصول لجنة عصبة الأمم الخاصة بفلسطين لإظهار التضامن والدعم الذي يقدمه العالم الإسلامي من اجل إحقاق حقوق الفلسطينيين وبذريعة ضيق الوقت امتنعت هذه الحكومة عن إرسال مندوب عنها إلى فلسطين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية زادت الحركة الصهيونية نشاطا واستطاعت الصهيونية ان تحصل على اعتراف دولي بمشروعيتها عندما أصدرت الأمم المتحدة في 1947/11/29 قرارا بتقسيم فلسطين وقد احدث قرار التقسيم ضجة في العالم الإسلامي وفي إيران كان آية ا السيد أبو القاسم الكاشاني يتزعم الحركة الجماهيرية آنذاك فاصدر في 1948/1/1 بياناً أوضح فيه للجماهير الإسلامية حجم المأساة وشدة الخطر المحدق بالمسلمين جميعا وليس بالعرب وحدهم (هويدي، 1998، ص58).

وبعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 15 ايار1948 ازدادت الفجوة بين الموقفين الرسمي الذي اعترف بإسرائيل ونسج معها علاقات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية كافة وبين الموقف الشعبي الإيراني المتضامن والداعم لكفاح الشعب العربي الفلسطيني وقد برز التناقض بين هاذين الموقفين في عدة مناسبات فاثر وقوع نكبة فلسطين خرجت في طهران تظاهرات شعبية تندد باغتصاب فلسطين تماما كما حدث في العواصم العربية وقاد آية ا الكاشاني الحركة الشعبية الإيرانية التي طالبت بالتصدي للصهيونية وعبرت الاستجابة للتحدي الصهيوني عن نفسها في حركة تأميم النفط التي ساند فيها الكاشاني الدكتور مصدق مثلما عبرت عن نفسها في قيام ثورة تموز 23 من عام 1952 في مصر وتدفق الثورة العربية.

وقد شهدت إيران شان الدولة العربية ودول إسلامية أخرى حملات شعبية أبان حرب فلسطين لجمع الأموال وإرسال المتطوعين وجرى اختبار الموقع الخاص لقضية فلسطين في إيران عام 1960 حين اعترف الشاه بإسرائيل وسمح لها بتمثيل سياسي وتجاري فقد عم الغضب قطاعات واسعة من الشعب الإيراني على نظام الشاه واعتبر كثيرون تعاونه مع إسرائيل بمثابة طعنة موجهة إلى كبريائهم واعتزازهم بدينهم (شمس الدين،1995،ص38).

ثانياً: موقف الإمام الخميني من القضية الفلسطينية:

كانت الثورة الإيرانية زلزالا داخليا انتقلت مفاعيله إلى عموم منطقة الشرق الأوسط وإسرائيل اذ تحولت إيران من دولة حليفة وداعمة لإسرائيل وقاعدة أمريكية في المنطقة إلى دولة مساندة للشعب الفلسطيني ومعادية لأمريكا وإسرائيل وحددت الثورة الموقف الشعبي والرسمي الإيراني من القضية الفلسطينية، فمنذ الأيام الأولى طرد 67 إسرائيلي بينهم 22 دبلوماسي وأغلقت السفارة الإسرائيلية ورفع عليها العلم الفلسطيني .

وطهرت أجهزة الدولة والأمن من المتعاملين مع إسرائيل وقطعت جميع العلاقات معها بما فيها التعامل التجاري وتصدير النفط وحركة الطيران وأعلنت إيران نفسها دولة مواجهة مع إسرائيل وتحرير فلسطين هدفا رئيسا للسياسة الخارجية للنظام الإسلامي الجديد (مسعد، 2001، ص ص، 49-50).

وبعد نجاح الثورة بأيام استقبل عرفات في طهران بهتافات (اليوم إيران وغدا فلسطين)حيث اعتبر انتصار الثورة خطوة على طريق تحرير فلسطين وأعلن الخميني عن يوم القدس العالمي في آخر يوم جمعة من شهر رمضان في كل عام ، ودعا المسلمين للخروج من بيوتهم في يوم القدس لرفع شعارات الموت لأمريكا وإسرائيل والاتحاد السوفيتي (مصطفى،1996،ص64).

كما أعرب الخميني عن يأسه من الأنظمة الإسلامية واستغرب تهافتها لاسترضاء أمريكا فدعا الشعوب للعمل ضد حكوماتها لدفعها لمواجهة إسرائيل وأمريكا ورأى إن استرجاع فلسطين سيتم بعد ثورات شعبية في كل الأقطار الإسلامية حسب النموذج الإيراني فالثورة جعلت الإسلام عاملا أساسيا في الصراع لا يمكن حل القضية الفلسطينية دونه فهو صراع مع الاحتلال الصهيوني والصهيونية برأي الخميني خلافا لليهود ليسوا أهل دين ولا أهل ذمة فهم سياسيون يستغلون اسم اليهودية (يار،1997،ص134) .

كما أعلن الخميني عن تشكيل جيش القدس من 20 مليون مسلم من الشعوب الإسلامية كافة التي يجب ان تتوحد بعد تجاوز المسالة القومية والتعصب القومي(ارشيد وعواد،1991،ص177) .

وكانت القضية الفلسطينية هاجس الخميني الأول فدعا كل المسلمين إلى إعطائها الأولوية في التفكير والجهاد وخاطب المسلمين في جامع النجف قائلاً:

"إسرائيل أحرقت أولى القبلتين وثالث الحرمين ولا بد من القصاص منها وردعها عن هذه الجرائم وذلك بالالتحاق بركب الثورة المسلحة"(مصطفى، مرجع سابق،ص57) .

لكن العلاقات الجيدة بين إيران و منظمة التحرير الفلسطينية لم تستمر طويلا إذ بدأت العلاقات بينهما تتدهور من منطلق عقائدي فقد رفض عرفات أسلمه القضية الفلسطينية لأسباب تتعلق بالواقع الفلسطيني بمنظماته المتعددة العلمانية واليسارية والتحفظات على مثل هذا الطرح من أنظمة عربية لا يمكن تجاهل مواقفها.

وبعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل قامت إيران بقطع العلاقات مع مصر ودعوة الشعوب الإسلامية لمواجهة المفاوضين (الخونة) الذين باعوا أنفسهم لأمريكا وإسرائيل (محاضرون، 1997، ص93).

كما ندد الخميني بمشروع التسوية الذي طرحه الملك فهد في العام 1981 الذي يعترف بإسرائيل واعتبره فاجعة للمسلمين وانتحارا للحكومات الإسلامية فلولاه واتفاق كامب ديفيد لما تجرأت إسرائيل على ضم الجولان لأراضيها (رؤوف،1995،ص198)، ودعا الخميني للعمل بكل الطاقات لنسف الاتفاقيات وتأديب المسئولين عن توقيعها واعتبرها خدعة لمواصلة الاعتداءات الإسرائيلية لن تكتفي بالدول المجاورة بل ستمتد لإيران وباكستان وتركيا والخليج وشمال إفريقيا ودعا لتدمير إسرائيل (كيوان، 2000، ص35).

ثالثاً: اثر الحرب (العراقية الإيرانية) على الصراع العربي-الإسرائيلي:

لا تزال الحرب العراقية –الإيرانية ماثلة في الأذهان لكونها الأكثر دموية وتدميرا في المنطقة ولكون إسرائيل وتجار الأسلحة والوجود الأجنبي في الخليج المستفيدون الأكبر منها فإسرائيل استغلت انشغال العرب وإيران بالحرب فضمت القدس (العربية) إلى القدس اليهودية عام 1980 وصرحت رسميا بأن القدس ستكون العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل كما قامت بضم الجولان في 15 كانون الأول 1981 وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1985.

لم تحقق إيران أيا من أهدافها بعد استعادة أراضيها والبدء في التقدم في الأراضي العراقية وأهمها إسقاط النظام العراقي فالجانبان كانا محكومين بتوازنات دولية لا تسمح لأي منهما بتحقيق ما كانا يطمحان إليه فما كان مسموحا به استنزاف البلدين لأطول فترة ممكنة.

كما أدت الحرب إلى الإساءة للعلاقة بين إيران ومنظمة التحرير فقد أعلنت المنظمة في البداية رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة وحاولت طهران الاستفادة من علاقات المنظمة لتقليص دعم دول الخليج للعراق إلا إن إيران كانت تريد من قيادة المنظمة وصف العراق بالمعتدي بينما وقفت هذه ضد الحرب لأنها ستفيد إسرائيل وستضعف الدولتين وتصرف الأنظار عن النضال الفلسطيني ورأت المنظمة ان إيران لم تفهم موقفها الدقيق في التوازنات العربية إلا أنها سرعان ما جارت دول

الخليج في تأييد العراق بعد إصرار إيران على عدم وقف الحرب مما جعل إيران تتهم المنظمة بتغليب العصبية القومية على الاعتبارات الإسلامية(مجموعة مؤلفين، 1996،ص639) .

وعندما اندلعت حرب المخيمات التي قادتها حركة أمل الشيعية والمنظمات الفلسطينية المعارضة لقيادة عرفات في لبنان لإتمام إخراج المنظمة من مخيمات بيروت والبقاع والشمال لم تتخذ إيران موقفا مؤيدا للمنظمة بل تجاهلت ما يجري وساءت العلاقات أكثر اثر دخول المنظمة محور القاهرة عمان للالتحاق بالمسيرة السلمية في العام 1984 وظهر ذلك واضحا في وسائل الإعلام الإيرانية التي لم تعد تذكر المنظمة بل الثورة الإسلامية في فلسطين واعترفت بجبهة الإنقاذ الفلسطينية الرسمية في العام 1985 (كيوان،2000،ص116) ثم تحولت إيران للتشدد في أسلمة الصراع ودعم تيارات إسلامية لبنانية (حزب ا) وفلسطينية (الجهاد وحماس) تعارض منظمة التحرير وتسعى لعرقلة أية تسوية للصراع. (كيوان، 2000، ص140) .

وأدى خروج إيران من الحرب مع العراق لتغييرات في السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية وكان لها تأثير متنام على الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية فقد اعتبرت مؤتمر مدريد حلقة جديدة في التآمر الأمريكي على العرب الذين ارجعوا مصر كامب ديفيد إلى الجامعة العربية، ولكن بداية التغير في الموقف الإيراني كان غياب عبارات التكفير والتخوين والتحريم للدول العربية التي شاركت في مؤتمر مدريد من خطاب المؤتمر المعقود لدعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني في العام 1991 وفي بيان المؤتمر تم التأكيد على تحرير كامل التراب الفلسطيني ورفض الاعتراف بالكيان الصهيوني ودعوة الدول الإسلامية لتشكيل جيش تحرير القدس وإدانة دعم أمريكا لإسرائيل وإنشاء صندوق الدعم(ارشيد وعواد،1991،ص208) .

من خلال ما تقدم يتبين إن مشكلة السياسة العربية تجاه إيران كما في قضايا أخرى عديدة تتمثل في عدم وجود إستراتيجية عربية موحدة فلكل دولة عربية تقريبا مواقفها وأساليبها الخاصة في التعامل مع إيران التي بالمقابل تتعامل مع الدول العربية بسياسات متباينة لكن الأولوية في سياستها تجاه الوطن العربي هي العلاقات مع دول الخليج فعلى سواحله تقع ثرواتها الرئيسية ومياهه قناة تصدير نفطها تمثل الدم في الشريان الذي يغذي حياتها حيث تعتمد إيران عموما على عائدات النفط في سداد فواتير السلاح والغذاء.

رابعاً: توسع تدخل إيران في القضية الفلسطينية:

تميزت العلاقات العربية الإيرانية بالتعقيد مما انعكس على طبيعة العلاقات العربية الإيرانية، وبسبب هذه التعقيدات انقسمت الدول العربية من حيث طبيعة علاقاتها بإيران إلى ثلاثة فئات (مكي، 2010، ص15-22):

- حكومات تتحالف مع إيران: وهي الحكومات التي تتقارب مع إيران بالنسيج السياسي والأمني (سوريا وحركات المقاومة المدعومة من إيران).
- حكومات تناصبها الخصومة: وهي الدول التي تختلف مع إيران ولا تتماشى مع مجمل أهداف إيران الأمنية والسياسية، ويوجد بينها وبين إيران العديد من الملفات الشائكة والخلافات حول الأراضي والتدخل الإيراني في شؤونها الداخلية(بعض دول الخليج).
- دول غير عابئة بما يجري: وهي الدول التي تقف غير عابئه بما تقوم إيران به وذلك بسبب أن أهداف وتوجهات إيران لا تؤثر بها أو بسياستها.

هذا الانقسام العربي بالعلاقات مع إيران سبب الضعف والخسارة في بعض الاحيان،وسمح لايران ان يكون لها دور في بعض البلدان العربية ويكون لها تأثير قوي في القضايا العربية، وسمح لايران ان تصبح عضواً نشطاً في نظام التحالفات العربية وسمح لايران بأن تبني شبكة من المصالح ومراكز النفوذ وقوى الضغط في البلدان العربية، وجعل إيران تتعمق بالقضية الفلسطينية ونجحت ان تربط نفسها بها وذلك من خلال دعمها للمقاومة وعدائها للغرب التي أكسبتها في كثير من الأوقات التعاطف والرضا الشعبي العربي وجعل نفوذها يزداد في التدخل في القضايا العربية وابرزها القضية الفلسطينية ، ويظهر وبشكل واضح أهمية القضية الفلسطينية على لسان الساسة الإيرانيين حيث صور السيد أحمد نجاد إيران بأنها المدافع الوحيد عن القضية الفلسطينية وان إيران هي الدولة التي تقاتل الإحتلال والطغيان دون كلل.(شؤون الأوسط،ع2010،136)

خامساً: العلاقات الإسرائيلي الإيرانية قبل الثورة الإيرانية:

انطلاقا من رؤية شاه ايران عام 1948 ان اسرائيل ستكون الركيزة التي تعتمد وتبني عليها الولايات المتحدة سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط ومن اجل كسب ود الولايات المتحدة الامريكية قام شاه ايران عام 1950 بالاعتراف باسرائيل(الصباغ،2003،ص100) أملا منه بان تكون جسرا تسهل حصول ايران على دعم ومساندة الولايات المتحدة الامريكية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ونجح الشاه وحقق هدفه من خلال اعترافه باسرائيل حيث دعمت الولايات المتحدة ايران

وشهدت العلاقات الايرانية الاسرئيلية تطورا ملحوظا في كافة المجالات بعد الانقلاب الذي اعاد الشاه للحكم علم 1953 فتميز التعاون الامني بينهما بشكل ملحوظ حيث تم عام 1956 تأسيس جهاز الامن والمخابرات الايرانية (السافاك) تحت اشراف وتدريب الاستخبارات الامركيية وجهاز المخابرات الاسرائيلية (هيكل،2007،ص89) وازداد التقارب والود الايراني الاسرائيلي عند قيام العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وفي عام 1958 وبعد الاعلان عن الوحدة بين سوريا ومصر والانقلاب الذي اطاح بالملكية في العراق قامت ايران وبشكل رسمي الاعتراف بدولة اسرائيل عام 1960(شتا،2005،ص72) وازداد النشاط والتعاون فيما بينهم وظهر ايضا التعاون والاتفاق في الأهداف جلياً في حرب 1967 حيث تم الاتفاق بين الشاه واسحاق رابين(رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية في ذلك الوقت) ان جمال عبد الناصر وثورته هو العدو المشترك الذي يهدد استقرار المنطقة(الصباغ،2003،ص166)، وعملت ايران اثناء وبعد الحرب على ضخ النفط لاسرائيل وفي عام 1973 رفض الشاه اثناء حرب 1973 بالالتزام بالقرار العربي بوقف ضخ النفط للولايات المتحدة الامريكية للضغط عليها لانها تقوم بدعم اسرائيل بل قام بزيادة صادرات ايران النفطية الى الولايات المتحدة الامريكية وزيادة صادرات ايران النفطية الى اسرائيل وباسعار تفضيلية (سعود،2005،ص51).

وبعد عام 1973 دعم شاه ايران توجهات الرئيس المصري السابق انور السادات للصلح مع اسرائيل وكان من اشد المؤيدين لزيارة السادات الى القدس عام 1977 ورفض الشاه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني واعتبرها منظمة ارهابية ودعا الى مسار التسوية السلمية والمفاوضات التي كانت تجري في كامب ديفيد (مصطفى، 1996، ص1).

هذا الموقف الايراني في فترة شاه ايران ساعد اسرائيل بالخروج من عزلتها السياسية والاقتصادية في المنطقة واكسبها حليفا اقليميا له وزنه السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة .

المبحث الثاني: الموقف الإيراني من عملية السلام و قيام السلطة الوطنية:

أولاً: الموقف الإيراني من عملية السلام:

لقد جاءت الثورة الإيرانية متأخرة عن زمن الحروب الشاملة مع إسرائيل وآخرها حرب 1973 وبعد أن تحول الصراع إلى صراع سياسي أكثر منه عسكري إذ خرجت الجيوش العربية النظامية من الصراع بعد إنهاء الحرب مع مصر واستفراد إسرائيل بالجبهة الشرقية واجتياح لبنان واحتلال بيروت عام 1982 في الوقت الذي كان فيه العراق وإيران منشغلان بحرب طاحنة إلا أن إيران وجدت لها دورا غير مباشر من خلال إنشاء حزب ا في لبنان عام 1982 ومساندته للتصدي للاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، كما أنها انتقلت لمساندة المنظمات الإسلامية إذ لم تستطع إيران أن تلعب دورا مباشرا في المسالة الفلسطينية وهي تكتفي بالدعم بسبب البعد الجغرافي.

وعندما وقعت المنظمة اتفاق أوسلو عام 1993 اعتبره الإيرانيون غير شرعي ومناقض لمصلحة الشعب الفلسطيني الا أن إيران لم تقم بأي خطوة لمنع تطبيقه كما اعتبرت السلطة الفلسطينية بعد قيامها الذراع الأمني لإسرائيل ومهمتها قمع الفلسطينيين، إلا أن أصواتاً سياسية إيرانية توزعت بين قابل ورافض لمبدأ إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين فالإيرانيون الموافقون يدعون بأنهم لن يكونوا (ملكيين أكثر من الملك) وعندما بدأت المفاوضات السورية –الإسرائيلية لم تواجهها إيران بانتقادات كما فعلت بالنسبة للمفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية والأردنية –الإسرائيلية بسبب العلاقات الإيرانية القوية مع سوريا وتوقعت فشلها بالمراهنة على التشدد الإسرائيلي في عدم التنازل عن مجمل الأراضي السورية المحتلة .

ولم توجه الدعوة لإيران لحضور مؤتمر المفاوضات المتعددة الأطراف الذي شاركت فيه 30 دولة في الدار البيضاء نهاية العام 1994 بوصفها من الدول الرافضة للتسوية وانتقلت إيران في منتصف التسعينات من الدعوة للعمل ضد التسوية السلمية في الشرق الأوسط إلى التأكيد أنها سوف تستمر في معارضتها للمسيرة السلمية دون العمل ضدها(نيفين،2001،ص38) .

إن موقف إيران إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط هو نتيجة طبيعية لرؤية إيران الثورية السياسية والعقائدية للصراع العربي –الإسرائيلي اذ ان النشاط المضاد لإسرائيل من طرف رجال الدين الإيرانيين قد سبق تأسيس دولة إسرائيل بزمن طويل وقبل ظهور الخمينية كايدولوجية متماسكة وقد جاء العداء الإيراني لإسرائيل كدولة أيضا على خلفية التعاون الموسع بين الشاه وإسرائيل على مدى ثلاثة عقود، يضاف إلى ذلك ان هزيمة وإزالة إسرائيل تعتبر بالنسبة للخميني عنصراً مكملاً للنجاح النهائي للحركة الإسلامية إقليميا باعتبار إسرائيل مظهر دخيل وغير أصيل

مفروض من الخارج(حسين و أحمد،1997،ص64) فالموقف الإيراني المعلن هو عدم القبول بأي حل سياسي لا يتضمن إعادة فلسطين إلى أصحابها الشرعيين وحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم وهو موقف يقوم على رفض استخدام الوسائل السياسية لتحقيق هذا الهدف، وبعد وفاة الخميني تمت بلورة الخط الرسمي الإيراني الذي يعكس وجهة نظر (المعتدلين) بمن فيهم رافسنجاني ذاته وخاتمي الآن هذا الخط حدد لإيران دورا اقل مباشرة يقوم على ادعاء إن العبء الرئيس للكفاح ينبغي إن يتحمله الفلسطينيون والإطراف العربية الأخرى (سوريا بالدرجة الأولى) والحركات الإسلامية الفلسطينية كما تمثل أيضا باتجاه المزيد من أبعاد إيران عن أي عمل مباشر ضد الأهداف الإسرائيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الروابط التقليدية القوية مع جماعات مثل حزب ا والجهاد الإسلامي وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها.

إن نجاح إيران في حربها غير المباشرة مع إسرائيل بواسطة حزب ا والإسلاميين الفلسطينيين قد جعل إستراتيجية المواجهة المباشرة مع إسرائيل غير ضرورية بالمقابل فان قادة إيران قد جعلوا العداء لإسرائيل صفة مميزة لسياسة الجمهورية الإسلامية ذاتها لذلك فان موقف إيران المناصر للقضية الفلسطينية قد ساعد في تسويغ تحالف سوريا المستمر مع إيران(أغا وخالد،1997،ص65) .

ومع مجيء خاتمي للسلطة وطرحه لبرنامجه التغيير الإصلاحي في الداخل الذي يركز على التنمية السياسية للحريات وحقوق الإنسان، فان تطوير الانفتاح الخارجي الذي بدا في عهد رافسنجاني لم يؤد لتغييرات في الموقف الرسمي من إسرائيل فعدم الاعتراف بإسرائيل ككيان له الحق بالوجود يصورها العديد من المسئولين كمسالة شرعية غير قابلة للاجتهاد ويضيف اليها البعض أمريكا التي تدعم إسرائيل(الحسيني،1999،ص156) .

ان التغييرات الجزئية في الخطاب الرسمي الإيراني لم تعن توقف الدعوات لمحو إسرائيل وتأسيس الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني (مصطفى،1996،ص80) .

ان السياسة الإيرانية باتت تتعايش مع التسوية السلمية إذ أكد خاتمي إن لا حاجة لإيران لعرقلة مساعي السلام فإسرائيل تتكفل بهذا والسلام ممكن لو تم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين وسيادتهم على أرضهم وإيران تريد سلاما عادلا وشاملا لا يقوم على سحق الهوية الوطنية لأصحاب الحقوق المشروعة وهي ستحترم الحل النهائي الذي يقبل به الفلسطينيون إذا حقق مصالحهم حتى لو لم يكن متوافقا مع موقفها فهي لا تريد فرض آرائها على الغير .

وأعرب خاتمي عن أمله في قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وعن دعمه الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية دون شرط حول خياراتها(صحيفة الشرق الأوسط،العدد9، 8443-1، 2002، ص10) .

وفي مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد لأول مرة في طهران في كانون الأول 1998 أعلن خاتمي رئيس المؤتمر إن إيران ليست بصدد فرض سياستها على أية دولة بخصوص عملية التسوية رغم معارضتها المبدئية لها وهي لن تربط بين علاقاتها الثنائية مع الدول الإسلامية وبين موقفها من إسرائيل ، وقبلت طهران أن يصدر المؤتمر بياناً سياسياً يدعم عملية السلام ويتمسك بأسس مرجعية مدريد بعد رفض الصيغة الإيرانية حول تدمير إسرائيل وتحرير كامل التراب الفلسطيني (كيوان، 2000، ص146).

إلا أن إيران في مؤتمر دعم الانتفاضة بطهران في نيسان 2001 طالبت بالتنديد بأمريكا والدعوة لمقاطعة منتجاتها، وعدم تعليق الأوهام على دورها في عملية السلام وإقامة محكمة دولية لمحاكمة مسئولين إسرائيليين كمجرمي حرب ومطالبة الدول الإسلامية وخاصة العربية منها بقطع علاقاتها مع إسرائيل والدعوة لاستمرار الانتفاضة ودعا خاتمي مجلس الأمن لإرسال قوات دولية لحفظ السلام في فلسطين (صحيفة النهار، بيروت، 2001، ص1).

من جهة أخرى أدانت إيران الاجتياح الإسرائيلي للمدن الفلسطينية في عام 2002 وضرب مقرات السلطة الفلسطينية ومقر الرئيس عرفات ورأت إن على إسرائيل ان أرادت السلام أن تعالج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأكد نائب رئيس الجمهورية إن حل القضية الفلسطينية هو من شان الأمم المتحدة وفق قراراتها ومنها القرار 242 ومبدأ الأرض مقابل السلام وإيران تقبل للشعب الفلسطيني ما يرضاه لنفسه وما ينسجم مع الأمن القومي الإيراني (صحيفة السفير، بيرت، 2002، ص3).

وجاء فشل مباحثات كامب ديفيد الثانية في اب 2000 ونجاح حزب ا في جنوب لبنان وتعثر عملية السلام مع الفلسطينيين بعد توقفها مع السوريين واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ليعطي الموقف الإيراني بعض المصداقية اذ لم يستدع الأمر تدخل إيران لتقويض المفاوضات فإسرائيل نجحت بتقويضها.

وبات يتردد أكثر في الأوساط السياسية الإيرانية ان لا حل شامل لازمة الشرق الأوسط الا بالعودة للحل الديمقراطي الذي يضمن حق العودة لجميع الفلسطينيين المهجرين ثم تقرير مصيرهم في استفتاء ديمقراطي حول الشكل المستقبلي (الحسيني، 1999، ص127).

وقد ترافق الخطاب المعتدل لخاتمي بين وقت وآخر ونتيجة للتجاذب الداخلية بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ بخطب رسمية متشددة تؤكد ان إسرائيل مصدر أزمة الشرق الأوسط لذلك لا بد من محوها .

المبحث الثالث: إيران والحركات الإسلامية الفلسطينية

أولاً: ايران وحركة المقاومة الاسلامية (حماس)

اتجهت ايران بعد ان تباعدت الرؤى بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية التي بدا واضحا توجه قيادتها الى تسوية سلمية نهائية للقضية الفلسطينية الى دعم التنظيمات الفلسطينية ذات التوجه الإسلامي التي نشأت مع بداية الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وشكلت القوة المحركة لها، والتي كان من ابرزها حركة المقاومة الإسلامية حماس التي اعتمدت على المنطلقات الدينية والإسلامية في مواجهة اسرائيل وبررت استخدامها للدين في خطابها السياسي بان فلسطين تضم مقدسات اسلامية ووقفاً إسلاميا لا يمكن التنازل عنه (المبيض وجورج وكتن،2002،ص98)، أي انها أيدت المطلب الإيراني باسلمة القضية الفلسطينية كما رفضت مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاق اوسلو وكل ما تمخض عنه من تفاهمات وتوصيات إلا انها لم ترفض سلاماً عادلاً يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه في العودة وبناء الدولة الفلسطينية التي عاصمتها القدس الشريف.

تعتبر حركة حماس العمل السياسي رديفاً للعمل العسكري، فالسياسة من وجهة نظر قادتها استكمال للعمل العسكري بوسائل اخرى عكس المقولة السائدة في الفكر السياسي حول ان العمل العسكري استكمالاً للسياسة بوسائل اخرى(المبيض وكتن،2002،ص101) ،وهي تتلقى دعماً ايرانياً علنياً حيث يقول المرشد الاعلى للثورة الاسلامية اية ا علي خامنئي بهذا الخصوص " ان المنظمات الفلسطينية المناضلة مثل فتح وحماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي السبيل الحقيقي لتحرير فلسطين لأنها ادركت معنى الفداء والتضحية وأدركت حقيقة ان العدو عاجزا امام العمليات الاستشهادية وان الشعب باختياره طريق الاستشهاد يجعل المسئولين في قيادة الحكم الذاتي يصمدون في مواقفهم "(أبو الفضل،2003،ص-ص86-88) كما اعتبر خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في احدى زياراته المتكررة الى ايران ان الثورة الاسلامية والإمام الخميني مثلا الالهام لتكوين الانتفاضة ضد قوات الاحتلال (الشرقاوي، 2004، ص61).

لكن مدى ونوعية الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية وحركة حماس على وجه التحديد بقيت من المسائل المثيرة للجدل حيث سعت إيران إلى إحاطة هذه المسالة بشيء من الغموض المقصود فهي تعلن في كل مناسبة إن الدعم الإيراني " دعم سياسي ومعنوي أو كما وصف أبو مرزوق احد أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس بأنه مساعدة نفسية (الشرقاوي،2004،ص61) لكن الميزانية الإيرانية السنوية تورد مساعدات مالية كبيرة لمنظمات اسلامية فلسطينية ولبنانية!!(المبيض وكتن، 2002، ص102).

وعزز فوز حركة المقاومة الاسلامية حماس في الانتخابات التشريعية(2006) الموقف الايراني في الصراع العربي – الاسرائيلي حيث اصبح الحلم الخميني " باسلمة الصراع " بعد هذا الفوز اقرب للتحقيق من أي وقت مضى ، وذلك في ضوء العلاقات المميزة التي تربط ايران بقادة هذه الحركة وقد المح الى ذلك رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس اثناء زيارته الى ايران بعد نتائج الانتخابات الفلسطينية عندما اعتبر ان انتصار حماس هو انتصار لإيران التي لن تتردد بدورها بالإعلان عن استعدادها الكامل لتقديم كل اشكال الدعم المادي اللازم للسلطة الفلسطينية الجديدة بقيادة حماس ردا على التهديدات الامريكية بوقف المساعدات المالية للشعب الفلسطيني اذا لم تعترف حركة حماس باسرائيل.

ورغم معارضة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للمشروع التشيعي في فلسطين ، ورفضها ما كان يجري في المخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا من محاولات للتشيع ،و سياسة حزب ا وتعامله مع الفلسطينيين في لبنان، وتعامل المليشيات الموالية لايران ضد الفلسطينيين في العراق (www.palissue.com/vb/Palestine).

الا ان حماس وجدت نفسها أمام خيار واحد يجعلها قوية وهو الاتجاه للتقرب من إيران وساعدها في ذلك أن جماعة الأخوان المسلمين تتبنى نوعاً من التقريب بين السنة والشيعة ، هذه المرتكزات في التحول جعلت لقادة حماس ذريعة وقوة عقائدية وفكرية بالتقرب من إيران والتساهل مع النشاط الشيعي ويتجلى ذلك التساهل والتقارب بعدة مناسبات(المبيض و كتن،2002، ص72) :

- مشاركة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل ، في طقوس عاشوراء التي يقيمها حزب ا في لبنان.
- بعض تصريحات قادة حماس ، والتي تصرح بالتحالف الإستراتيجي مع إيران ، مثل تصريح عماد العلمي ممثل حماس السابق في طهران وعضو المكتب السياسي
- الثناء الدائم من قيادات حماس على حزب ا .
- التصريح المنسوب لخالد مشعل في طهران :"بأن حركة حماس هي الإبن الروحي للخميني".

ثانياً: علاقة إيران بحركة الجهاد الإسلامي:

إن علاقة إيران بحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية علاقة قديمة تعود إلى بداية تأسيس الحركة في اواخر السبعينات وقادته مجموعه من الشباب الفلسطيني فـي اثناء وجودهم للدارسة الجامعيه فـي مصر وكان على رأسهم مؤسس حركة الجهاد الاسلامي الدكتور فتحي الشقاقي (رحمه ا)، وقد كان للمذهب والفكر الشيعي المتسع الأكبر في فكر الدكتور الشقاقي ، حيث كان الدكتور الشقاقي من أكبر المناصرين للأفكار الثورية الإيرانية وكان من المدافعين والمعجبين بالثورة الإيرانية وأهدافها حيث وصف الثورة الإسلامية الإيرانية " انها المرة الأولى منذ أكثر من مئة عام يملك فيها الإسلام ارضاً وحكومة وشعباً يمثل هذه الروح الاستشهادية" (الشقاقي وصادق،1983،عدد11).

تعاطف حركة الجهاد الإسلامي وقادتها مع الثورة الإيرانية لم يمثله ويتبناه فقط الدكتور الشقاقي، وإنما كان هناك العديد من قادة الجهاد الإسلامي الذين تبنوا هذا التوجه.

وقد انعكس تعاطف حركة الجهاد الإسلامي وقادتها مع الثورة الإيرانية وبشكل كبير على ثقافة ومبادئ الحركة، التي جعلت المنهاج الثقافي للحركة في البداية هو دراسة ادبيات الثورة الإيرانية، كما اعتبرت حركة الجهاد أن الركيزة الإستراتيجية التي تجعل الحركة أقوى وتضعها بمكانه وتتلقى من خلالها الدعم المادي هي ان تتحالف مع الثورة الإيرانية وأنصارها ، وان تقوم بتقديمها للناس بالصورة الطيبة الداعمة للإسلام وللحق وبأنها النموذج أو القاعدة للحل والخلاص (البرغوثي، 2000، ص93).

كما عملت حركة الجهاد الإسلامية على انشاء المراكز الصحية الخيرية ، والأندية ومراكز العمل النسوي الخيرية.

وقد حاولت إيران من خلال حركة الجهاد الإسلامي ان يكون لها موطئ قدم في فلسطين لنشر افكار ومعتقدات ثورتها، وذلك من خلال الدخول للمجتمع الفلسطيني من خلال تصدير الثورة الإيرانية للتحرر، ولكن لم يكن تصدير الثورة بالمعنى التحرري وانما كان تصديراً للمذهب الشيعي.

وهو ما تأكده حركة الجهاد الاسلامي التي ترى انها تتقاطع سياسياً بشكل كبير مع التيار الإسلامي الثوري، وتعتبر نفسها جزءاً من الحركة الاسلامية الثورية الجماهيرية المجاهدة المستقلة (الشقاقي، 1992، ص 146) الإسلام منطلقها، والعمل الجماهيري الثوري والجهاد المسلح أسلوبها، وتحرير فلسطين من الاحتلال هدفها (مصطفى،1988،ص45) .

ويبرز التقارب بين حركة الجهاد اللإسلامي وإيران في حديث أمين عام حركة الجهاد الإسلامي رمضان شلح الذي يقول:

وتعتقد حركة الجهاد الاسلامي ان الشيعة الإمامية إخوة فرقتهم اجتهادات في فهم القران الكريم والسنة النبوية الشريفة لا تمس اخوتهم ،ولا تخرج احدهما في نظر الاخر من ملة الاسلام على كل منهما ان ينظر الى الاخر على انه مسلم وان اللقاء والتفاهم بينهما، وتجاوز الخلافات ممكن ومطلوب وهو مسؤولية الحركة الاسلامية الواعية الملتزمة وان بعض المواقف داخل الحركة الاسلامية التي تعتبر الشيعة خارجين عن ملة الإسلام على انها مواقف طارئة فرضت فرضا وليست جذرية داخل الحركة الإسلامية، ومن واجب الحركة الاسلامية ان تتجاوز الخلافات بالحوار والتفاهم وان كل من يتحدث عن الشيعة على انهم كفار ولديهم قرآن يختلف عن القرآن الكريم اما ان يكون جاهلا او مدفوعا من آخرين).

التفرقة العمياء الحاصلة بين المسلم الشيعي والمسلم السني مرفوضة عند الحركة هذه التفرقة لها بعض الجذور في النفوس المريضة لان غرسها كان محكماً من قبل الفئة التي حكمت العالم على اساس من التفرقة لم تكن يوما من الايام الاختلافات بين السنة والشيعة على الكتاب والسنة بل كانت اختلافا على فهم الكتاب والسنة، على المسلمين ان يردوا زيغ الذين اتخذوا المذاهب الاسلامية سبيل للتضليل واللعب بالعقول وزيادة الشك وعليهم ان يمحوا روح الطائفية البغيضة وان يقطعوا السبيل على الذين يرجون الخصومة في الدين حتى يعود المسلمون كما كانوا جماعة واحدة متعاونة متحابةلا جماعات متعددة متنابذة متباغضة.

(محاضرة الدكتور رمضان شلح www.falestiny.net-mhdrt-4.htm) .

اعتمدت الحركة في موقفها الرافض للخلافات بين السنة والشيعة على اراء كبار علماء الدين من الطرفين حول موقف كل واحد منهم والتي ترفض تكفير الاخر واخراجه من الملة وتنظر الى هذه الخلافات على انها اجتهادات تحتمل الخطأ والصواب ولاتمس اصول الدين.

(www.shikaki.net_drst.htm)

أسباب تضخم الخلاف:

وتعتقد حركة الجهاد الاسلامي ان الغرب في حربه على الاسلام منذ بداية التحدي الحديث الذي افرزته الثورة الصناعية مطلع القرن التاسع عشر والذي مثلت الحملة الفرنسية طلائعه الاولى، ظن انه قام بتوجيه ضرباته النهائية للمسلمين وذلك باحتلال أرضهم واسقاط نظامهم السياسي المتمثل بالخلافة الاسلامية واقامة الدولة العبرية في قلب الوطن الاسلامي كحارس امين يقوم على تكريس هذه السيطرة على الحضارة الاسلامية (السيد،1997،ص273).

وترى الحركة ان الغرب بقي يوجه ضرباته القاتلة للحضارة الاسلامية المنهارة حتى وجهت الثورة الاسلامية في ايران اول سهامها للغرب وحققت اول انتصار للاسلام في العصر الحديث ونظرت الى الثورة الايرانية على انها أعادت الحياة إلى جسد الأمة الذي ظن الغرب انه قد اصبح جثة هامدة، وأن الثورة الايرانية اسقطت من اذهان المسلمين والمستضعفين الرعب من الدول والقوى الكبرى وقدمت نموذجا ونمطا حضاريا جديدا للبشرية بعد ان وضعت النمط الغربي في قفص الاتهام واكدت على الدور التاريخي الذي سيلعبه الاسلام الثوري في حياة شعب المنطقة بعد محاولة ازاحة الاسلام عن السلطة والتأثير(السيد،1997،ص104).

ثالثاً: سبب دعم إيران لحركات المقاومة الإسلامية:

إن المتتبع لدعم إيران لحركات المقاومة الإسلامية يجد أن إيران ومن خلال دعمها لتلك الحركات لها أسبابها المدروسة والمبنية على أسس تهدف تحقيق أكبر قدر من التوسع ووضع إيران على الخارطة العالمية بقوة ، ومن هذه الأسباب:

1- سبب ديني: تعتبر إيران أن اليهود كفره ، ومن المنطلق الذي تجد إيران نفسها واجب عليها تحرير فلسطين ودعم الحركات الإسلامية داخل فلسطين من أجل التحرر ، فتقدم لها الدعم بمختلف اشكاله ، لكن مع مرور الزمن بدا جلياً أن هذا السبب الديني الذي يدفع إيران وكما تدعي لتحرير فلسطين يكمن خلفه هدف وهو تصدير الثورة الشيعية لفلسطين.

2- سبب سياسي: تسعى إيران ومن خلال دعمها لحركات المقاومة الإسلامية أن تكسب هذه الحركات لصفها ولتصبح هذه الحركات على قناعة تامة بأن الدعم الوحيد لها يأتي من إيران فقط ، مما يفتح الباب لايران لاستخدام هذه الحركات للضغط ولتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية لقضاياها الإقليمية والدولية.

3- سبب دعائي : يكسب الاهتمام الإيراني بالقضية الفلسطينية ودعمها لحركات المقاومة الإسلامية تعاطف الإيرانيين مع حكومتهم ويكسب إيران إيضاً تعاطف الشعوب الإسلامية.

المبحث الرابع: إيران والانقسام الفلسطيني الداخلي والمصالحة الفلسطينية:

في مطلع الثمانينيات أقامت إيران علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تقيم في بيروت، وأعطتها حق التمثيل الدبلوماسي و منحتهم مبنى الممثلية السياسية الإسرائيلية في طهران، فلم تكن تصبوا بأن يكون ممثلو الشعب الفلسطيني إسلاميين بقدر ما كانت الأولوية عندها بأن تكون الثورة الإسلامية وفيةً لمبادئها وفق الدستور الذي يتحدث عن دعم المستضعفين وحركات التحرر ضد قوى الاحتلال، وكانت الاتصالات بين حركة حماس وإيران في تلك الفترة على مستوى منخفض، وبدأت تتعزز وتنمو عندما تم إبعاد المئات من قادة الحركة إلى لبنان في بداية التسعينات بعد عملية أسر الجندي الإسرائيلي نسيم طوليدان، والتي توجت بفتح حركة حماس مكتباً لها في طهران ولم تكن في ذلك الوقت تتهم بتبعيتها لإيران .

والتحول الآخر الذي ساعد في تعزيز العلاقات بين حركة حماس وإيران هو وفاة الملك حسين حيث ساءت العلاقة بين حركة حماس والنظام الأردني فقام أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس بمغادرة الأردن إلى قطر وسوريا وإيران والسودان واليمن، وبقي هؤلاء الأعضاء في تلك الدول ضمن المحور السوري – الإيراني – القطري حيث بدأ الضغط على حركة حماس من قبل هذه الدول من خلال دفعها إلى إفشال محاولات الحوار الوطني الذي كان مقررا عقده في القاهرة.

بدأ الانقسام الفلسطيني بصورة واضحة بعد وصول حركة حماس إلى سدة الحكم عقب فوزها في الانتخابات عام 2006، حيث سجل فوز حماس مفاجأة وزلزالاً أصاب المسرح السياسي في المنطقة وأفرز حالة سياسية أربكت المنطقة بأسرها، وكانت انتخابات 2006 هي الانتخابات الأولى التي تشارك فيها حركة حماس والتي ربما جاءت لتذويب مشروع المقاومة الوطنية، وانخراط حركة حماس كبرى الفصائل المقاومة الفلسطينية بالعملية السياسية. وحركة حماس التي جمعتها أواصر الصداقة مع إيران بعيد اتفاق أوسلو لتتعاظم هذه الصداقة مع انتفاضة الأقصى التي أخذ فيها الدور السياسي واللوجستي الإيراني بالتصاعد في فلسطين بعد تعثر مسيرة السلام وفشلها في تحقيق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية وصولاً إلى تبني إيران الكامل لحكومة حماس في قطاع غزة، وذلك بعد الفوز في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006، وبعد الحسم الذي أقدمت عليه في قطاع غزة مما جعل من حركة حماس الحليف والصديق لإيران، فبدأت مع هذا الفوز ملامح الانقسام تظهر في الأفق الفلسطيني وتدق ناقوس الخطر، وتعصف بالحياة السياسية وتهدد مستقبل القضية الفلسطينية بعد أن حبكت سيناريوهات الاقتتال والانقسام بين الفصيلين المتناحرين فتح وحماس ، بمؤامرات داخلية وخارجية تسعى لتسويق أجندتها الخاصة وتأجيج الصراعات الداخلية، وبعد سلسلة المقاطعات العربية والغربية بتحجيم الحكومة المنتخبة والضغط على حركة فتح

بمقاطعة تشكيل الحكومة التي جهدت حماس في تشكيلها،أجج الصراع وزعزع الأمن وضرب النسيج الاجتماعي والسياسي للشعب الفلسطيني.

وانطلقت الدعوات العربية والإقليمية من أجل احتواء الحالة الفلسطينية الشاذة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفق أجندة وحدوية متفق عليها بين الأطراف المتناحرة فشهدنا الجهود المصرية والأردنية والتركية والسعودية التي حاولت مراراً وتكراراً رأب الصدع الفلسطيني وإعادة المياه إلى مجاريها بعد أن تباين المواقف الدولية والأمريكية.

والمتتبع للشأن السياسي في المنطقة العربية يلاحظ صعود قوتين إقليميتين القوة الإيرانية والقوة التركية المتعاظمة وقد تناولت الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والمواقف المرتبطة بها وكان من أبرزها موقف إيران من ملف المصالحة الفلسطينية ودورها بها وفي محاولة لتحليل الموقف الإيراني من هذا الملف نلاحظ بأن إيران تنطلق في تفسيرها للصراع العربي الإسرائيلي من منطلقات دينية فهي داعمة للمقاومة المسلحة كحل أمثل لحل الصراع ولعل الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة حزب ا   الذي يتبنى اطروحات إيران وينطلق من خلالها هو الدليل الأمثل على ذلك.

ومن هنا نجد بأن إيران تحاول استغلال ملف المصالحة لاكتساب نفوذ إقليمي لصالحها من خلال زرع بذور الطائفية والتحريض من أجل استمرار الخلاف الفلسطيني والتمزق الداخلي وخلق انتفاضة فلسطينية ثالثة من اجل تحقيق أهدافها الخفية وفقاً لرؤيتها بان المقاومة المسلحة الخيار، حتى لو أدى ذلك إلى تفجير الداخل الفلسطيني خدمة لمصالحها بدلاً من التجاوب مع الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة بين الفصائل، وذلك وفق إستراتيجية تبدو اقل ارتباطا بمتطلبات الوضع الفلسطيني وأكثر امتدادا لمبدأ المعركة المفتوحة مع إسرائيل التي تغذيها، ولا يمكن أن تتجاهل مساعي إيران لإجراء مباحثات بين الفصائل الفلسطينية من اجل الوصول إلى الوحدة على الساحة الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق لرؤيتها الخاصة وإشرافها وذلك من خلال دعوة الدول التي لها دور في التعامل مع القضية الفلسطينية إلى استخدام إمكانياتها من اجل توفير أرضية لإجراء الحوار بين المجموعات الفلسطينية بالشروط والمبادئ التي تخدم مصالحها وتضمن حضورها على الساحة الفلسطينية (صحيفة الشرق الإيرانية،2009)

وملف المصالحة الفلسطينية الذي شكل وصمة عار في جبين القضية الفلسطينية كان قد أقفل بعد التوقيع علية في القاهرة 3-5- 2011 بعد أن طال انتظار هذه اللحظة الذهبية. والجدير بالذكر أنه كانت هناك محاولات كثيرة للتوقيع على ورقة المصالحة الوطنية من قبل حركة فتح ولكن حماس امتنعت مرات كثيرة وذلك بسبب الارتباطات الخارجية لحركة حماس مما يحول دون استقلالية

قرارها السياسي وهذه الارتباطات الخارجية الإقليمية مع إيران وسوريا ليس من مصلحتها إتمام المصالحة بل إبقاء الوضع على ما هو عليه لاستخدام القضية وسيلة للابتزاز السياسي، وفي الجانب الأخر تعامل الوسيط المصري في عهد مبارك بشكل غير موضوعي في عملية المصالحة وانحاز لحركة فتح ...

وقد تم توجيه إصبع الاتهام لإيران من قبل قيادة حركة فتح وعلى راسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس عدة مرات بشأن عدم إتمام ملف المصالحة الوطنية حيث كان الرئيس عباس قد أطلق في تصريح له في السادس عشر من آذار /2011 بأن إيران تسعى لعرقلة مشروع المصالحة وطلب من حركة حماس التخلص من الوصايا الإيرانية .(صحيفة القدس 16-3-2011) ولكن إيران نفت ذلك مؤكدة بأن ما تسعى إليه هو الوحدة بين الفصائل الفلسطينية واستعادة حقوقهم المشروعة وأن الدعم الذي تقدمه إيران لحركة حماس هو معنوي وليس لها أي تدخل سياسي أو عسكري .

وعاد الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتوجيه أصابع الاتهام وبشكل صريح وواضح لايران باتهامه لايران (دعم عدم الاستقرار في دول الخليج، إضافة إلى دورها السيئ في التدخل بشؤون العراق وتحريضها ودعمها لتنظيمات فلسطينية معينة)(جريدة القبس،الكويت،2011) فإيران دورها سلبي جدا على الصعيد الفلسطيني من خلال المزايدات والتصريحات التي نسمعها، وتحريض ودعم تنظيمات فلسطينية معينة وفرض مواقف عليها.

والمشكلة التي واجهتها إيران مع الفلسطينيين، أنها لم تنجح بتحقيق مخططها بزعزعة امن المنطقة من خلال انتفاضة ثالثة لان حماس تفضل أن تنطلق الانتفاضة من الضفة الغربية،وهذا أمر كان من الصعب تحقيقه بسبب السيطرة الأمنية لقوات الامن الفلسطينية على مجريات الامور في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية (جريدة الشرق الأوسط اللندنية ،2010 م).

وفي نهاية المطاف نلاحظ بأن إيران على مدى تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي لم تقم بأي عمل جدي ضد أعداء الشعب الفلسطيني وقضيته من أجل استعادة الأرض والحق وانها لم تقم بتطبيق دستور ثورتها بمضمونه الأساسي من خلال دعم المستضعفين للتحرر وعملت على استغلال القضية الفلسطينية كوسيلة لاكتساب نفوذ وحضور إقليمي لصالحها، حيث كشفت التجارب السابقة في إطار المصالحة الفلسطينية والحوار الداخلي بضعف دور إيران وحال دون أن يرتقي هذا الدور إلى مستوى الدور المصري والتركي .

ويجد المتتبع للدور الإيراني في عملية المصالحة الفلسطينية ما يلي:

- إن إيران تهدف إلى إبقاء الخلاف الفلسطيني بدون حل ويتجلى ذلك بتقديم الدعم المالي لفصائل الممانعة(الإسلامية) ودعمها بالانشقاق من النسيج الوطني الفلسطيني من اجل أن تحقق إيران أهدافها ومكاسبها في الساحة الإقليمية والدولية من ناحية ومن ناحية اخرى لتحقيق مكاسب في المواقع السياسية في الانتخابات في الداخل الإيراني.

- إن الاتفاق الفلسطيني وإنهاء حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية تعرقل مشاريع إيران الرامية إلى إبقاء فتيل الأزمات كأوراق للمساومة والتفاوض مع الإدارة الأميركية الجديدة ودول الغرب بما يخدم برنامجها النووي .

المبحث الخامس: الموقف الإيراني من توجه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة:

وفي سياق توجه القيادة الفلسطينية إلى للأمم المتحدة لنيل الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية كان الخطاب السياسي الإيراني العلني و المبادرة على لسان رئيس الجمهورية الإيرانية محمود أحمدي نجاد بالترحيب بإعلان الدولة الفلسطينية على أن يكون هذا الإعلان طريقاً لتحرير كل فلسطين وهذه إشارة واضحة إلى أن إيران لها مأرب ومصالح شخصية يصب في خدمة أهدافها وتطلعاتها الإقليمية،حيث شعرت إيران ان قبول طلب انضمام فلسطين كدولة في الأمم المتحدة قد يبعثر أوراقها السياسية لانه سوف تفقد ورقة ادعاء نصرة القضية الفلسطينية التي وتحاول إيران من خلالها أن تأجج الصراع مع الطرف الإسرائيلي والفلسطيني وذلك من خلال إثارة حالة من البلبلة في الأوساط الدولية بإطلاق تصريحات تخدم الجانب الإسرائيلي بشأن إعلان الدولة من ضمنها تصريح لنجاد في السابع والعشرون /آب 2011 قال فيها بأن إقامة دولة فلسطينية يعترف بها العالم الحر هي الخطوة الأولى لمحو إسرائيل من الخارطة والوجود(جريدة التحرير،2011)، وهذا قد يتعارض مع النوايا الفلسطينية والمساعي الجادة مع إشاعة السلام وحل الدولتين على حدود عام 1967 وتتناقض مع قرارات المبادرة العربية للسلام التي صادق عليها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في طهران والتي تؤكد على السلام بين العرب والمسلمين من جهة ومع إسرائيل من جهة أخرى والالتفاف حول قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 1515.

كما ان إيران قد تفشل مخططاتها وأهدافها السياسية بنشر عقيدتها الشيعية التي أخذت على عاتقها نصرة العقيدة الشيعية وتصدير الثورة الإيرانية الخمينية التي من ضمن شعاراتها (اليوم إيران وغداً فلسطين)، وذلك لكي يقولوا للعالم الإسلامي: هل هناك دولة عربية تدعم فلسطين كما تدعمها إيران؟! كما صرح بذلك أحمدي نجاد .

إعلان الدولة الفلسطينية يوقف الحلم الإيراني الشيعي بالامتداد إلى المنطقة وخلق بؤرة إيرانية شيعية في المنطقة والأفضل لإيران ان تبقى الأمور على ماهي عليه الاحتلال الإسرائيلي وعدم قيام دولة عربية سنية جديدة في المنطقة. كما تعتبر إيران ان الاعتراف بالدولة الفلسطينية قد يضعف القوى الإسلامية الفلسطينية التي تدعمها إيران (حركة حماس، والجهاد الإسلامي) حيث تصبح الأمور تتجه نحو الاعتدال والحل السياسي وانخراط حركتي حماس والجهاد الإسلامي بالمشاركة السياسية وإنهاء المقاومة رغم حالة الربيع العربي الذي تجتاح المنطقة (http://saaid.net)

الخاتمة والنتائج:

تبعاً لموضوع الدراسة وعنوانها اهتمت الدراسة بتقديم المعلومات والتحاليل للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(القضية الفلسطينية) وعرضت لنا ما هيه السياسة الخارجية الإيرانية وكيف يتم صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني وكيف تدار هذه السياسة، ووضحت الدراسة العلاقات العربية – الإيرانية وتطور هذه العلاقات وتأثيرها على صنع ايران لسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، وان سياسة إيران تجاه القضية الفلسطينية مر بالعديد من الحقب الزمنية وكان لكل حقبه ما يميزها من قرارات وتوجهات تتم صنعها من خلال رؤى وتوجهات صناع القرار السياسي في إيران .

خلصت الدراسة ومن خلال محاورها المتعددة إلى مجموعة من النتائج:

- شهدت إيران تحولات سياسية داخلية كان أبرزها عام 1997 والتي فتحت الساحة السياسية الإيرانية أمام التيارات السياسية المختلفة وسمحت لهذه التيارات المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات، مما انعكس بالإيجاب على النظام السياسي الإيراني وعملية صنع السياسة الداخلية والخارجية.
- نظام إيران السياسي يوزع مهام السلطات وفق هرم لهذا النظام حيث يضع المرشد في سلم الهرم وباقي السلطات مقسمه كل حسب مكانه ودورة في الدستور والحياة السياسية الإيرانية.
- تصنع السياسة الخارجية الإيرانية بطريقة مشتركة يساعد في صياغتها العديد من المؤسسات والقوى الاقتصادية والسياسية والدينية والإعلامية وتسيطر الأفكار والمعتقدات الدينية الإيرانية في صنع السياسة الخارجية.
- يعتبر ملف إيران النووي من أهم الملفات في السياسة الخارجية الإيرانية.
- سياسة إيران الخارجية ذات ملامح تميزها عن سياسات الدول الكبرى تسعى إيران من خلالها تحقيق جملة من أهدافها.
- العلاقات الإيرانية بالقضية الفلسطينية مرت بالعديد من المراحل المختلفة والمتغيرات باختلاف النظم السياسية داخل إيران وحجم المصالح والأهداف الإيرانية .
- على مر التاريخ يقوم القادة الإيرانيين باستغلال القضية الفلسطينية ومن خلال خطاباتهم وأهميتها لإيران (اليوم إيران وغداً فلسطين. لا يوجد احد يهتم بالقضية الفلسطينية إلا إيران).
- الموقف الإيراني رافض لعملية السلام.

- دعم إيران الفصائل الإسلامية وتقديم الدعم المالي والسياسي لهم وذلك بهدف إيجاد قوة معارضة على ارض فلسطين تتماشى مع السياسة الإيرانية وتختلف وتتعارض مع التوجهات الدولية التي تنادي بالسلام والاستقرار بالمنطقة.
- تقديم إيران الدعم ومن خلال الخطابات للتوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، هو يعتبر خطابات سياسية فقط وانما الواقع يقول ان حصول الفلسطينيين على دولة ينهي الحلم الإيراني الشيعي بوجود مكان لهم في فلسطين.
- يعمل ملف إيران النووي على تقوية إسرائيل من ناحية وذلك بتماسكها الداخلي لوجود خطر خارجي ، وتعاطف العالم الغربي معها بسبب التهديدات الإيرانية بازلتها. ومن ناحية اخرى يقلق إسرائيل انتشار وحيازة السلاح النووي في المنطقة من دول مثل تركيا.
- ان النفوذ والتدخل الإيراني يتسع ببعض الدول العربية وذلك لعدم وجود سياسة عربية مشتركة وواضحة تجاه إيران.

المراجع:

أولاً :الكتب

1- إدريس، محمد السعيد(2000)، النظام الإقليمي للخليج العربي،بيروت:إصدار مركز دراسات الوحدة العربية،ط1.

2- ارشيد سمير وعواد رياض(1991)،الإمام الخميني وسياسة اللاشرقية واللاغربية، دمشق :دار عواد.

3- اغا حسين وخالدي أحمد(1997)،سورية وإيران تنافس وتعاون،ترجمة:عدنان حسن، بيروت، لبنان، دار الكنوز.

4- ايزيدي، بيزن(2000)، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، تقديم وترجمة سعيد الصباغ، القاهرة: دار الروضه.

5- بيرزن، سعيد (2000)، التيارات السياسية في إيران، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

6- البرغوثي، اياد (2000)، الاسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة، مركز القدس للإعلام والاتصال.

7- الحديثي، هاني(1982)، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد: دار الرشيد.

8- الحسيني، سليم(1993)، المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية، لبنان، بيروت.

9- الحسيني، محمد صادق (1999)، الخاتمية والمصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد.

10- الشقاقي، فتحي وصادق أحمد(1983)، التاريخ لماذا، الطليعة الإسلامية.

11- المبيض،خالد،جورج و كتن شكري(2002)،خيارات إيران المعاصرة.

12- حقي، توفيق سعد(2004)، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، عمان:دار وائل للنشر.

13- حمادة، أمل(2001)،من الثورة إلى الدولة في: عابدين،السيد صدقي ود.سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، الأفكار السياسية الأسيوية الكبرى في القرن العشرين، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة.

14- خاتمي، محمد(1999)، التراث والحداثة والتنمية في الإسلام والعالم، القاهرة، دار الشروق.

15- خامه يار، عباس(1997)، إيران والإخوان المسلمين،ترجمة عبد الأمير الساعدي، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية.
16- خسرو شاهين، هادي (1996)، ندوة العلاقات العربية الإيرانية،بيروت: اصدار مركز دراسات الوحدة العربية.
17- خطاب الرئيس الإيراني، د.محمد خاتمي في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي،الدورة الثامنة، طهران كانون الأول عام1998.
18- دورثي، جيمس وبالستغراف (1985)، النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد).
19- أبو الفضل، محمد(2003)،"هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل"، مختارات إيرانية، العدد3،السنة الثالثة.
20- أبو دية، سعد(1990)، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
21- رؤوف، عادل(1995)، الإمام الخميني: الخطاب الثوري والدولة الثورية، بيروت: الدار الإسلامية .
22- رسلان، محمد حسن(1993)،الحياة السياسية للإمام الخميني،ترجمة فاضل عليان، بيروت: دار الروضة.
23- الرمضاني، مازن اسماعيل(1991)، السياسة الخارجية: دراسات نظرية، بغداد: جامعة بغداد.
24- الزين، حسن(1979)، الثورة الإيرانية في ابعادها الفكرية والاجتماعية 1978-1979، بيروت: دار النهار.
25- سرور،عبد الناصر(2003)، السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1979-1990م، الطبعة الأولى، فلسطين: مكتبة القادسية للنشر والتوزيع.
26- السعيد، عبد العزيز(1999)، تشارلز وليرتشي الثالث، تشارلز.
27- سفاف، سلام(2001)، الاستراتيجية الايرانية في المنطقة العربية، سوريا، وزارة التعليم العالي، المعهد العالي للعلوم السياسية.

28- سليم، محمد السيد(1989)، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

29- سليم، محمد السيد(1989)، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

30- السويدي، جمال سند(1996)، إيران والخليج البحث عن الإستقرار، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

31- سيجادبور (2002)، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الثورة،مختارات إيرانية،العدد24.

32- شمس الدين، محمد مهدي (1995)، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر.

33- عبيد،نايف علي(2004)،السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، بيروت:المؤسسة الجامعية.

34- القلم، محمود سريع(2000)، السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، طهران.

35- كاتزمان، كينث(1996)، الحرس الثوري: نشأته، تكوينه، دوره، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

36- كانتور، روبرت(1989)، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، الطبعة الأولى، عمان: مركز الكتب الاردني.

37- كيوان، مأمون(2000)، اليهود في إيران،بيروت:دار بيسان.

38- مجذوب، طلال(1980)، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906-1979، بيروت: دار ابن رشد.

39- مجموعة باحثين (2000)، الإسلام والفكر السياسي- الديمقراطية، الغرب، إيران، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

40- مجموعة مؤلفين(1996)، العلاقات العربية- الإيرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

41- مجموعة محاضرين(1997)، الثورة الإسلامية والمشروع الحضاري للإمام الخميني، ندوة دولية في الذكرى السنوية التاسعة لوفاة الإمام، السفارة الإيرانية.

42- محمود شاكر(1980)، إيران، المكتب الإسلامي.

43- مسعد، نيفين عبد المنعم (2001)، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

44- المشاقبة، امين (1999)، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات:الطبعة الاولى، عمان.

45- مصطفى، أمين (1996)، إيران وفلسطين بين العهدين، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق.

46- مقلد، اسماعيل صبري(1982)، نظرية السياسة الدولية: دراسات تحليلية مقارنة، الكويت: جامعة الكويت.

47- مكريدس، روي(1966)، مناهج السياسة الخارجية ومعضلاتها في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، ترجمة:حسين مصعب، بيروت:دار الكتاب العربي.

48- منير الحمش (1995)، النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، دار المستقبل، دمشق.

49- النعيمي، عبد الرحمن محمد(1994)، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الادبية، بيروت لبنان.

50- الهزايمة، محمد عوض (1997)، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، (عمان، مركز البشر).

51- هويدي، فهكي (1998)، إيران من الداخل، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

52- ولايتي، علي أكبر(1997)، إيران وفلسطين 1897-1937 جذور العلاقات وتقلبات السياسة، ترجمة سالم مشكور، ط1، بيروت: دار الحق.

ثانياً الدوريات

1- الاحزاب السياسية وانتخابات الرئاسة القادة،مختارات إيرانية،العدد 6،(2001).

2- السرحاني، خالد (1989)، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد 97.

3- السرجاني، خالد (2002)، إيران والانتفاضة الفلسطينية اسيرتا الحوار مع الولايات المتحدة، مختارات إيرانية، العدد 24، السنة الثانية .

4- السبكي، امال (1999)، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 250.

5- الشرقاوي، باكينام (2001)، إيران وانتفاضة الأقصى،مختارات إيرانية، العدد 6، السنة الاولى.

6- الشرقاوي، باكينام (2004)، صنع القرار والعلاقات العربية-الإيرانية، العدد 4، السنة الثالثة.

7- طلال صالح (2004)، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية/مجلة السياسة الدولية، عدد 155، القاهرة.

8- بن جدو، غسان(1998) إيران..إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، العدد9، بيروت.

9- بيرزادة، شهريار(2003)، حوار الحضارات وتأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 41.

10- خلاف، تميم هاني (2000)، القدرات النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، القاهرة: اصدار مطابع الأهرام.

11- دهقاني، جلال(2003)، السياسة الخارجية الإيرانية: التوجهات والانعكاسات، مختارات إيرانية، العدد35.

12- راشد، سامح(2004)، الثورة الإيرانية بعد 25 عاماً:تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد 157، مجلد 139.

13- زاده، أحمد نجيب (2004)، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، شؤون الأوسط، العدد 114.

14- صدري، محمود (2002)، تحديات السياسة الخارجية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 23.

15- عبد الفتاح، بشير (2005)، المسألة الإيرانية تسوية أم هدنه؟ مجلة السياسة الدولية، العدد 159، مجلد40.

16- عبد ا ، خالد (2002)، البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار، شؤون عربية، العدد111.

17- عليوي، مصطفى (2003)، مكافحة الإرهاب، ومستقبل الحوار بين الحضارات، النهضة، العدد15.

18- مسعود، عادل (2003)، الاتجاهات الرئيسية للإنفاق العسكري في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، القاهرة إصدار مطابع الأهرام.
19- محمود، إبراهيم (2003)، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة، مختارات إيرانية، عدد3، السنة الثالثة.
20- محمود، إبراهيم(2003)، الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية،مختارات إيرانية، العدد 6، السنة الأولى.
21- ملكي، عباس (2003)، صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 36.
22- محمد، عبدا يوسف (1999)السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 138.
23- موسوي، حسين(2003)، سياسة أمريكا وإسرائيل إزاء إيران ،شؤون الأوسط، العدد109.

ثالثاً: الصحف:

1- صحيفة الشرق الأوسط ،لندن،العدد8443،2002/1/9،ص10.
2- (جريدة الراي،22-4-2005).
3- مايكل،هيريش"لعبة التجسس،" news week العربي 22005/2/15،ص2
4- صحيفة السفير،بيروت،العدد 9121، 2002.
5- صحيفة النهار،بيروت،العدد20936،2001/4/6،ص1
6- جريدة القبس الكويتية ،2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011.
7- جريدة الشرق الأوسط اللندنية 2010.
8- جريدة التحرير 2011.
9- صحيفة الشرق الإيرانية 2009ديسمبر .
10- (الرسالة الإيرانية،11-1-2003).
11- صحيفة القدس الفلسطينية 2011.

رابعاً:المواقع الإلكترونية

1- .(http://www.iaea.org)
2- (www.bbc.co.uk).
3- (www.ahram.org.eg)
4- (ar.wikipedia.org/wiki/)
5- (http://www.paldf.ne)
6- (ar.wikipedia.org/wiki/)
7- http://saaid.net
8- (www.palissue.com/vb/Palestine)
9- محاضرة الدكتور رمضان شلح(www.falestiny.net-mhdrt-4.htm).
10- (www.shikaki.net_drst.htm)
11- http://iranianstudies.org
12- http://csis.org/region/israelpalestine